أ. د. أحمد حطيط
أستاذ التاريخ الوسيط

البحر الأبيض المتوسط

# سكان لبنان في زمن الحروب الصليبية

(١٠٩٧ ـ ١٢٩٠م)

دمشق

دار المحجة البيضاء

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م




الرويس - مفرق محلات محفوظ ستورز - بناية رمّال

ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١

تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - E-mail: almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com info@daralmahaja.com

# إهداء

إلى الباحثين المهتمين بالعلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، آملاً ان تشكّل هذه الدراسة نقطة انطلاق لأبحاث جديدة واعدة حول العلاقات بين شعوب ضفتي المتوسط، في المرحلة التي اصطلح على تسميتها «مرحلة الحروب الصليبية».

أحمد حطيط

# مُقَدِّمَة

إنَّ الصورة التي نختزنها في ذاكرتنا الجماعية، نحن الشرقيين، عمَّا سمي بـ «الحروب الصليبية»[1]، هي مختلفة تماماً عن الصورة الراسخة في ذاكرة أهل الغرب الأوروبي، كما أن ما ارتسم في ذهن كلينا من تفسيرات لأثر هذه الحروب في العلاقات بين الشرق والغرب هي، وُفْقَ ما أرى، مختلفة أيضاً.

فعندنا، في الشرق، تعتبر «الحروب الصليبية» حالة اعتداء قام بها الغرب الأوروبي ضد الشرق الإسلامي، متخذاً من

(١) خَلَتْ مؤلفات المؤرخين المعاصرين لـ «الحروب الصليبية» (Les Croisades) من ذكر كلمة «الصليبيين»، فاستخدم المؤرخون اللاتين مصطلح «الحجاج» (Les pélérins) و«فرنج» (Les Francs)، وما إلى ذلك، في سياق تأريخهم لهذه الحروب، بينما اكتفى المؤرخون المسلمون باستخدام المصطلح الأخير للدلالة على الأوروبيين الذين شاركوا في «الحروب الصليبية»، مع الإشارة إلى أن عبارة «الحروب الصليبية» لم تظهر إلا لاحقاً في العصر الحديث.

بعض الحوادث المفردة، والتجاوزات الظرفية التي حصلت في فلسطين، ذرائع ومسوّغات لتبرير قيامه بحركة عسكرية منظّمة، رمَتْ إلى تحقيق طموحات ملوك وأمراء أوروبا في بسط النفوذ والهيمنة على بقعة واسعة من الشرق، حيث توفرت لهؤلاء فرصة إقامة كيانات سياسية استمرت حوالى قرنين من الزمن. بينما يرى أهل الغرب أن السبب الرئيسي الذي دفع البابوية إلى الدعوة لقتال المسلمين يعود إلى سوء معاملة الفاطميين لحجّاج بيت المقدس، التي بلغت ذروتها في زمن الحاكم بأمر الله، فضلاً عن سلسلة نداءات الاستغاثة التي وجهها المسيحيون الشرقيون وأباطرة بيزنطية لـ «إنقاذ المسيحية المهدّدة في الشرق».

وإذا كان موضوع البحث لا يتسع لدراسة خلفيات وأبعاد «الحركة الصليبية» إلى الشرق، فثَمّة ملاحظتين اثنتين نرى ضرورة الإشارة إليهما:

**أُولاهما**: أن ما استندت إليه البابوية لتبرير دعوتها إلى «الحروب الصليبية» متذرعة بتسلط المسلمين على منطقة شرق المتوسط، والحدّ من وصول الحجاج الأوروبيين إلى الديار المقدّسة، والتضييق عليهم والتنكيل بهم (أيام الفاطميين والسلاجقة)، هو أمر مبالغ فيه. فإذا كان صحيحاً أن سيطرة المسلمين على الضفة الشرقية للمتوسط قد أحدثت إرباكاً



للحركة السياسية لدول أوروبا في هذه المنطقة، إلاّ أن العلاقات التجارية بين شرق المتوسط وبين الغرب الأوروبي استمرت نشطة ومزدهرة، كما استمرت حركمة انتقال الحجاج الأوروبيين بحرية تامة إلى الديار المقدسة في فلسطين.

والراجح أن البابوية، التي ضجّت من كثرة المضايقات التي تعرّضت لها من قِبَل ملوك أوروبا وأمرائها الإقطاعيين (ومن ذلك المواجهة المريرة التي جرت بين البابا غريغوري السابع والأمبراطور هنري الرابع) قد رأت في سلسلة النداءات التي وجهتها إليها بيزنطية، إثر هزيمة قواتها، على يد السلاجقة، في معركة ملاذكرد أو منزيكرت Mantzikert سنة ١٠٧٠ م، واحتلال هؤلاء برّ الأناضول وأنطاكية كُلّه، وتهديدهم المباشر القسطنطينية، فرصة لتوحيد الفرنج تحت لوائها، كما وجدت في الحرب ضد المسلمين مجالاً لتحقيق حلمها القديم في فرض سلطانها الديني والدنيوي على العالم المسيحي، بشقيه الغربي والشرقي، والعمل على توحيد الكنيستين اللاتينية واليونانية على المذهب الكاثوليكي، بعد الانشقاق الذي حصل بينهما سنة ١٠٥٤ م.

**وتتعلق الملاحظة الثانية** بحقيقة البواعث العميقة لمشاركة النُخب السياسية والاقتصادية الأوروبية في «الحروب الصليبية». فقد توصلت الدراسات الحديثة مؤخراً، إلى أن ثمّة أسباباً

داخلية لا علاقة لها بالدين كانت تقضّ مضاجع الحكّام في أوروبا، آنذاك، حيث فرضت مشكلةٌ حيوية نفسـها على المجتمع الفيودالي تتصل بمصير الأبناء الآخرين للسيد الإقطاعي المتوفى، أي «نبلاء الدرجة الثانية»، حسب تعبير أحد الدارسين[١]، باعتبار أن الابن البكر وحده، من دون أخوته، هو الوارث الحقيقي لإقطاع والده، وفقاً لما هو معمول به في النظم الفيودالية في أوروبا خلال القرون الوسطى، الأمر الذي هدّد بُنْيَةَ النظام الفيودالي بالخطر الأكيد؛ فقد أضحى «نبلاء الدرجة الثانية» عاطلين عن العمل، وتحوّل بعضهم إلى قطّاع طرق أو إلى مناصرين للكنيسة في مواجهتها الحكّام الزمنيين. لذا، رأى كبار القادة الأوروبيين في إرسال هؤلاء النبلاء في حملات عسكرية إلى الشرق، تحت لواء كبار الأسياد، حلاً لمشكلتهم، حيث يمكن أن تتوفر لهم، هناك، فرصة الحصول على الثروة والاستقرار، مستفيدين من حالة التفتّت والتشظّي التي كانت تعاني منها مصر والشام، نتيجة الخلافات المستفحلة بين الفاطميين والعباسيين.

وقد تنبه **جان ريشار** Jean Richard[٢] إلى ذلك، في

(١) Jean Richard, Croisades et missions en Terre d'Orient: la participation française (Extrait du Colloque de Lyon, organisé le 23-31 Mai, 1980, sur «Les éveils missionnaires en France», p. 19.

(٢) J. Richard, Ibid., P. 19.



معرض تساؤله عن ملابسات استجابة ملوك أوروبا وأمرائها لنداء البابا، رابطاً هذه الاستجابة بالبنية الفيودالية الذهنية الخاصة بالفروسية الأوروبية عامة، والفرنسية منها على وجه الخصوص. كما أن ازدهار الحركة التجارية التي شهدها البحر المتوسط، خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين. شجّع حكام المدن التجارية الأوروبية على الإسهام في «الحروب الصليبية» طمعاً في جمع الثروة وتحقيق الربح الوفير.

وعلى قاعدة هذا الاختلاف في النظر إلى «الحروب الصليبية» بين أهل الشرق والغرب، نطرح التساؤلات التالية:

كيف تعاملت الجماعة السكانية مع الفرنج، وما كان تأثير النظام الفيودالي الذي طبقه الفرنج في الشرق؟ واستطراداً، هل كان ثمة تأثير للسكان المحليين في عادات الفرنج ونظمهم الاجتماعية والثقافية؟

أعترف، بداية، بصعوبة الإجابة القاطعة على مثل هذه التساؤلات المشروعة، وإن القراءة التي أُقدم عليها، فيما يلي - والتي حاولت، قبل الشروع فيها، تصفية ذهني، قدر استطاعتي، من الأفكار المسبقة ومما هو شائع - هي، بطبيعة الحال، قابلة للمناقشة وكذلك الاستنتاجات المبنية عليها.

ما تقدّم شكّل الدافع الأساسي لاختياري هذا الموضوع الشائك، الذي لم يسبق - حسب ما وصل إليه اطلاعي - أن تعرض له مؤرخو «الحروب الصليبية»، ممن درسوا فترة حروب الفرنج في الشرق، مثل: J. Prawer, Cl. Cahen, S. Runcinan, G. Wiet, K. Setton, J. Richard, R. Grousset، وسعيد عبد الفتاح عاشور، وعبد العزيز سالم، وفؤاد الصياد، والسيد الباز العريني، وغيرهم؛ فجُلّ هؤلاء المؤرخين عرضوا لموضوع النظام الفيودالي الذي طبقه الفرنج في كياناتهم السياسية التي أنشأوها في الشرق، من دون أن يعيروا الاهتمام لدراسة واقع السكان المحليين في ظل هذا النظام، وهو ما أوليه اهتمامي في هذه الدراسة، التي ارتأيت تقسيمها إلى خمسة فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، مع الاشارة إلى أن الفصول الخمسة تختلف أحجامها باختلاف مكانة كل منها في الدراسة.

في الفصل الأول، وعنوانه «**حركة الفرنج إلى الشرق من انطلاقتها إلى إقامة المملكة اللاتينية في بيت المقدس**» تناولتُ ظروف انطلاق حركة الفرنج إلى الشرق الإسلامي، ثم تتبعت مسار الحملة الأولى التي قادها أعيان من النخب السياسية والدينية، في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي، متتبعاً الطرق والمسالك التي اجتازتها الحملة، والمعارك التي خاضها الفرنج ضد سلاجقة الروم في الأناضول، وإنشاءهم إمارة الرها وإمارة



أنطاكية، ومن ثَمَّ عبورهم مدن الساحل اللبناني، من دون قتال، وصولاً إلى بيت القدس، واحتلالها، بالقوة، وإقامتهم المملكة اللاتينية فيها، ثم احتلالهم طرابلس، حيث أقاموا فيها كونتية لاتينية، ليستكملوا، بعد ذلك، احتلال الشريط الساحلي من طرطوس إلى عسقلان.

وفي الفصل الثاني، وعنوانه «**التوزع السكاني الطوائفي في المناطق اللبنانية في ظل حكم الفرنجي**»، درست جغرافية المناطق اللبنانية وتوزّعها على دويلات الفرنج، وانعكاسات ذلك على الأوضاع السكانية/ الطوائفية، ومواقف السكان المحليين من الفرنج.

وأفردت الفصل الثالث، وعنوانه «**النظام الفيودالي في المملكة اللاتينية**»، لدراسة ماهية النظام الفيودالي، والعلاقات الفيودالية، ومكانة الفارس في المجتمع الفيودالي؛ وتوقفت عند القضاء الفيودالي، والمحاكم وأنواعها، والمهام الموكلة إليها، وإسهامها في تدعيم النظام الفيودالي. وختمت الفصل بالوقوف على مكانة الكنيسة اللاتينية في النظام الفيودالي.

وخصّصت الفصل الرابع، وعنوانه «**حياة الجماعات السكانية اللبنانية في ظل النظام الفيودالي**»، للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماعات السكانية اللبنانية/ الطوائف، في الأرياف، فتمعّنت في دراسة الاقتصاد الزراعي الفيودالي،

والمحاصيل الزراعية، وأشكال ملكية الأراضي، وفاقاً للأحكام والأعراف الفيودالية المعروفة بـ «الأسيز» (Les Assises)، مقارناً ذلك، في حدود ما تسمح به طبيعة الدراسة، بِمَا كان سائداً في الاقتصاد الزراعي الإسلامي، آنذاك؛ وتوقفت عند علاقة الفلاح بالأرض، وبالسلطة الفيودالية الممثلة بأعيان القرى المعروفين بـ «الرياس»، وبالظروف المعيشية والاجتماعية الصعبة لسكان الأرياف. ثم عاينت خصائص المجتمع الفيودالي المديني، في المدن الساحلية خاصة، وأشرت إلى تشكّله من الأسياد الإقطاعيين الكبار والصغار ومن التجار، فضلاً عن سائر السكان المحليين الذين تعاطوا، إلى جانب التجارة وملحقاتها، الحرف والمهن الحرة والصناعات المختلفة، والأثر الإيجابي لذلك في أوضاعهم الاقتصادية، والاجتماعية.

أما الفصل الخامس والأخير، وعنوانه «**خروج النزوح والهجرة والتبشير والامتيازات الأجنبية**»، فعاينت فيه الأسباب والعوامل التي دفعت السكان المحليين إلى مغادرة سكناهم في المدن الساحلية، والتبدلات الديمغرافية/ الطائفية التي أسفرت عن ذلك؛ كما درست ظاهرة هجرة المسيحيين «السوريين» إلى قبرص بعد سقوط الكيانات الفرنجية في الشرق، وتأثير هذه الظاهرة في البنية الاجتماعية للجزيرة، في الأرياف وفي المدن؛ كما توقفت عند الدور التبشيري للإرساليات الأوروبية، وعندما



سُمّيَ بـ «الامتيازات الأجنبية» للدول الأوروبية في الشرق، وظهور أولى معالمها الاقتصادية والسياسية والثقافية في فترة الحكم الفرنجي في الشرق.

واتكأت في دراستي على المصادر الأساسية الإسلامية واللاتينية، وعلى المراجع الموثوقة، الأوروبية منها خاصةً، بلغتها الأصلية أو المعربة، لأنها أكثر التصاقاً بالتاريخ والتراث الأوروبي العائدين لفترة «الحروب الصليبية» من المراجع الأخرى؛ معتمداً منهاجاً قوامه العرض، والتحليل، والنقد، والمقارنة، والوزن، والتعليل، ومن ثَمَّ إعادة التركيب، معتصماً بحبل الموضوعية، لمقاربة الحقائق التاريخية المتصلة بالبحث.

وبعد،

فإن جلّ طموحي من هذه الدراسة هو السعي لجلاء غموضٍ ما يزال يحيط بمسألة دقيقة ومعقَّدة من تاريخ لبنان[1]، ومقاربة حقائقها التاريخية بعد أن أمعن كثير من الباحثين في تشويهها، بإقحامهم روايات هي أقرب إلى الأساطير منها إلى الوقائع التاريخية، فضلاً عن اعتمادهم بعض الحوادث المفردة

(١) إنَّ استخدامنا لمصطلح «لبنان» في عنوان الكتاب، إنَّما هو على سبيل التبسيط، ليس إلّا؛ فهذا المصطلح لا يصحّ استخدامه، علمياً، قبل العام ١٩٢٠م، تاريخ إعلان «دولة لبنان الكبير» بحدوده المعترف بها دولياً.

كحقائق ثابتة، على الرغم من التحفظ بشأن قيمتها العلمية، وذلك للخلوص إلى بعض الاستنتاجات المحددة سلفاً، تبريراً لأطاريحهم الأيديولوجية ـ الطائفية.



# الفصل الأول

## حركة الفرنج إلى الشرق من انطلاقها إلى إقامة المملكة اللاتينية في بيت المقدس

حينما أطلق البابا أُربانوس الثاني نداءه الشهير في مدينة كلرمون ـ فرّان الفرنسية، في تشرين الثاني سنة ١٠٩٥ م، داعياً إلى الإسراع في نجدة المسيحية المهددة في الشرق، واسترجاع «الأراضي المقدسة»، في فلسطين، من أيدي المسلمين، تداعت جموع غفيرة، متعدّدة المناحي والاتجاهات، مظهرة استعدادها للانخراط في مشروع الجهاد الديني. فكانت حملات الفرنج المتلاحقة إلى الشرق، التي شارك فيها خليط من المتدينين، والفلاحين، وفقراء أهل المدن. غير أن الملوك والأمراء الإقطاعيين والتجار الإيطاليين لم يستجيبوا لنداء البابا، إلاّ لأنهم رأوا في الإسهام في هذه الحملات وسيلة لتحقيق أحلامهم في بسط النفوذ والهيمنة على الشرق الإسلامي والتنعّم بخيراته، مستغلّين حالة التشتّت والضياع التي كانت تعاني منها

الديار المصرية والشامية على حدٍّ سواء. وقد اتّخذَتْ حروب الفرنج، في الشرق، من الصليب شعاراً لها، فاتُّفِقَ على تسميتها بـ «الحروب الصليبية».

## أولاً: «الحملة الصليبية» الأولى وملابسات العلاقة مع بيزنطية

تميّزت الحملة الأولى بأنها لم تكن تحت قيادة أمير واحد، بل تمثّل فيها الإقطاع الأوروبي أتمّ تمثيل؛ فكان لكل أمير، مشارك في الحملة، أتباعه ورجاله وأفصاله، بحيث، تكوّنت هذه الحملة من أربعة جيوش: قاد الجيش الأول الكونت دي تولوز، ريموند دو سان جيل (المعروف بصنجيل)؛ وتولى قيادة الجيش الثاني غودفروا دو بويون، دوق اللورين الأدنى وأخواه أوستاش، كونت بولونيا، وبودوان (المعروف ببغدوين أو الغندفري أو جفري) حسب المصادر الإسلامية؛ وكان الجيش الثالث بإمرة بوهيمند (بيمند) وابن شقيقه تنكريد، من أمراء النورمان في جنوب إيطاليا؛ أما الجيش الرابع فتزعّمه روبرت، كونت نورمنديا، إضافة إلى الأساطيل الحربية للمدن الإيطالية، وخصوصاً جنوا والبندقية وبيزا، التي وُضعت في خدمة «الحروب الصليبية».

حُدّد الخامس من شهر آب سنة ١٠٩٦، موعداً لرحيل



الجيوش إلى الشرق، وعيّن الكاردينال أديمار دو مونتيّ، أسقف لوبويّ، قائداً لها، ومندوباً عن البابا الذي أصرّ على أن الحرب المقدّسة ينبغي أن تناط قيادتها بأحد رجال الدين.

وفي ربيع سنة ١٠٩٧ م، وصلت جيوش الفرنج إلى القسطنطينية، فارتاع الأمبراطور البيزنطي ألكسي كومنين لَمَّا رأى كثرة عديدها، وأوجس من انقلاب مُنجديه عليه، وخشي من تكرار عمليات النهب التي رافقت «الحملة الشعبية» الفاشلة بقيادة بطرس الناسك ووالتر المفلس في العام السابق. لذا، لم يسمح الأمبراطور للفرنج بدخول عاصمته قبل أن يقسموا يمين الولاء والتبعية له، والتعهد بإعادة أملاكه التي يمكن استرجاعها من السلاجقة. فاستجاب قادة الحملة لطلب الأمبراطور، باستثناء تنكريد وريموند دو سان جيل اللذين اقتصر قسمهما على حماية حياة الأمبراطور وشرفه[1].

وعلى الأثر، عبرت قوات الفرنج مضيق البوسفور إلى آسيا الصغرى، بواسطة مراكب بيزنطية، بعد أن اعتذر الأمبراطور عن قبول العرض الفرنجي بقيادة الحملة، واكتفى بتزويد الفرنج بالمؤن والعتاد، كما أرسل معهم بعض قواته، وعدداً من الأدلاّء والمرشدين.

---

(1) René Grousset, Histoire des Croisades, Paris, 1936 vol. I, pp. 281-284.

## ثانياً: المواجهة مع السلاجقة وإنشاء إمارتي الرها وأنطاكية

وصل الفرنج، في ٦ أيار سنة ١٠٩٧ م، إلى نيقية، قاعدة سلاجقة الروم، وشرعوا في محاصرتها إلى أن استولوا عليها في ١٩ حزيران، وأعادوها إلى السيادة البيزنطية[1]. وفي مطلع تموز سنة ١٠٩٧ م، أوقع الفرنج بقوات السلطان السلجوقي ألب أرسلان، المتحالفة مع قوات الأمير غازي الدانشمندي، على مقربة من دوريليوم (إسكي شهر الحالية)[2]، فتراجع السلطان السلجوقي إلى قونية، بعد أن أخرب البلاد التي رأى أنه لا يستطيع الدفاع عنها. ثم سقطت قونية سلماً بيد الفرنج، بعد أن غادرتها حاميتها إلى منطقة الجبال المجاورة.

وفي الطريق إلى أنطاكية، عبر جبال طوروس، انفصل تنكريد وبودوان عن بقية الجموع، وتوجّها إلى قليقية، واحتلا منطقة طوروس، ثم استولى تنكريد على أذنة (أضنة) والمصيصة، فأسرع بودوان لملاقاته هناك، وانتقل بعدها إلى

(١) ستيفن رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، تعريب السيد الباز العريني، بيروت، ١٩٦٧، م ١، ص ٢٥٦.

(٢) س. رنسيمان، المرجع نفسه، م ١، ص ص ٢٦٠ ـ ٢٦٤؛
R. Grousset, Histoire des Croisades, I, pp. 33-34.



مرعش، ومنها توجه شرقاً قاصداً مدينة الرها، الخاضعة لنفوذ الأرمن، واستولى عليها، في شباط ١٠٩٨ م، وأقام فيها أول إمارة لاتينية في الشرق[1].

وفي ٢١ تشرين الأول سنة ١٠٩٧ م، حاصر الفرنج أنطاكية برّاً وبحراً، فصمدت المدينة عدة أشهر، ثم ما لبثت أن سقطت في ٣ حزيران سنة ١٠٩٨ م[2]، فأنشأ فيها بوهميند إمارة اللاتين الثانية، وذلك في مطلع سنة ١٠٩٩ م.

ولمّا تمّ للفرنج الاستيلاء على أنطاكية، غادروها متّجهين جنوباً إلى القدس، من دون عقبات تذكر، فاحتلوا معرّة النعمان، ومصياف، وبعرين، ورفنية، وحصن الأكراد؛ ثم انحرفوا إلى منطقة الساحل، ليكونوا على مقربة من السفن الإنكليزية والإيطالية، للتزوّد بالمَدَد، في أثناء مسيرهم إلى فلسطين.

## ثالثاً: اجتياز الفرنج الساحل اللبناني إلى القدس

بعد احتلال الفرنج حصن الأكراد، دخلوا الأراضي

(١) وليم الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، تعريب سهيل زكار، بيروت، ١٩٩٠، ج ١، ص ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢) مؤلف مجهول، أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس، ترجمة حسن حبشي، القاهرة، ١٩٥٨، ص ص ٦٤ ـ ٧٠؛ وليم الصوري، المصدر نفسه، ج ١، ص ص ٣٣٠ ـ ٣٣١.

اللبنانية، في ربيع سنة ١٠٩٩ م، من الشمال الشرقي لعكّار، واقترب ريموند الصنجيلي من مدينة عرقة، الخاضعة لنفوذ صاحب طرابلس، القاضي فخر الملك ابن عمار، فأوفد هذا الأخير رسلاً إلى ريموند «يسأله الموادعة والاتفاق»، مبدياً استعداده لتقديم المال والمؤن للفرنج، لدفع الخطر عن إمارته، وتفادي القتال، فوافق كونت تولوز على مبدأ المسالمة، إلاّ أنه سرعان ما نقض ما سبق أن وافق عليه، عندما أبلغه مبعوثوه إلى طرابلس ما تتمتّع به المدينة من ثراء ورخاء، فقرر مهاجمة عرقة للضغط على ابن عمار حتى يزيد من قيمة الأموال التي تعهد بدفعها للفرنج[1].

شرع ريموند في محاصرة عرقة، وأرسل، في الوقت نفسه، قوة عسكرية إلى أنطرطوس (طرطوس حالياً) الواقعة داخل حدود إمارة ابن عمار.

ولئن نجح الفرنج في احتلال أنطرطوس، سنة ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٩ م، وحاصروا جبلة، فإنهم فشلوا في الاستيلاء على عرقة، لمناعة أسوارها واستبسال أهلها في الدفاع عنها، فاضطر ريموند، تحت وطأة إلحاح العامة من الفرنج، ومعارضة معظم القادة، إلى التراجع عن المدينة، بعد أربعة أشهر من الحصار،

(١) س. رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، م ١، صص ٣٨٠ ـ ٣٨١.



لمتابعة السير إلى القدس، بعد أن وصلت إلى قادة الفرنج رسائل من الأمبراطور البيزنطي، يفصح لهم فيها عن استعداده للقدوم، شخصياً، إلى الساحل الشامي لتولي قيادة الجيوش اللاتينية إلى الأرض المقدسة[1].

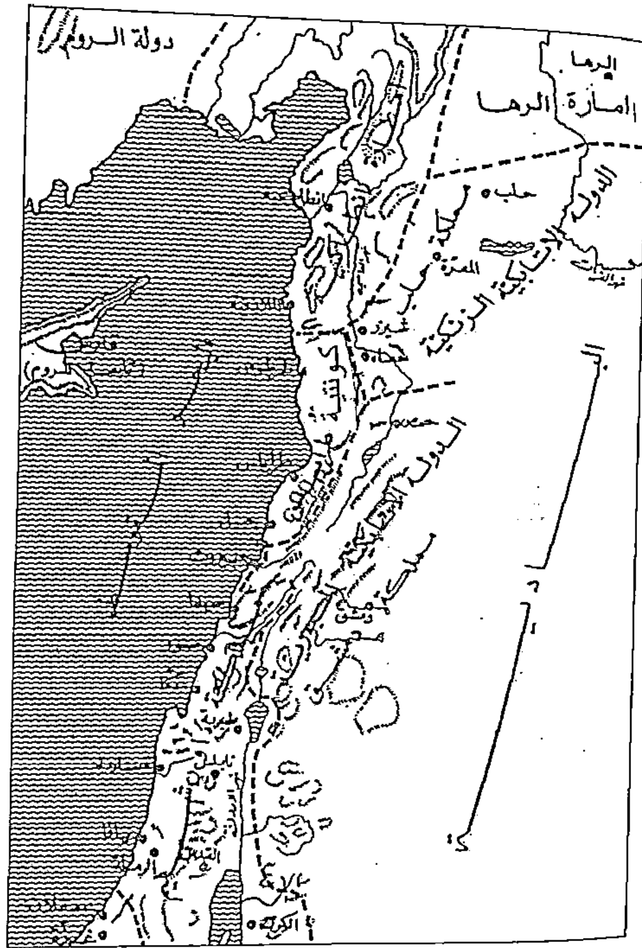
وأثناء مرور الفرنج بجوار طرابلس قدّم إليهم ابن عمار قدراً كبيراً من المال والمؤن والخيول، وأفرج عن ثلاثماية من الأسرى البيزنطيين، لقاء تعهّد قادة الفرنج لأمير طرابلس بعدم تعرّضهم، أثناء الزحف، لثلاث مدن كان يحكمها، وهي: عرقة، طرابلس، وجبيل، والمناطق التابعة لها[2]. وبذلك أنقذ ابن عمار مدينته من السقوط، ولو إلى حين.

غادر الفرنج منطقة طرابلس، في ٦ أيار ١٠٩٩ م، بطريق الساحل، وتولّى أدلاّء من المسيحيين المحليين إرشادهم إلى الطريق الموصلة إلى بيروت؛ وربما انضم هؤلاء الأدلاّء إلى كشّافة طرابلسيين كان ابن عمار قد كلّفهم بمرافقة الفرنج[3].

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، ١٩٦٧، م ٨، ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨؛ وليم الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، ج ١، ص ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨؛ ٣٩٠ ـ ٣٩٢.

(٢) مؤلف مجهول، أعمال الفرنجة، ص ١١٣؛ وليم الصوري، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٧.

(٣) حول احتمال تزويد ابن عمار الفرنج بأدلاء يرشدونهم إلى طريق بيروت، راجع: س. رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، م ١، ص ٣٨٨.




دويلات الفرنج في الشام

وبعد اجتياز البترون وجبيل، وصل جيش الفرنج، في ١٩ أيار، إلى حدود الممتلكات الفاطمية، على نهر الكلب، واخترقها.

وبسبب ضعف الحاميات الفاطمية، وَجَدَت المدن الساحلية نفسها تحذو حذو طرابلس لتحصل على الأمان؛ فحينما اقترب الفرنج من بيروت، بادر أهلها إلى إمدادهم بالتموين وبالمال، وسمحوا لهم بعبور أراضيهم، مقابل عدم التعدي على بساتينهم وحدائقهم. ثم تحرّك الفرنج من بيروت إلى صيدا، وعسكروا على الضفة الجنوبية لنهر الأولي في ٢٠ أيار سنة ١٠٩٩ م. ويشير **وليم الصوري**[1]، إلى أن ردّة فعل صيدا كانت مختلفة؛ فقد قامت حاميتها بعدة هجمات على الغزاة، فانتقم هؤلاء من المدينة بتدمير بساتينها ونهب الضياع القريبة منها.

تابع الفرنج مسيرهم على الخط الساحلي، ووصلوا إلى صور في ٢٣ أيار، بعد أن عبروا صرفند (صرفة)، ومنها انتقلوا إلى عكا وقيسارية، فأرسوف، وانحرفوا عن طريق الساحل شرقاً نحو الرملة، واستولوا عليها، بعد أن أخلاها سكانها، واحتلوا اللُّد، ثم ساروا باتجاه بيت المقدس التي كانت، آنذاك، بيد الفاطميين، بعد أن استردّوها من السلاجقة.

(١) وليم الصوري، المصدر السابق، ج ١، ص ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.

وصل الفرنج إلى القدس، في ٧ حزيران سنة ١٠٩٩ م، وحاصروها ما يقارب أربعين يوماً، إلى أن سقطت عنوة بيدهم، في ٢٢ شعبان سنة ٤٩٢ هـ/ تموز ١٠٩٩ م، وأحدثوا فيها مذبحة رهيبة، وقد ذُكر أن عدد القتلى، من أهل المدينة، جاوز سبعين ألف ضحية[1].

وبعد مناورات سياسية، لم تخلُ من الحِدّة بين دايمبرت البيزي أسقف بيت المقدس الجديد، وريموند الصنجيلي، وغودفروا دو بويون، تقرر تعيين هذا الأخير حاكماً لبيت المقدس، في ٢٢ تموز سنة ١٠٩٩ م، إلاَّ أنه لم يرغب أن يُسمّى ملكاً، وفضّل أن يُلقّب بـ «حامي الضريح المقدس»[2]. وإثر وفاته المبكرة، في تموز سنة ١١٠٠ م، حلَّ مكانه أخوه بودوان، أمير الرّها، واتخذ لنفسه لقب «ملك بيت المقدس».

## رابعاً: احتلال مدن الساحل اللبناني

في أعقاب وقعة عسقلان التي هُزم فيها الفاطميون، في

(١) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، تحقيق سهيل زكار، دمشق، ١٩٨٣، ص ٢٢٢؛ مؤرخ مجهول، أعمال الفرنج، ص ص ١٩٩ ـ ١٢٠؛ وليم الصوري، المصدر نفسه، ج ١، ص ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧.

(٢) وليم الصوري، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧١ .

R. Grousset, Histoire, I, pp. 446-449.



صيف سنة ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٩ م، وحادثة الكمين الفاشل الذي نصبه دقاق، صاحب دمشق، للإيقاع ببودوان عند مضيق نهر الكلب، أثناء توجهه من الرّها إلى القدس، أيقن الفرنج أهمية بسط نفوذهم على مدن الساحل، لضمان اتصالهم البحري مع أوروبا، وتأمين الطرق البرية مع بيزنطية، وخصوصاً عن طريق مدن عكا، وصور، وصيدا، وبيروت، الخاضعة لنفوذ الفاطميين، فضلاً عن طرابلس التي كان يحرص صاحبها ابن عمار على إعلان تبعيته للخليفة الفاطمي[1].

وفي ربيع سنة ٤٩٥ هـ/ ١١٠٢ م، شرع الملك بودوان بمهاجمة مدن الساحل، فاحتل عكا سنة ١١٠٤ م، بعد أن شجع ريموند الصنجيلي على التوجّه إلى طرابلس والاستيلاء عليها. ولما علم فخر الملك ابن عمار بدنوّ الفرنج من مدينته، سارع إلى التماس النجدة من دقاق ومن جناح الدولة أمير حمص، فاستجابا لطلبه، وسارت قواتهما لقتال الفرنج، في السهل الواقع خارج طرابلس، فأسفرت المعركة عن انتصار

(١) يذكر وليم الصوري (المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٨٣) أن ابن عمار أعلَمَ بودوان بالكمين الذي نصبه له دقاق. ولعل السبب في ذلك يعود إلى تخوف ابن عمار من توجه دقاق، في حال فوزه ببودان، للاستيلاء على طرابلس. حول ما ذهبنا إليه، راجع ما ورد في: س. رنسيمان، تاريخ، م ١، ص ٤٥٦.

ريموند، لكنه لم ينجح في دخول المدينة، نظراً للمقاومة الضارية التي أبداها أهلها، فرجع إلى أنطرطوس، متحيّناً الظروف الملائمة لمعاودة الهجوم على طرابلس.

ولم يمض وقت طويل حتى انبرى ريموند لمحاصرة طرابلس، في رجب سنة ٤٩٧ هـ/ ١١٠٤ م، بمعونة الأسطول الجنوي الراسي على مقربة من اللاذقية. لكن صمود المدينة أفشل الهجوم عليها، فانكفأ ريموند جنوباً إلى جبيل، واستولى عليها بالأمان، بمساعدة جنوا، بعد أن عقد معها صفقة نال الجنويون، بموجبها ثلث جبيل[1].

وباستيلاء الفرنج على جبيل، أصبحت منطقة نفوذ ريموند تحيط بطرابلس من الشمال، حيث أنطرطوس، ومن الجنوب حيث جبيل.

ثم واصل ريموند حصار طرابلس، مستغلاً فرصة انشغال الفاطميين في قتال بوداون في فلسطين، وبنى قلعته الشهيرة فوق تلة مشرفة على طرابلس، لجهة الميناء. وتمّ بناءُ القلعة في ربيع سنة ١١٠٤ م، وسماها «تلة الحجاج»، عرفت في المصادر الإسلامية بـ «حصن صنجيل». ولوضع حد للمضايقات التي

(١) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، ص ٢٣١؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٣٢١؛ R. Grousset, Histoire, I, p. 341.



سبّبها الحصن المذكور لسكان طرابلس، قام ابن عمار بهجوم مباغت عليه وأحرقه، في ١٩ ذي الحجة سنة ٤٩٧ هـ/ ١١٠٤ م، وعاد إلى مدينته محمّلاً بالغنائم الوفيرة[1]. أما ريموند، فقد أصيب بحروق بليغة من جراء هذه الحادثة، ثم مات، سنة ٤٩٨ هـ/ ١١٠٥ م؛ بعد أن عقد مع ابن عمار اتفاقاً قضى بأن يكون لريموند ظاهر طرابلس، «بحيث لا يقطع الميرة عنها، ولا يمنع المسافرين منها»[2].

تشدّد وليم جوردان، (المعروف بالسرداني) الذي خلف نسيبه ريموند، في حصار طرابلس، وضيّق الخناق عليها، فتعذّر وصول المدد إليها من مصر. ولما طال أمد الحصار، ويئس ابن عمار من قدرته على الصمود، عزم على الذهاب بنفسه إلى بغداد، في رمضان سنة ٥٠١ هـ/ ١١٠٨ م، لطلب المساعدة من المستظهر بالله العباسي، والسلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه، بعد أن أناب عنه في تدبير شؤون إمارته ابن عمه أبا المناقب محمد بن عبدالله بن عمار[3].

(١) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ٢٣٦؛ سي. رنسيمان، تاريخ، م ٢، ص ١٠٠.
(٢) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ٢٣٨.
(٣) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨؛ ابن الأثير، المصدر السابق، ج ٨، ص ٢٥٠؛ س. رنسيمان، تاريخ، م ٢، ص ١٠٥.

لم يجد فخر الملك ابن عمار ضالته لدى السلطان السلجوقي، فعاد أدراجه خالي الوفاض. وما إن بلغ دمشق في طريقه إلى بلده، في شهر المحرَّم سنة ٥٠٢ هـ/ ١١٠٨ م، حتى علم بخروج طرابلس من يديه وانضوائها إلى الفاطميين، إثر تعهد الأفضل بن بدر الجمالي، الوزير الفاطمي القوي، لأهالي المدينة بحمايتهم من الفرنج، وأرسل على الفور سفناً إلى طرابلس تحمل المؤن، ومعها حاكم، من قبله، لتولي شؤون المدينة، يدعى شرف الدولة ابن أبي الطيّب[1]. أما فخر الملك، فقد مكث أياماً في دمشق، ثم سار إلى عرقة، وانتقل منها إلى جبلة، وقصد شيزر، ثم عاد إلى دمشق، حيث أقطعه طغتكين (٤٩٧ ـ ٥٢٢ هـ/ ١١٠٣ ـ ١١٢٨ م) أتابك دمشق، أعمال الزبداني واستقر فيها.

وبعد التوصل إلى صيغة توافق لحلّ النزاع على إرث ريموند الصنجيلي، بين ولده غير الشرعي برتراند، ووليم جوردان، نال برتراند، بمقتضاها جبيل، وحصن أبيه الذي كان قد أعيد بناؤه، واحتفظ وليم بمدينتي عرقة وأنطرطوس اللتين سبق أن استولى عليهما بنفسه[2].

(١) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، ص ٢٥٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ٢٥١.

(٢) وليم الصوري، تاريخ، ج ١، ص ٥٣١.



جمع الفرنج شملهم، بقيادة بودوان، ملك بيت المقدس، وشدّدوا الحصار على طرابلس، برّاً وبحراً، بمؤازرة الأسطول الجنوي، وربما انضم إليهم جموع من مسيحيي المناطق الجبلية المجاورة، فسقطت المدينة، في ١١ ذي الحجة سنة ٥٠٢ هـ/ ١٢ تموز ١١٠٩ م[1]، بعد أن تلكأ الأسطول الفاطمي عن نجدتها، وقيل إنه وصل في اليوم الثامن لسقوطها، «بسبب معاندة الرياح».

وبسقوط بانياس وجبلة، أتمَّ الفرنج سيطرتهم على إمارة طرابلس، وأقاموا فيها دويلة لاتينية رابعة، إلى جانب إمارتي الرّها وأنطاكية، ومملكة بيت المقدس. وتقرر حسب ابن القلانسي: «أن يكون للجنويين الثلث من البلد، وما نهب منه، والثلثان لبرتراند بن صنجيل، وأفردوا للملك بغدوين (بودوان) من الوسط ما رضي به»[2].

تابع الفرنج زحفهم على مدن الساحل، فحاصروا بيروت، سنة ٥٠٣ هـ/ ١١٠٩ م، في البرّ وفي البحر، إلاَّ أنهم اضطروا للابتعاد عنها بعد قدوم الأسطول الفاطمي، واستيلائه على بعض السفن المعادية. فتوجه بودوان برفقة برتراند،

(١) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، ص ٢٦٢؛ س. رنسيمان، تاريخ، م ٢، ص ١٥٠.

(٢) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

صاحب طرابلس، إلى بلاد الغرب، ونهبها وأحرق قراها وقتل العديد من سكانها، ثم تقدّم إلى بيروت وضيّق الحصار عليها، بمساندة السفن الجنوية والبيزية الراسية في ميناء السويدية، جنوب أنطاكية، فأصبحت المدينة في وضع صعب، فسقطت في ٢١ شوال سنة ٥٠٣ هـ/ ١٣ أيار ١١١٠ م[1].

سار بودوان مع جموع الفرنج إلى صيدا، بعد أن كان قد صدّهم عنها الأسطول الفاطمي، سنة ٥٠١ هـ/ ١١٠٨ م، فارتدوا عن المدينة، بعد حصار، برّي وبحري، دام خمسين يوماً، لقاء ستة آلاف دينار دفعها لهم الأهالي. ثم عاود الفرنج حصار صيدا بمساعدة بحرية من النروجيين والبنادقة، ولم يتمكن الأسطول الفاطمي وقوات طغتكين، صاحب دمشق، من إنجادها، فاضطر أعيان صيدا إلى تسليم مدينتهم لبودوان لقاء الأمان، وذلك في ٢٣ جمادى الأولى سنة ٥٠٤ هـ/ كانون الأول ١١١٠ م، وخرج معظم أهاليها إلى صور ودمشق[2].

وكان من الطبيعي أن تتوجّه أنظار الفرنج إلى صور، القاعدة الهامة التي ينطلق منها الأسطول الفاطمي لنجدة المدن

(١) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ص ٢٦٨ - ٢٦٩؛ س. رنسيمان، تاريخ، م ٢، ص ١٥٠.
(٢) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ٢٦٩؛ س. رنسيمان، المرجع نفسه، م ٢، ص ١٥٠.



الساحلية المهددة، كما أن غارات ولاة صور الفاطميين المتواصلة، كانت تعيق حركة الفرنج على الطريق الرئيسية بين صور وطبرية، الأمر الذي دفع هوغ دي سانت أومر، خليفة تنكريد في حكم طبرية، إلى بناء قلعة تبنين، سنة ١١٠٥ م[1]، لتكون معقلاً على قمة الجبل المطلّ على صور، وقاعدة لشنّ الهجمات عليها. وكذلك أمر بودوان ببناء حصن على تلة المعشوق، في ظاهر صور، إبان حصاره لها سنة ٥٠١ هـ/ ١١٠٨ م، فصانعه واليها «على سبعة آلاف دينار، فقبضها منه ورحل عنه»[2].

بدأ الحصار المنظم لصور في ٢٥ جمادى الأولى سنة ٥٠٥ هـ/ ١١١١ م، بمساعدة بعض السفن البيزنطية، فاضطر واليها عز الملك أنوشتكين الأفضلي إلى طلب المعونة من طغتكين، فأجابه إلى طلبه، كما وصلت إلى صور إمدادات كثيرة من مدن الشام القريبة، فتعزّز صمودها، فغادرها الفرنج إلى عكا، وأضحت صور تحت سيطرة أتابك دمشق[3].

أرسل طغتكين إلى الوزير الأفضل الفاطمي يعلمه بواقع الحال تقديراً منه لعواقب الأمور، مبدياً استعداده لإخراج قواته

(١) وليم الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، ج ١، ص ٥٢٥.
(٢) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، ص ٢٥٥.
(٣) ابن الأثير، الكامل، ج ٨، ص ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

من صور، شريطة أن يتعهّد الوزير الفاطمي بإرسال التعزيزات لحمايتها. فأبدى الأفضل موافقته على ذلك، وأمر شرف الدولة ابن أبي الطيّب، الوالي السابق لطرابلس، بالتوجه إلى صور، وزوّده بكل ما تحتاجه المدينة من مؤن.

ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي كانت تعيشها صور، آنذاك، أدّت إلى تأرجح ولائها بين طغتكين والفاطميين، حتى ربيع الأول سنة ٥١٨ هـ/ ١١٢٤ م، حين عاد الفرنج إلى مهاجمة صور، وضيّقوا الحصار عليها، فاستنجد طغتكين بالفاطميين، فلم يستجيبوا له. ولما ضاق الرجاء بالأهالي، استسلمت المدينة للفرنج، في تلك السنة (١١٢٤ م) مقابل السماح لمن فيها من الجند والسكان بالخروج منها، وحمل ما يستطيعون حمله من أموالهم[1].

وبسقوط عسقلان، سنة ٥٤٨ هـ/ ١١٥٣ م، استكمل الفرنج سيطرتهم على المنطقة الشمالية من الشام، وعلى الشريط الساحلي الممتد من ميناء الاسكندرون حتى يافا وعسقلان، مع تبسّط قليل في الجنوب. أما المدن الداخلية، ومنها حلب،

(١) ابن القلانسي، المصدر السابق، ص ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧؛ ابن الأثير، المصدر نفسه، ج ٨، ص ص ٣١٥ ـ ٣١٦؛ وليم الصوري، تاريخ الحروب، ج ٢، ص ص ٦٢٥ ـ ٦٢٨.



وحماه، وحمص، وبعلبك، ودمشق، فلم تذعن لمشيئة الفرنج أبداً، مع أن بعضها اضطر لتأدية الجزية أحياناً؛ فقد ذكر ابن القلانسي، في حوادث سنة ٥٥١ هـ/ ١١٥٦ م، أن دمشق أدّت للفرنج، في عهد نور الدين زنكي، «ثمانية آلاف دينار صورية»[1].

(١) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، ص ٥١٦.

# الفصل الثاني

## التوزيع السكاني الطائفي
## في المناطق اللبنانية زمن حكم الفرنج

### أولاً: المناطق اللبنانية وتوزعها على دويلات الفرنج

خضعت المناطق اللبنانية التي تشكّل منها لبنان الحالي للفرنج، باستثناء الأجزاء الداخلية السهلية والجبلية منها، التي ظلّت تشكّل جزءاً من الأراضي الإسلامية التابعة لدمشق، وهي: جبل كسروان والبقاع، والقسم الشمالي من جبل الشوف، والمتن، ومنطقة وادي التيم، ولو أن هذه الأخيرة استمرت، لأمد طويل، في حالة تجاذب بين الفرنج والسلاجقة.

كانت منطقة شمال لبنان الحالي تابعة لكونتية طرابلس التي امتدت على الساحل، من شمال أنطرطوس (طرطوس) إلى نهر الكلب شمال بيروت، حتى حدود المعاملتين، وتوغّلت في

الداخل حتى جبل المنيطرة وحصن عكار، وضمت من المناطق اللبنانية، حسب ما نصت عليه هدنة، عام ١٢٨٢ م، بين المنصور قلاوون، سلطان المماليك، وبوهيمند السابع، كونت طرابلس الفرنجي، ما يلي[١]: «طرابلس وما هو داخل فيها، وأنفة، والبترون، وجبيل وبلاد ذلك، وعرقا وبلادها المعينة في الهدنة، وما هو للخيالة والكنائس، وعدتها إحدى وعشرون بلداً».

تمتّعت بارونية جبيل، الملحقة بكونتية طرابلس، بقسط وافر من الحكم الذاتي، في ظل أسيادها، من عائلة أمبرياشي، الجنوية الأصل، الذين قُدّر لهم أن يحكموا جبيل طوال مدة الوجوه الفرنجي في الشرق. بينما كانت مطرانية البترون، التابعة لطرابلس، لفترة طويلة، بيد عائلة أنجو Anjou الخاضعة لنفوذ البيازنة (سكان بيزا) الذين كانوا يتمتّعون فيها بامتيازات تجارية هامة.

(١) راجع نص اتفاقية الهدنة عند محيي الدين ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، القاهرة، ١٩٦١، ص ص ٢١٠ ـ ٢١١؛ أحمد حطيط، تاريخ لبنان الوسيط/ دراسة في مرحلة الصراع المملوكي الصليبي، دار البحار، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٧١ ـ ٧٤.



## ثانياً: السكان المحليون

توزّع السكان المحليون في مجموعات عدّة، اختلفت إحداها عن الأخرى، لجهة الانتماء الديني والمذهبي:

فقد استوطن النساطرة في طرابلس، والملكيّون في البترون والكورة، فيما استقر اليعاقبة بكثافة في جونية، بشهادة **الرحالة الإدريسي**[١] الذي زار المنطقة، آنذاك.

أما الموارنة[٢]، الذين كانوا يشكّلون أكبر مجموعة سكانية في كونتية طرابلس، فقد انتشروا في بلاد جبيل، وفي منطقة البترون صعوداً نحو منطقتي بشري وإهدن، مختلطين بطوائف مسيحية أخرى، الملكيين واليعاقبة خاصة.

يُضاف إلى الجماعات، الآنفة الذكر، طائفة النصيرية[٣] التي استوطنت منطقة عكار، وجبال لبنان الشمالية والوسطى، متجاورة مع الموارنة في الجبال والجرود.

(١) الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، بيروت، ١٩٨٩، م ١، ص ٣٧٢.

(٢) قدَّر وليم الصوري عدد موارنة كونتية طرابلس بأربعين ألفاً.
Guillaume de Tyr, Le Royaume de Jérusalem (1099-1184), édité et annoté par M. Guizot, Beyrouth, 1992, pp. 373-374.

(٣) عن نشأة النصيرية وتطور أوضاعها في بلاد الشام، راجع:
Cl. Cahen, Note sur les Origines de la communauté Syrienne des Nusayris, in *Revue des Etudes Islamiques*, Paris, 1970, pp. 243-249.

وهناك أيضاً الاسماعيليّون[1] الذين أقاموا لهم دويلة مستقلة في القسم الجنوبي من جبال النصيرية، المعروفة بجبال البهراء، الشاهقة والوعرة المسالك، وأنشأوا حصوناً وقلاعاً منيعة، لحماية دويلتهم، وأبرزها: القدموس، والخوابي، والعلّيقة (القليعة)، والكهف. ثم الشيعة الاَثنا عشرية، الذين بدأ وجودهم يتقلص، تدريجياً، في منطقة طرابلس، بعد زوال إمارة بني عمار[2]، فنزحت جماعات كثيرة باتجاه جبال كسروان.

وسكن أهل السُّنة بعض المدن الساحلية (بيروت وصيدا) والداخلية (بعلبك وبعض مناطق البقاع). والموحدون الدروز في جبل لبنان وجواره حيث قُسِّم النفوذ في مناطقهم بين مملكة اللاتين في بيت المقدس التي خضع لها جبل صيدا (جبل الشوف) في إطار بارونية صيدا، وبين أتابكية دمشق التي بسطت سيطرتها على جبل بيروت (المتن والغرب)، ومنطقة وادي التيم. ويضاف إلى هؤلاء جميعاً جماعات قليلة من الأرمن

(١) Cf. Bear, art, «Jsmailyya», *EI2*, IV, pp. 215-216.

(٢) تنتسب إمارة بني عمار الشيعية في طرابلس إلى قاضيها أمين الدولة الحسن بن عمار الذي استقل بها عن الفاطميين، عام ١٠٧٠ م، واستمرت كذلك حتى سقطت بيد الفرنج، عام ١١٠٩ م،
G. Wiet, art. «Banū Ammār», *EI2*, I, p. 461.



واليهود[1]، وبعض القبائل البدوية والتركمانية المنتشرة في أنحاء مختلفة من المناطق اللبنانية.

نشير في هذا السياق إلى أن العربية كانت لغة السكان المحليين في كونتية طرابلس، وفي الدويلات الأخرى، بالإضافة إلى اللغة السريانية التي كانت متداولة في جبل لبنان، في القسم الشمالي منه خاصة[2].

وثمة مسألة شديدة التعقيد تتعلق بمواقف الجماعات السكانية من الفرنج، تباينت آراء المؤرخين فيها. فبالعودة إلى المصادر الإسلامية واللاتينية المعاصرة لـ «الحروب الصليبية»، فإننا نقع على روايات مختلفة حيناً، ومتناقضة أحياناً، حول هذه المسألة الشائكة، مما يزيد الأمر تعقيداً. فإذا استثنينا الموارنة من الجماعات السكانية المحلية ـ ولنا عودة إلى هؤلاء فيما يلي ـ فإننا لا نجد في النصوص الأصلية ما يثير الاهتمام فيما يخصّ تعاون السكان المحليين، مسلمين ومسيحيين، مع الفرنج، سوى في حالات محدودة وقليلة. فالنصوص التي وصل إليها اطلاعي، لا تشير، بصورة مباشرة، إلى تعاون الملكيين، أتباع الكنيسة البيزنطية، مع الفرنج، بل على العكس

(١) M. Balard, Croisades Et Orient Latin (XI-XIVs), pp. 115-116.

(٢) M. Balard, Ibid., p. 112.

من ذلك، فإن الفرنج قد أقدموا، عند استيلائهم على القدس، إلى استبعاد رجال الدين الملكيين من كنيسة القيامة، ليس بسبب الاختلاف العقدي والليتورجي فحسب، بل أيضاً بسبب إصرار الفرنج على إلحاق الملكيين بالكنيسة اللاتينية على قاعدة توحيد الكنيستين.

لذلك، لم يتردد الفرنج بالاستيلاء على كنائس الملكيين وأملاكها، واضطهدوا الملكيين[1] وفرضوا عليهم تأدية ضريبة العُشر لكنيسة اللاتين، واستمرّ الأمر كذلك إلى حين توصل ملك القدس بودوان الأول Baudoun 1، والأمبراطور البيزنطي ألكسي كومنين Alexis Comnène إلى تسوية مؤقتة، إثر الاضطرابات التي وقعت في القدس، سنة ١١٠١ م، أثناء الاحتفال بيوم سبت النور، فأُعيد رجال الدين الملكيون إلى كنيستهم، وأجيز لهم مباشرة شعائرهم الدينية[2].

إلاّ أن التسوية السالفة قد أضعفت ميل الملكيين ورضاهم عن الفرنج، ولم تنجح، بالتالي، في وضع حد لتدفقهم إلى الداخل الإسلامي، كما أنهم لم يجدوا غضاضة في قبول فتوح صلاح الدين والترحيب بها[3].

(١) Balard, Croisades et Orient Latin (Xv-XIV siècle) p. 112.
(٢) س. رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، م ٢، ص ص ٥١٥ ـ ٥١٦.
(٣) س. رنسيمان، المرجع نفسه، ص ٥١٦.



ويُفهم من بعض الروايات أن العلاقات بين الفرنج والنساطرة والأرمن كانت أكثر رحابةً، فقد ترك الفرنج لهؤلاء حرية العبادة وممارسة الشعائر والقضاء، كما أعفوهم من ضريبة العُشر. بيد أن ملوك بيت المقدس كانوا يدقّقون في الوظائف الدينية لهذه الطوائف، باحتفاظهم بحق التصديق على انتخابات بطاركتهم ومطارنتهم.

وفيما يذكر المستشرق **كلود كاهين** Claude Cahen أن اليعاقبة لم يحظوا بثقة الفرنج، على الرغم من المحاولات الحثيثة التي قام بها قادتهم للتقرّب من الفرنج، كي يعترفوا بنظامهم الديني في أنطاكية[1]. يصرّ بطريرك اليعاقبة ميخائيل السرياني Michel le Syrien المعاصر للأحداث، على تسامح الفرنج مع اليعاقبة ومع غيرهم من المسيحيين الشرقيين، فيقول: «كان أحبار كنيستنا يعيشون بين الفرنج من دون أن يكونوا عرضةً للاضطهاد أو الاستخفاف... ففي فلسطين كما في سوريا لم يثر الفرنج أية مشكلة حول مسألة الإيمان... بل كانوا يعتبرون مسيحياً كلَّ من احترم الصليب دونما تحقّق أو تفحّص»[2].

(١) Cl. Cahen, La Syrie du Nord à l'époque des Croisades et la Principauté d'Antioche Paris 1942, p. 338.
(٢) Michel Le Syrien, Chronique, édité en français par J. B. Chabot, Paris, 1905, III, p. 222.

ولا تتحدث المصادر عن علاقات تعاون بين الفرنج واليهود الذين سبق أن اضطُهدوا في أوروبا في القرن العاشر، وطالتهم المجازر التي اقترفها الفرنج عند استيلائهم على بيت المقدس.

ويستبعد **جان ريشار** أية إمكانية للتعاون بين النصيرية والفرنج، مرجّحاً استدراج النصيرية قوات فرنجية إلى معابر جبلية ضيقة، سنة ١١٣٧ م، حيث أبادهم عماد الدين زنكي بالقرب من بعرين[١].

وشكل الاسماعيليون مجموعات سريّة في المدن الشامية الكبرى، ومنها طرابلس معتمدين في نجاح دويلتهم على التوازن بين قوتي المسلمين والفرنج، فتحالفوا، حيناً مع المسلمين، وأحياناً مع الفرنج، وخططوا لاغتيال زعماء من الطرفين؛ فقد حاولوا اغتيال صلاح الدين مرتين من دون أن يفلحوا في ذلك[٢]، بينما نجحوا في اغتيال عددٍ من الأمراء المسلمين، كما نجحوا في اغتيال ريموند الثاني Raymond II صاحب كونتية طرابلس، وكونراد دو مونتفور Konrad de Montfort

(١) Guillaume de Tyr, Le Royaume de Jérusalem, I, p. 643; J. Richard, Le comté de Tripoli sous la dynastie Toulousaine, Paris, 1945, p. 88.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ٨، ص ص ١٢٣ ـ ١٢٤.



سيد مدينة صور، مما دفع الفرنج إلى تجريد حملات عسكرية ضدهم، ومن ذلك ما حصل في عامي ١٢١٤ ـ ١٢٤٥ م[١]. ومع ذلك، فقد أسهم الاسماعيليون، بتعاونهم مع الفرنج، في منع سقوط طرابلس بيد السلطان المملوكي الظاهر بيبرس (١٢٦٠ ـ ١٢٧٧ م)، فوجّه هذا الأخير نشاطه العسكري ضدهم، واحتلّ قلاعهم سنة ١٢٧٣ م[٢].

أمّا الموارنة، فوصفهم **وليم الصوري** بأنهم «كانوا شعباً قوي البنية، ومقاتلين شجعاناً، قدموا خدمة عظيمة للمسيحيين (الفرنج) في المعارك الصعبة التي خاضوها مراراً ضد العدو (المسلمين)»[٣]. كما أشاد **جاك دو فيتري** Jacques de Vitry ببراعة الموارنة في رمي السهام[٤]. ويذكر **جان ريشار** أن الموارنة كانوا يؤلفون جزءاً هاماً من جيش الكونت بونس Pons صاحب طرابلس، عندما تعرّض هذا الأخير لهجوم مباغت شنّه ظهير الدين طغتكين عام ١١١٦م[٥].

(١) ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، القاهرة، ١٩٦٠ م ٣، ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢؛ س. رنسيمان، تاريخ، م ٣، ص ٢٧٤.

(٢) أحمد حطيط، تاريخ لبنان الوسيط، ص ص ٦٦ ـ ٨٨.

(٣) Guillaume De Tyr, Le Royaume, II, p. 1028.

(٤) Jacques De Vitry (édition Bongars), p. 1093.

(٥) J. Richard, Le Comté, P. 86.

وتحدّث بعض الباحثين عن إسهام الموارنة في سقوط طرابلس بيد الفرنج، وعن الدور الذي لعبوه في تأخير استعادة المماليك المدينة، لأنهم (أي الموارنة) كانوا ينقضّون من قراهم بأعلى الجبال، ليقطعوا خط الرجعة على قوات المماليك عند مهاجمتهم طرابلس، ويفتكون بها. ويستند هؤلاء الباحثون في ذلك إلى رواية ذكرها البطريرك إسطفان الدويهي، ومفادها أن السلطان بيبرس حاول محاصرة طرابلس مرتين: الأولى عام ١٢٦٤ م، والثانية عام ١٢٦٨ م، فانحدر إليه الموارنة من قمم الجبال فهزموه في المرة الأولى، وأرغموه في المرة الثانية على الانسحاب إلى حصن الأكراد[١]، مما استدعى قيام السلطان قلاوون (١٢٧٩ ـ ١٢٩٠ م) خليفة بيبرس، بهجوم على مناطق الموارنة، عام ١٢٨٣ م، فاستولى على إهدن، والحدث[٢].

تلك هي بعض الروايات التي تُبرز مواقف للموارنة من الفرنج في حروبهم ضد المسلمين. وثمة روايات أخرى تشير إلى تعاون فريق من الموارنة مع المسلمين ضد فرنج طرابلس، ومنها: تعاون موارنة جبال بشري، ومسيحيي الكورة ومعظمهم من الملكيين، مع القوات التركمانية بقيادة بزواش (بزواج)، عندما انطلق هذا الأخير بقواته من دمشق إلى طرابلس عن

(١) اسطفان الدويهي، تاريخ الأزمنة، ص ١٣٥.
(٢) الدويهي، المصدر نفسه، ص ١٤٦.



طريق بعلبك، عام ١١٣٧ م، وهزم جيش الكونتية على مقربة من قلعة الحجاج حيث قتل بونس، سيد طرابلس، في المعركة، فانتقم منهم ولدُه ريموند الثاني، إذ هاجم المناطق الجبلية القريبة من طرابلس، واعتقل عدداً كبيراً من المسيحيين (موارنة وملكيين) مع زوجاتهم وأطفالهم، ونقلهم مقيّدين بالسلاسل إلى طرابلس، حيث أنزل بهم مختلف أنواع التعذيب حتى الموت، على مرأى من أهالي المدينة[١].

وبالاعتماد على ابن القلاعي، فإن ما تعرض له موارنة الجبل، إثر حادثة بزواش، كان سبباً لأزمة خطيرة انفجرت بين فريق من الموارنة والفرنج، بلغت ذروتها بعصيان هذا الفريق، على كنيسة روما، وعلى رأسه البطريرك لوقا البنهراني، من جبة بشري، وذلك عام ١١٤٥ م؛ كما كان من نتيجة ذلك أن سهّل الفريق الماروني نفسه، على الأرجح، استيلاء نور الدين زنكي على حصن المنيطرة، عام ١٩٦٥ م، وتوغّل صلاح الدين في مناطق الموارنة عام ١١٨٦ م[٢].

(١) Guillaume De Tyr, Le Royaume, II, p. 684; R. Grousset, Histoire, II, pp. 67-69.
(٢) ابن القلاعي، حروب المقدمين، نشر بولس قرأ لي، *المجلة البطريركية*، السنة العاشرة، بيروت، حزيران ـ تموز، ١٩٣٥، ص ٦٠٥؛ بطرس ضو، تاريخ الموارنة، م ٣، ص ٤٧٢.

ولم تخمد حدة العلاقات بين الطرفين حتى حوالى عام ١١٨٢ م، عندما عاد فريق من الموارنة إلى وحدة الكنيسة الكاثوليكية بتدخل من سيد جبيل الفرنجي؛ بيد أن هذه العودة لم ترُقْ لفريق آخر من الموارنة، وهم أبناء العشائر في منطقة بشري ومرتفعات بلاد جبيل والبترون، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الخلافات بين أبناء الطائفة المارونية، بدءاً من عام ١١٨٢ م؛ وكان من نتائج ذلك أنْ تعاون مقدم بشري، المدعو سالم، مع المماليك عند اجتياحهم إهدن والحدث[١].

ويحاول جان ريشار أن يخفف من حدة السلبيات التي ترتبت على حادثة بزواش، معتبراً أن «الخيانات» التي حصلت لم تضعف من إخلاص اللبنانيين (ويقصد الموارنة) لأمراء طرابلس الذين اعتمدوا عليهم في مواجهة المسلمين، مؤكداً على العلاقات الحميمة التي كانت سائدة بين الفرنج والموارنة، والوضع المميز لهؤلاء بالمقارنة مع الجماعات المسيحية المحلية الأخرى؛ فكانوا يأتون مباشرة بعد الفرنج في التراتبية الاقطاعية[٢]. وكانت تسود الموارنة طبقة من الإقطاعيين المحليين من أسياد القرى ورؤساء العشائر، تمتع أعضاؤها

(١) بطرس ضو، المرجع نفسه، ص ٤٦٤؛ Guillaume De Tyr, Le Royaume, II, p. 1028.

(٢) J. Richard, Le Comté, p. 88.



بسلطة مشابهة لسلطة الأسياد الفرنج ضمن التراتبية الفيودالية السائدة[١].

أما النفوذ في المناطق الدرزية، من جبل لبنان وجواره، فقد توزع بين مملكة اللاتين في بيت المقدس التي خضع لها جبل صيدا (الشوف)، في إطار بارونية صيدا، وبين أتابكية دمشق التي بسطت سيطرتها على جبل بيروت ومنطقة وادي التيم.

وظل أمراء الدروز من بني جندل، أصحاب وادي التيم وجبل الشوف، على ولائهم للفاطميين، على الرّغم من تقلّص نفوذ هؤلاء في الشام، بعد سنة ١٠٩٩ م - ربما كانوا، أيضاً، على علاقة جيدة مع الفرنج - الأمر الذي دفع أتابك دمشق، شمس الملوك إسماعيل بن طغتكين، إلى تجريد حملة ضد الجنادلة في جبل الشوف، في المحرم سنة ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣ م، وانتزع قاعدتهم، شقيف أرنون (قلعة نيحا) من أميرهم الضحّاك ابن جندل[٢].

ولعلَّ العامل المحرّك لحملة شمس الملوك ضد الجنادلة، لطردهم من الشوف هو الصراع الذي كان دائراً بين بني جندل

(١) J. Richard, Le Comté, p. 87.

(٢) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، ص ٣٨٢؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٣٤٢.

والإسماعيلية النزارية، الذين سلّمهم طغتكين حصن بانياس، القريب من وادي التيم، سنة ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦ م، لإبعادهم عن دمشق، بعد أن تكاثر أتباع زعيمهم بهرام الإسماعيلي في المدينة، وليشكّلوا، فيما بعد، حاجزاً بشرياً بين أتابكية دمشق ومملكة الفرنج في القدس[١].

ويشير جان ريشار[٢] إلى أن انكفاء بني جندل عن جبل الشوف أثار الريبة في نفوس أسياد بارونية صيدا، فقاموا بعدة هجمات على جبل الشوف، أدت إلى احتلال الأطراف الجنوبية منه.

وبعد فترة من الزمن، استولى الشهابيون السُّنّة على وادي التيم، وأقاموا إمارة لهم فيها، وذلك في أيام نور الدين زنكي، وفق ما جاء في التواريخ اللبنانية المتأخرة.

وفي المقابل، كان الأمراء التنوخيون، في جبل بيروت (المتن والغرب) تابعين لأتابكية دمشق[٣]، وشكلت منطقتهم الجبلية سنداً أساسياً لبيروت خلال مقاومتهم الفرنج، ولم تنقطع غاراتهم ضد الغزاة بعد احتلالهم المدينة.

---

(١) ابن الأثير، المصدر نفسه، ج ٨، ص ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٢) J. Richard, Le Royaume latin de Jérusalem, Paris, 1953, p. 38.

(٣) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، تحقيق فرنسيس هورس اليسوعي وكمال الصليبي، بيروت، ١٩٦٧م، ص ٤١.



وتقديراً للجهود التي بذلها الأمير بحتر بن علي التنوخي، في مواجهة الفرنج، كافأه مجير الدين أبق الظهيري، آخر أتابكة دمشق (٥٣٤ ـ ٥٤٩ هـ/ ١١٣٩ ـ ١١٥٤ م) بتثبيت إقطاعه الموروث عن أبيه في إمارة الغرب[١]، واستمر هذا الحال مع ولده كرامة وأحفاده كذلك، في أيام الزنكيين والأيوبيين.

بيد أن ولاء البحتريين لحكام دمشق لم يمنعهم، أحياناً من مهادنة الفرنج، أسوة بغيرهم من أمراء المسلمين، أو تقديم الطاعة للمغول، عند احتلالهم دمشق، سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٦٠ م. كما أن سياسة «التوازن» التي اعتمدها أمراء الغرب التنوخيون في عين جالوت، في ٢٥ رمضان سنة ٦٥٨ هـ/ ٣ أيلول ١٢٦٠ م ـ حين توافقوا على تقسيم قواتهم بين المماليك والمغول ـ ولئن نجحت، في بادىء الأمر، في إنقاذ الإمارة التنوخية، وإقرار السلطان المملوكي الظاهر بيبرس (٦٥٨ ـ ٦٧٦ هـ/ ١٢٦٠ ـ ١٢٧٧ م) الأمير حجي على إقطاعه، فإنها أدخلت الريبة في نفوس المماليك تجاه التنوخيين؛ فأمر الظاهر بيبرس، سنة ٦٦٩ هـ/ ١٢٧٠ م، بالقبض على أمرائهم وإيداعهم السجن، إلى أن أفرج عنهم

---

(١) راجع، نص منشور إقطاع الأمير بحتر التنوخي عند صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص ٤٠.

سنة ٦٧٧ هـ/ ١٢٧٨م[١]، ولده السعيد بركة (٦٧٦ ـ ٦٨٨ هـ/ ١٢٧٧ ـ ١٢٧٩ م)، ثم جُرِّدوا من إقطاعاتهم، وألحقوا بأجناد الحلقة، سنة ٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩ م، في عهد قلاوون (٦٧٨ ـ ٦٨٩ هـ/ ١٢٧٩ ـ ١٢٩٠ م) واستمروا كذلك إلى حين إخراج الفرنج من بلاد الشام، سنة ٦٩٠ هـ/ ١٢٩١ م، فأعيدت إليهم مناصبهم في أيام الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩ ـ ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٠ ـ ١٢٩٤ م)، وفي سلطنة أخيه الناصر محمد الأولى (٦٩٣ ـ ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٤ ـ ١٢٩٥م)[٢].

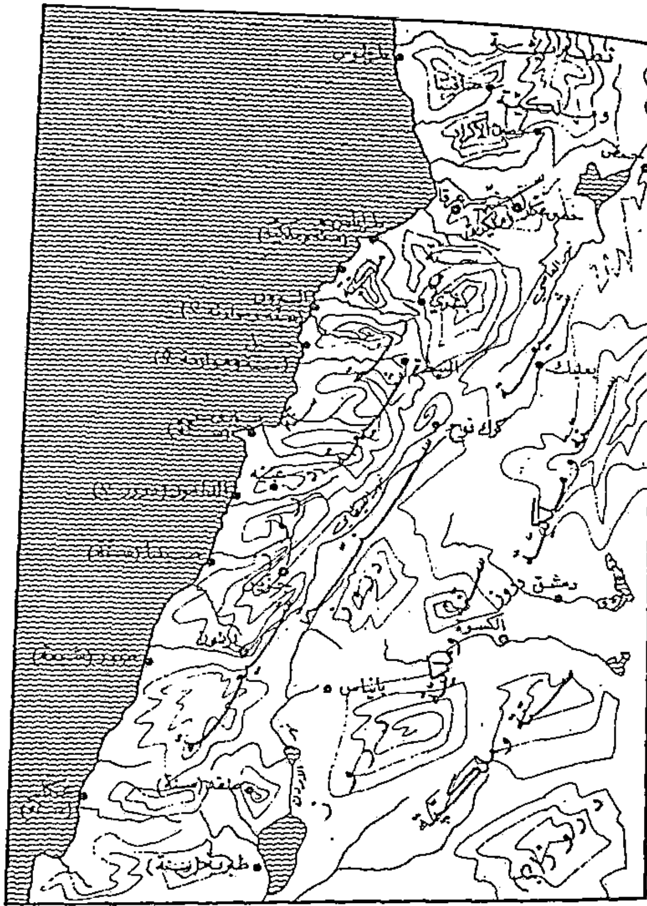
أما الطائفة الشيعية في جبل عامل، فنكاد لا نجد في المرويات التاريخية أية معلومات عن أوضاعها، في فترة «الحروب الصليبية»، باستثناء ما ذكره الرحّالة الأندلسي ابن جبير[٣]، أثناء زيارته لبلاد عامل، وهو في طريقه إلى عكا؛ فأشار إلى أنه وجد الناس هناك (ويقصد الشيعة) على أحسن حال في ظل حكم الفرنج؛ فقد ترك هؤلاء للأهالي أملاكهم.

(١) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص ص ٥٩ ـ ٦٠؛ ٦٣ ـ ٦٥.

(٢) صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ص ٧١ ـ ٧٢. ومن حصاد سياسة التنوخيين تجاه الأيوبيين والمماليك، ان شكّك الناصر يوسف الأيوبي، صاحب حلب ودمشق بهم، وجرد حملة للاقتصاص منهم، عام ٦٥٣ هـ/ ١٢٥٥ م. المصدر نفسه، ص ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) ابن جبير، رحالة ابن جبير، بغداد، ١٩٣٧م، ص ٢٥٠.






التوزّع السكاني في المناطق اللبنانية وجوارها في زمن الحروب الصليبية.
كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٦٦.

وبيوتهم وحقولهم، لقاء جزية سنوية يدفعونها، هي أقل بكثير مما كان يدفعه السكان في المناطق الخاضعة لسلطة الحكّام المسلمين. وعليه، استنتج بعض المحدّثين أن شيعة جبل عامل كانوا على وفاق مع الفرنج، مبرّرين ذلك بسياسة التعصّب الديني التي اعتمدها الزنكيون، ومن بعدهم صلاح الدين، مع غير القائلين بمذاهب السُنّة الأربعة.

## ثالثاً: نحو تقويم الروايات المختلفة:

إن الروايات السائدة حول مواقف الطوائف الدينية المحلية في طرابلس وجوارها من الفرنج بحاجة إلى قراءة متأنية لمقاربة تاريخية لحقيقة هذه المواقف وتبدّلاتها، وخصوصاً بالنسبة إلى الطائفة المارونية التي انعكست مواقفها المختلفة من الفرنج انقساماً حاداً بين أبنائها استمرّ إلى أمد طويل.

فبعد أن أحكم الفرنج سيطرتهم على ساحل الشام، نشطت حركة التجارة البحرية بين الشرق والغرب، فازدهرت المرافىء الشامية، بما فيها مرفأ طرابلس ومرفأ جبيل التابعان لكونتية طرابلس؛ فانعكس هذا الازدهار إيجاباً على المناطق الريفية القريبة من حركة التبادل التجاري في الكونتية، وبخاصة



تلك المأهولة بالموارنة في منطقة جبيل، فأخذ هؤلاء يتقربون من الفرنج في المدن، ويتعاملون معهم على قاعدة تقاطع المصالح الاقتصادية. وكان من الطبيعي أن يتعاون هؤلاء الموارنة مع الفرنج في شتّى المجالات، ومنها المجال العسكري، بينما تحفّظ موارنة المناطق الجبلية العالية تجاه الفرنج، كما تحفظوا تجاه المسلمين[1]. ولعل السبب في موقف هذا الفريق الماروني من الفرنج يعود إلى حالة التعصب «الكاثوليكي» عند الفرنج، الذين، حسب ما ذكر **هنري لامنس** Lammens «لم يعاملوا المسيحيين المحليين بأفضل من معاملتهم السكان المسلمين، حتى أنهم أقدموا على مصادرة ممتلكاتهم» وأقطعوها للأمراء الفرنج وفق النظام الفيودالي المعمول به في أوروبا آنذاك[2]، الأمر الذي دفع الأهالي إلى تحدّي الفرنج والتمرّد عليهم بين الحين والآخر.

ولعلّ ذلك ما يفسّر ملابسات الموقف الإيجابي لهذه العشائر المارونية من التركمان، وتسهيل وصولهم، بقيادة بزواش، إلى مشارف طرابلس، سنة ١١٣٧ م، وتعاون سالم، مقدم بشري، مع المماليك أثناء هجومهم على إهدن والحدث

(١) كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، بيروت، ١٩٧٩، ص ٨٩.

(٢) H. Lammens, La Syrie, I, p. 169.

سنة ١٢٨٣ م، كما يفسّر الدوافع الحقيقية للمعارضة الشديدة التي أظهرها فريق من الموارنة تجاه خطورة الاتحاد مع كنيسة روما، بمبادرة من موارنة الساحل، حوالى سنة ١١٨٢ م، مما زاد من شقة الخلاف في صفوف الطائفة، وهو الخلاف الذي بلغ ذروته سنة ١١٨٢ م، حين أصبح للموارنة بطريركان: أحدهما مناهض للفرنج، يقيم في حدث جبة بشري، في حين اتخذ الآخر، المنتخب بمعرفة سيد جيل، من حالات مقراً له. وانقسم الموارنة بين مؤيد للفرنج ومعارض لهم وللاتحاد مع الكنيسة الكاثوليكية في روما، فانعكس ذلك تصدُّعاً في وحدة الكنيسة المارونية استمرّ إلى حين زوال حكم الفرنج في الشرق[1].

ولعلَّ ما ذكره **بطرس ضو** عن أسباب الخلاف بين الموارنة «أعوان الفرنج» - حسب تعبيره - وبين الفرنج، يلقي بعض الضوء على خلفيات وأبعاد السياسة التي اتبعها الفرنج في تعاملهم مع السكّان المحليين، مسيحيين ومسلمين.

فقد ردَّ ضو هذه الخلافات إلى أسباب جوهرية ثلاثة:

يعود أول هذه الأسباب إلى عنجهية الفرنج واستبدادهم. ومردّ السبب الثاني إلى الضغط الذي مارسته كنيسة روما على

(١) كمال الصليبي، منطلق، ص ص ٩٤ - ٩٥.



الكنيسة المارونية باتجاه «الليتنة» في مجال الطقوس والعادات والإدارة والتنظيم الكنسي، وإلى جعل الفرنج البطريركية المارونية تابعةً بشكل أو بآخر لبطريركية أنطاكية اللاتينية[1].

أما السبب الثالث، فيكمن في اختلاف المزاج الفرنجي الغربي عن المزاج الماروني الشرقي، فضلاً عن الاختلاف بين الطرفين لجهة أسلوب التعامل مع المسلمين؛ وخاصة لدى القسم المسالم من الموارنة الذي كان يمتعض (والكلام لبطرس ضو) من العنف المتغلب عند الفرنج[2]، ويؤكد ذلك موقف **أسامة بن منقذ**[3]، المعاصر لـ «الحروب الصليبية»، من نزوع الفرنج إلى سفك الدماء، فنعتهم بأنهم «بهائم فيهم فضيلة الشجاعة والقتال لا غير، كما في البهائم فضيلة القوة والحمل».

فاستناداً إلى عوامل الخلاف التي ساقها **بطرس ضو**، بين الفرنج و«الطائفة الأكثر رعاية لدى الفرنج»، يمكننا الاستنتاج أن أوضاع الجماعات الطائفية المحلية الأخرى لم تكن على أحسن حال في ظل دولة الفرنج في الشرق، ويمكن بالتالي،

(1) R. Ristelhueber, Les Traductions Françaises au Liban, Paris, 1918, pp. 50-51.

(٢) بطرس ضو، تاريخ الموارنة، م ٣، ص ص ٤٦٩ - ٤٧٣.

(٣) أسامة بن منقذ، كتاب الاعتبار، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٢١.

فهم مشاعر التعاطف التي عبّر عنها بطريرك اليعاقبة، ميخائيل السرياني تجاه الفرنج، من منظور ذرائعي، وذلك بسبب العلاقات السيئة التي كانت سائدة بين اليعاقبة وبيزنطية. فقد أدّت حالة العداء بين الفرنج والكنيسة البيزنطية إلى توطيد علاقات تفتقد إلى المشاعر الصادقة، بين الفرنج وبعض الطوائف المسيحية المحلية المنشقة عن الكنيسة الشرقية، ومن هذه الطوائف اليعاقبة في الشام، والأرمن في أنطاكية والرها[1].

لقد أثبتت الوقائع أن الفرنج لم يظهروا ارتياحاً أو ثقةً باليعاقبة. ولعلّ هؤلاء كانوا الطائفة الوحيدة بين الجماعات السكانية التي لم تكن لها علاقة بالخارج. لذلك كان المسلمون يأمَنونهم أكثر من غيرهم، وقد عمل المماليك على تعزيز شأنهم في الشام، فأوعزوا إلى الأقباط في مصر، وهم على مذهب واحد مع اليعاقبة، إلى إرسال بعثات كنسيّة إلى الشام لدعم مركز اليعاقبة فيها[2].

وكذلك اتخذ الفرنج مواقف متشددة تجاه الملكيين

(١) H. Bresc et autres, Etats, Sociétés et Culture du Monde Musulman Médiéval (X-XV s), Paris, 1995, T. I, p. 197.

(٢) اسطفان الدويهي، تاريخ الأزمنة، ص ٢١٤؛ بطرس ضو، تاريخ الموارنة، م ٣، ص ص ٤٥٩ ـ ٤٦١.



والغريفون، وهؤلاء الأخيرون هم جماعة سورية محلية، قليلة العدد، إلا أنها امتازت بحيويتها ونشاطها، وإقرارها بسيادة الأمبراطورية البيزنطية وتفوق كنيستها[1].

بالنسبة إلى شيعة جبل عامل، وجلُّهم من الإمامية الاثني عشرية، فإن المعطيات التي بنى عليها أولئك المؤرخون أحكامهم ـ على ندرتها ـ ليست حقائق مجرّدة وغير قابلة للشك. فأثناء حصار الفرنج لمدينة صور، سنة ٥٠٥ هـ/ ١١١١ م، «أتت أهل صور رجالة كثيرة من صور وجبل عامل»[2]، وقاوموا الفرنج بمؤازرة قوات طغتكين التي خفّت لنجدة المدينة، فانكفأ المهاجمون عن صور، بعد حصار دام أربعة أشهر ونيّفاً[3]. كما أن الحجج التي ساقها بعضهم، ومنها اضطهاد المسلمين من غير القائلين بالمذاهب الأربعة، لتبرير تعامل سكان جبل عامل مع الفرنج، ضعيفة وقابلة للاهتزاز.

فالسياسة التي اعتمدها صلاح الدين بن أيوب، مثلاً، مع غير المنتسبين إلى مذاهب السنّة لم تكن ثابتة، بدليل أنّه، وفي فترات مختلفة، وتبعاً لما اقتضته مصلحة الدولة، كان صلاح الدين

(١) H. Lammens, La Syrie, I, p. 106.

(٢) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، ص ٢٨٤.

(٣) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

على وفاق مع الإسماعيلية، وتعاون معهم في قتال الفرنج، وا[ن] الإسماعيليين، كانوا في مراحل أخرى، من أشد المعارضين للسلطان الأيوبي، حتى أنهم حاولوا اغتياله مرتين؛ كما أن ما ذكره بعض الدارسين حول «عاملية» الأمير حسام الدين بشارة الذي أقطعه صلاح الدين خط بانياس، ومنها جبل عامل، (بلاد بشارة) مكافأة له على مشاركته في فتح حصن هونين، هي رواية قابلة للمناقشة[1].

أما النُّصيرية والإسماعيلية فقد تعاونوا حيناً مع الفرنج، وعادوهم أحياناً على قاعدة سياسة التوازن بين المسلمين وهؤلاء، كما أُشير فيما سبق.

وعلى العموم، فإن ثمة علاقة موضوعية بين الجماعات السكانية اللبنانية والفرنج في كونتية طرابلس - كما في إمارات الفرنج الأخرى - اقتضاها تنظيم جيش الكونتية، الذي ضمَّ في صفوفه، فضلاً عن الفرنج، قواتاً محلية، وفق النظام الفيودالي، وعلى قاعدة الولاء للفرنج، بصرف النظر عن الانتماء الديني أو

(١) راجع في هذا الصدد دراسة: أحمد حطيط، إشكاليات كتابة تاريخ جبل عامل في العصر الوسيط، جريدة السفير (اللبنانية)، العدد الصادر بتاريخ ٢٦/٩/١٩٨٨، ص ١١.

(٢) جواد بولس، تاريخ لبنان، نقله إلى العربية جورج حاج، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٨٣.



المذهبي لهذه الجماعة المحلية أو تلك.

ومن المفارقات اللافتة في كتابات بعض المؤرخين اللبنانيين[1] حَصْرُهم «امتياز» الاستقبال الذي جرى لملك فرنسا لويس التاسع (Louis IX) عند حضوره إلى عكا، سنة ١٢٥٠ م، بالموارنة من دون سواهم من الجماعات المحلية الأخرى، فتحدَّثوا عن مسارعة الموارنة إلى استقبال ملك فرنسا، مرحبين بقدومه، وأنجدوه بعشرين ألف مقاتل (وقيل بـ ١٢٥ ألفاً)، وأن القديس لويس وجّه رسالة إلى أمير الموارنة ورؤساء كهنتهم، مؤرخة في ٢١ أيار ١٢٥٠ م، يظهر فيها محبته للموارنة، ويمتدح ديانتهم واتحادهم الدائم مع خلفاء بطرس الرسول، ويعلمهم فيها أن «الأمة المارونية» هي جزء من الأمة الفرنسية، متعهداً، باسم فرنسا، بإيلاء الموارنة الرعاية التي يتمتع بها الفرنسيون أنفسهم. ولا علم لنا أن مؤرخي حروب الفرنج في الشرق، أمثال: Guillaume de Tyr, Jacques de Virty, R. Grousset, J. Prawer, Cl Cahen, K. Setton, Jean Richard, S. Runciman . . . قد أتوا على ذكر رسالة، بهذا المعنى، بعث بها الملك لويس التاسع إلى أمير الموارنة؛ كما أنه لم يثبت، حتى تاريخه، وجود مثل هذه الرسالة بين المحفوظات الفرنسية العائدة

(١) من هؤلاء المؤرخين: الدويهي، والشدياق، والدبس، والسمعاني.

لمرحلة العصور الوسطى.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الزيارة التي قام بها الوفد الماروني إلى عكا لتهنئة لويس التاسع، قد جاءت في إطار قدوم وفود عديدة إلى عكا للترحيب بالملك الفرنسي. ومن هذه الوفود الوفد الذي أرسله مقدم الإسماعيلية، أو «شيخ الجبل» حسب تعبير الفرنج. ومما ذُكِر أن القديس لويس قد رحّب بالوفد الإسماعيلي، كما رحّب بالوفود الأخرى التي زارته؛ وأجاب «شيخ الجبل» على رسالته[1]. وأضحت الزيارات المتبادلة بين المسلمين والفرنج أمراً طبيعياً، بعد أن خفّت حدة الاحتقان بينهم. فابن جبير وأسامة بن منقذ، المعاصران للأحداث، قدّما لنا شواهد حيّة على ذلك؛ فتحدث ابن جبير عن العلاقات التجارية التي لم تنقطع بين المسلمين والفرنج على الرغم من اشتداد القتال بينهم حتى في أيام صلاح الدين[2]، فيما أشار أسامة إلى الصلات الحميمة التي جمعته مع فارس فرنجي من جيش الملك فولك Foulques.

ولعلّ مما أسهم في الحدّ من حالة العداء بين الطرفين انشغال كلّ من المسلمين والفرنج بمشكلاته الداخلية؛ فقد شهد

(١) يوسف الدبس، تاريخ سوريا، بيروت، ١٩٠٢، ج ٢، ص ٢٧٤.

(٢) ابن جبير، رحلة ابن جبير، القاهرة، ١٩٥٥، ص ص: ٢٧٦، ٢٩١ - ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥ - ٢٩٦.



المعسكر الإسلامي خلافات بين أيُّوبيي الشام وأيُّوبيي مصر، أدت إلى سقوط المدن التي سبق أن استعادها صلاح الدين من الفرنج، الواحدة تلو الأخرى، من بيروت إلى عسقلان[1]؛ كما أن الصراع الذي شهده المعسكر الفرنجي، حتى عشيّة قدوم لويس التاسع إلى عكا - ولا سيما النزاع الذي نشب بين الجنوية والبنادقة حول ملكية كنيسة القديس سابا Saint Sabas سنة ١٢٥٠ م، والذي أسفر عن حروب أهلية في شوارع عكا، انتقل صداه إلى إمارة أنطاكية - طرابلس، فانقسم المعسكر الفرنجي إلى منطقتين متعاديتين[2].

تلك كانت حال سكان المناطق اللبنانية في ظل حكم الفرنج. والثابت أن هذه الجماعات السكّانية، على اختلاف مشاعرها وتوجهاتها، قد تساوت، في بداية الغزو، في موقفها من الفرنج؛ فاختارت جميعها سياسة الانحناء أمام العاصفة، ولم تختلف في مسلكها هذا عن حكّام المدن الساحلية التي مرَّ بها الفرنج (باستثناء صيدا)، فكانت هذه الجماعات تتوافد على الفرنج عند اقترابهم من مناطقهم للترحيب بقدومهم، لتجنيب بلادهم الخراب والدمار. على أن ضبابية المناخ السياسي المخيّم على المنطقة، في تلك الأثناء - بفعل الملابسات

(١) أحمد حطيط، تاريخ لبنان الوسيط، ص ٢٤.

(٢) R. Debit et autres, Les Croisades, Paris, 1988, p. 15.

والانقسامات داخل المعسكرين الإسلامي والفرنجي، الناتجة عن تقاطع المصالح وتشابكها - جعلت مواقف معظم الجماعات السكانية في تبدّل دائم تبعاً للمستجدات المتسارعة على امتداد الساحة الإسلامية.

إنَّ التغيرات التي طرأت على مواقف هذه الجماعات/ الطوائف لم تكن ناتجة، بالضرورة، عن انتماءاتها الدينية. فقد وقف بعض الجماعات السكانية/ الطوائف، على اختلاف مشاعرهم وتوجهاتهم الدينية، حيناً إلى جانب المسلمين، وأحياناً إلى جانب الفرنج، كما تحفّظ بعضهم، أحياناً أخرى، تجاه الطرفين المتصارعين، وذلك تبعاً لمقتضيات المصالح الآنية والمباشرة، وتداعيات التناحر القبلي/ العشائري، لا الديني/ الطائفي؛ ولا نستثني، في هذا السياق، أيّاً من الجماعات اللبنانية/ الطوائف، وإن كانت مواقف هذه الجماعة/ الطائفة، أو تلك، قد تمظهرت، أحياناً، بمظهر ديني أو مذهبي معيّن. كما أن أيّاً من هذه الجماعات، آنفة الذكر، لم تحقق مكاسب خاصة في ظل وجود الفرنج في الشرق، بل إن نزعة الاستعلاء وهاجس المنفعة الشخصية جعلا فرسان الفرنج لا يحترمون عهودهم، ولا يقيمون وزناً للتحالف مع الجماعات المحلية، فأسهموا، بذلك، في إثارة مشاعر الريبة تجاههم وانعدام ثقة السكان بهم.



# الفصل الثالث

## النظام الفيودالي في المملكة اللاتينية

### أولاً: ماهية النظام الفيودالي

تُمثّل مرحلة النظام الفيودالي Système féodal إحدى أهم الحلقات في التاريخ الأوروبي الوسيط، الذي شهد، آنذاك، تقلبات سياسية، واجتماعية واقتصادية عنيفة، عصفت بكيانه القديم، وساهمت في بدء تشكُّل مرحلة جديدة ذات معطيات جديدة.

لم يكن مصطلح الفيودالية معروفاً في العصور الوسطى، ولم يتم استخدامه في اللغات الأوروبية الحديثة، إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وذلك بفضل الثورة الفرنسية ١٧٩٨ م. التي وجّهت عناية العلماء والباحثين إلى دراسة بعض خصائص الأنظمة القديمة[١].

(١) C. Stephenson, Medieval Feudalism, New York, 1942, p. 1.

تعارضت بعض المدارس الفكرية التي قدمت تفسيرات متباينة حول طبيعة الفيودالية؛ فهناك مدرسة يمثلها J.R. Strayer، تعتبر أن النظام الفيودالي عبارة عن مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية مثل نظام الحكومة اللامركزية، حين تكون السلطات العامة في أيدٍ خاصة. ما يعني أن هذا النظام ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع مع تفكيك الأمبراطورية الكارولنجية. وتركز هذه المدرسة على إضفاء الطابع السياسي - القانوني للنظام الفيودالي على حساب الطابع الاقتصادي، فتذكر وجود نظم فيودالية في ظل النظام النقدي المتنامي في القرن الثالث عشر الميلادي، حيث وجدت مكافآت هي عبارة عن إقطاعات نقدية يتم منحها للأفصال Vassaux بدلاً من منحهم الضياع[1].

أما مارك بلوك Marc Bloch، فيقرّر أن مصطلح الفيودالية يشير إلى مرحلة من مراحل التاريخ الأوروبي داخل حدود معينة، وتمّ تفسيره بعدة طرق مختلفة ومتناقضة[2]؛ ويذكر أن النظام الفيودالي جاء نتيجة سقوط المجتمعات الأوروبية السابقة للنظام الفيودالي على يد الجرمان.

(1) نورمان ف. كانتور، التاريخ الوسيط ترجمة قاسم عبده قاسم، (دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٤) ج ١ ص ٢٧٣.

(2) Marc, Bloch, Sociéé feodal, Introduction p. XX.



وباعتباره مؤرخاً اقتصادياً واجتماعياً، لم يكتف مارك بلوك Marc Bloch بالنظر إلى النظام الفيودالي في الإطار السياسي - القانوني فقط، بل نظر إليه على أساس أنه نظام يشمل جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والكنسية والثقافية؛ ويمكن، والحالة تلك، الحديث عن اقتصاد فيودالي، وكنيسة فيودالية. يقترب هذا التفسير من الرؤية الماركسية للفيودالي، لكنه يختلف عنها حيث يقرر أن ما يحدد طبيعة الفيودالية ليس النظام الاقتصادي، وإنما عدد معين من العوامل من بينها نظام الضيعة[1].

ونتيجة لعدم وجود سلطة مركزية تقوم بمهام الحماية والأمن، لم يكن أمام مالك الأرض الصغير أو الشخص الضعيف غير طريق واحد، هو أن يصبح تابعاً لسيد قوي يستطيع حمايته؛ وكان للعلاقة التي نشأت بهذه الطريقة وجهان: فهي علاقة شخصية وعلاقة تبعية[2].

ولما كان النظام الفيودالي يعتبر قبل كل شيء تعاقداً بين السيد وأتباعه (أفصاله) على أساس من الحقوق والواجبات

(1) نورمان ف. كانتور، المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٧٤.

(2) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ج ٢، ترجمة حسن جلال العروسي، مراجعة فتح الله الخطيب، دار المعارف، لا تاريخ، ص٣٠٧.

المتبادلة، فقد استلزم هذا النظام وجود حقوق للأتباع لدى أسيادهم، التي هي، في الوقت نفسه، واجبات على الأسياد تجاه أتباعهم.

ولئن توجّب على التابع أداء يمين الولاء وما يتبعه من الإخلاص والطاعة، فقد كان عليه أيضاً أداء الخدمة العسكرية وأداء الخدمة لدى السيد، فضلاً عن دفع مبالغ متعددة للسيد في أوقات معينة، في مقابل أن يمد السيد يد العون والحماية لتابعه.

على أن أهم ما قرره النظام الفيودالي على عاتق السيد، هو قيامه بحماية أفصاله ورعايتهم وتحقيق العدالة فيهم. وكان للأفصال حق التحلل من التقيد بالعقد الفيودالي والتنصل من التزاماتهم تجاه أسيادهم إذا ما تجاوز هؤلاء حدودهم وخرقوا التزاماتهم، وكانت هذه العملية ـ عملية سحب الثقة من السيد ـ من المبادىء الأساسية في التنظيم الفيودالي[١].

كان الطابع الاقتصادي الجوهري في النظام الفيودالي هو النشاط الزراعي، الذي جعل من سكان القرية والأرض التي يعيشون عليها وحدة تكاد تقترب من حالة الاكتفاء الذاتي.

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، أوروبا في العصور الوسطى، ج ٢، دار النهضة العربية، ط ٣، بيروت ١٩٧٢، ص ٥٦ ـ ٥٧.



وهكذا كان المجتمع الفيودالي في الغرب الأوروبي مجتمعاً زراعياً إقليمياً طبقياً، وهو ما درج عليه في حياته الزراعية من اكتفاء ذاتي، ومن إقليمية جغرافية ذات حدود وتضاريس محدودة، وطبقة حرة يمثّل الملوك والنبلاء ورجال الدين أهمّ أركانها[١].

واتصف النظام الفيودالي بتنظيم الإنتاج في إطار الإقطاعية، مع ما يترتب على ذلك من ريع على شكل عمل وسخرة يتقاضاه السيد، وممارسة هذا الأخير لصلاحيات سياسية وقضائية تحتم اللامركزية السياسية[٢].

ونتيجة للربط المتزايد بين التبعية الفيودالية والإقطاع، حصل ما يمكن أن نطلق عليه «الجوع إلى الأرض» في أوساط الأفصال في المجتمع الفيودالي، الذي استمر على حاله حتى القرن الثاني عشر، حين أخذ الأفصال يبحثون عن سادة يستطيعون توفير إقطاعات جديدة لهم. وهكذا كان نشوء حالة «الجوع إلى الأرض» فضلاً عن عوامل أخرى متعددة، من أهم أسباب استجابة الجموع المحتشدة في كلرمون ـ فرّان، في

(١) ابراهيم طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى. (دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٥.

(٢) سمير أمين، الطبقة والأمة في التاريخ وفي مرحلة الإمبريالية، ترجمة هنريت عبود، دار الطليعة، ط ١، بيروت ١٩٨٠.

السابع والعشرين من نوفمبر ١٠٩٥ م، لخطبة البابا أُربانوس الثاني (١٠٨٨ ـ ١٠٩٩ م)، التي دعا فيها الأوروبيين للاتجاه صوب الشرق الإسلامي لتحرير قبر المسيح. وقد وجد المجتمع الأوروبي في هذه الدعوة فرصته الذهبية لتحقيق أطماع طبقاته المتباينة، والمتنفس الجديد لإفراغ إحباطاته الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. . . وربما الدينية أيضاً.

وفي الوقت الذي أفاق فيه المسلمون على حقيقة مفزعة، وهي أنَّ الفرنج إنما أتوا إلى بلادهم لكي يبقوا ويستقروا لا لكي يرحلوا، بدأ الأخيرون في ممارسة حقوقهم السياسية والادارية المكتسبة عن طريق القهر والغلبة، وقاموا بتأسيس ثلاث إمارات فرنجية في الشرق، هي: إمارة الرها، وإمارة أنطاكية، وكونتية طرابلس، بالإضافة إلى مملكة بيت المقدس اللاتينية، التي تمَّ تقسيمها إدارياً إلى أربع إمارات هي: إمارة الجليل، وبارونية صيدا، وكونتية يافا وعسقلان، وبارونية ما وراء نهر الأردن.

وعلى الرغم من هذا، فمن المهم أن نتذكر أن خطوط التقسيمات الإدارية إبان فترة الحكم الفرنجي في الشرق، كانت متطابقة بشكل عام مع التقسيمات الإدارية التي كانت موجودة منذ الحكم البيزنطي، وقد حافظ المسلمون عليها أيضاً عند سيطرتهم على المنطقة. فمثلاً، استمرت حدود إمارة الجليل في



زمن الفرنج على ما كانت عليه في نهاية الفترة البيزنطية[١].

ويمكننا أن نذكر هنا أن الفرنج قد حملوا معهم إلى الشرق ممارساتهم الحياتية في بلادهم، ومن أبرزها الصراع بين الدولة والكنيسة، ذلك الصراع الذي بدأت بواكيره مع انتشار المسيحية في الغرب، وزاد من شدته حرص الكنيسة على أن يشكل رجالها أحد أضلاع المثلث الاجتماعي الفيودالي الأوروبي في العصر الوسيط.

ومنذ توليه مملكة بيت المقدس اللاتينية (١٠٩٩ ـ ١١٠٠ م) أصبح غودفروا دو بويون مالكاً لجميع الأراضي التي نجح الفرنج في الاستيلاء عليها في بلاد الشام، حيث كان على الملك الجديد توزيع هذه الأراضي على شكل إقطاعات لطبقة النبلاء وقادة الجيش، مع احتفاظه لنفسه، فقط، بمساحة معينة هي كل ما تمثله من أراضي[٢].

ويمكن تفسير المنح الإقطاعية التي قدمها الملك اللاتيني للنبلاء، والفرسان، والرجال العلمانيين على أنها مكافأة لطبقة النبلاء، بمختلف قطاعاتها، لنجاحهم في تثبيت حاكم علماني

(١) M. Benevenisti, The Crusaders in the Holy Land, Jerusalem, 1970, p. 4.

(٢) F. Chalandon, Histoire de la première Croisade, Paris, 1925, pp. 298-299.

على قمة مملكة بيت المقدس اللاتينية، يتيح لهم حرية الحركة التي يريدونها داخل إطار النظام الفيودالي.

ونظراً لتداخل الكنيسة والنظام الفيودالي في أوروبا، وهو ما انسحب على الكنيسة في الكيانات الفرنجية الجديدة في بلاد الشام، فقد عامل غودفروا دو بويون المؤسسات الدينية بسخاء، فمنحها العديد من الإقطاعات، مثال ذلك: مَنْحُهُ كنيسةَ القيامة إقطاعاً كبيراً بلغ إحدى وعشرين قرية في حدود مدينة القدس[1]. ويمكننا أن نفهم هذا في ضوء الحقيقة التي نعرفها، وهي أن الكنيسة والفرسان كانا ـ في حقيقة الأمر ـ جناحين لطبقة واحدة.

وعند مباشرة غودفروا مهامه السياسية والإدارية بوصفه حاكماً للمملكة اللاتينية، استدعى جميع النبلاء والفرسان كي يقدموا له تقريراً شاملاً عن جميع إقطاعاتهم وأسلحتهم، وكل ما حصلوا عليه، من إيرادات المدن التي تمَّ إخضاعها لسيطرة الفرنج، بهدف إجبار النبلاء وكبار رجال الدولة والفرسان على أداء يمين الولاء والتبعية لحاكم بيت المقدس[2].

---

(١) William of Tyre, A History of Deeds Done beyond The Sea, vol. I, New York, 1943, p. 403.

(٢) Setton, A History of the Crusaders, vol. I, Philadelphia, 1955, p. 376.



وعلى الرغم من ذلك، فقد منح ملوك بيت المقدس وأمراؤها الإقطاعات والضياع والأراضي لأتباعهم، لكي يضمنوا لهم دخلاً يمكّنهم من القيام بواجباتهم العسكرية. وعلى سبيل المثال: منح غودفروا الأمير تنكرد إقطاع إمارة الجليل التي كانت تضم مدن طبرية، ونابلس، والناصرة، وحيفا، وبيسان، وذلك قبل سقوطها في أيدي الفرنج. ولهذا، أسرع تنكرد إلى إعداد قواته لمهاجمة الإمارة، واستولى عليها[1]. ثم منح غودوفرا أحد النبلاء مدينة الخليل التي سقطت في أيدي الفرنج بعد استيلائهم على مدينة بيت المقدس مباشرة، كما وعد بمنح مدينة أرسوف Arsur إلى أحد فرسانه قبل أن تسقط في أيدي قواته[2].

وبعد وفاة غودفروا دي بويون، خلفه أخوه الملك بودوان الأول (١١٠٠ ـ ١١١٨ م) لتتضح في عهده معالم النظام الفيودالي في الشرق، وبخاصة بعد سقوط المزيد من الأراضي في يد الفرنج. وأصبحت الأرض والعلاقات الإقطاعية واضحة بشكل كبير بعد أن تم تحديد الهيكل العام للكيان الفرنجي الجديد. واستمراراً لسياسة سلفه في تشكيل النظام الفيودالي

---

(١) William of Tyre, Op. cit., p. 399.

(٢) R. Grousset, Histoire des Croisades et du Royaume Latin de Jérusalem, T.I., pp. 180-183.

الفرنجي، قام الملك بودوان الأول بتقسيم مملكة بيت المقدس إلى إقطاعات، ومنح معظمها إلى كبار الأمراء والنبلاء: فقد منح إقطاعية قيسارية إلى أوستاس غارنيه Eustace Garnier في عام ١١٠٨ م[1]، ثم منحه بارونية صيدا كحق موروث له، في عام ١١١٠م[2].

واستمر بودوان الأول في إضافة الكثير من الأراضي إلى مملكته، من أجل إعادة توزيعها إقطاعات على الأمراء والنبلاء، فنجح في غزو أرسوف وقيسارية في عام ١١٠١ م، كما نجح في غزو عكا وما حولها، وضمَّها إلى المملكة اللاتينية في العام ١١٠٤ م[3].

وعلى الرغم من أن الملك بودوان الأول أقسم يمين الولاء للبطريرك دايمبرت البيزي، ممثل البابا في المملكة اللاتينية في الشرق، فقد دبَّ الخلاف بينهما، واتّسعت شِقّتُه بشكل خطير خلال الاثني عشر عاماً من حكمه[4]. إلا أن ذلك لم يمنع الملك من استكمال جهوده لتوسيع رقعة الكيان

(١) Benevesti, op. cit., vol. I, p. 488.

(٢) William of Tyre, op. cit., vol. I, p. 488.

(٣) William of yre, op. cit., pp. 434-435.

(٤) Ibid., pp. 425-426.



الفرنجي الجديد، فاستولى على بيروت وصيدا في العام ١١١٠ م[1].

ونتيجة لانتصارات الملك بودوان الأول الحربية، سيطر الفرنج على المنطقة الممتدة من بيروت في الشمال إلى بير السَّبع في الجنوب، زيادة على المعاقل والحصون التي تقع جنوب شرق نهر الأردن، والتي تتحكم في طرق المرور بين الشام والأردن وشبه الجزيرة العربية، إلا أنهم لم يكونوا قد سيطروا، حتى ذلك الحين، على مدينتي صور وعسقلان[2].

وعندما تولى بودوان الثاني حكم مملكة بيت المقدس (١١١٨ - ١١٣١ م)، كانت الإدارة الفرنجية قد أصبحت أكثر تبلوراً ووضوحاً، بعد أن استولت على المزيد من الأراضي الإسلامية، ووزعتها على هيئة إقطاعات، فأصبح النبلاء بمثابة الأفصال التابعين لملك بيت المقدس، بينما أصبح ملاّك الأراضي الصغار أفصالاً لدى النبلاء، وقدم الجميع الولاء للسيد الفيودالي، ودانوا له بالتبعية[3].

ومما يلاحظ أن ملوك بيت المقدس تحاشوا عملية تركيز

(١) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص ص ١٦٨، ١٧٦.

(٢) S. Runciman, A History of The Crusades, vol. II, Cambredge, 1952, p. 99.

(٣) J. Prawer, Crusaders Institutions, p. 14.

الإقطاعات في أيدي عدد محدود من الأسياد، وذلك من أجل ضمان سهولة الولاء والتبعية من جهة، وللاستفادة من تعدد الإقطاعات وكثرتها من جهة أخرى، عندها يُمكِنُ فرض خدمات على كل منها لصالح ملك بيت المقدس.

في مملكة بيت القدس، كان الملك يمثل قمة الهرم الفيودالي، ويتبعه أربعة من كبار الأسياد بالمملكة، وهم: أمراء الجليل، والكرك، والشوبك، ويافا، وحاكم بارونية صيدا. وإلى جانب هذه المقاطعات الكبيرة، استحوذت مملكة بيت المقدس على اثنتي عشرة إقطاعة صغيرة المساحة، منها: إقطاعات الخليل، ونابلس، وحيفا، وبيسان، وأرسوف، وقيسارية، وتبنين، وبانياس، وبيروت؛ وتمّ منح هذه الإقطاعات الصغيرة، لاثني عشر سيداً إقطاعياً، لإدارة شؤونها تحت إشراف مباشر لمملكة بيت المقدس التي دعيت باسم «قوة التاج»(١).

ويمكن القول أن تداعيات النظام الفيودالي الفرنجي حدثت أيضاً في الكيانات الثلاث الأخرى، وهي: كونتية طرابلس، وإمارة الرها، وإمارة أنطاكية، التي بدأ حكامها في توزيع الإقطاعات على أتباعهم من كبار النبلاء والفرسان. فقد

(١) J. Prawer, Crusaders, p. 15.



كان السيد، الذي يملك إقطاعة معينة، يستطيع أن يتناول عنها، أو عن جزء منها لأحد النبلاء أو الفرسان(١)، وهكذا كانت تخرج من إقطاعة السيد الكبير إقطاعات مختلفة أصغر مساحة.

أما منطقة النفوذ في المملكة اللاتينية في بيت المقدس، فتألفت من ثلاث مدن هي: بيت المقدس، وعكا، ونابلس، وأضيف إليها في وقت متأخر منطقة الداروم، والمنطقة المحيطة بها. وكان كل من كونت يافا، وأمير الجليل مَديناً للملك بمائة فارس بكامل عتادهم، بينما كان سيد إقطاع الكرك والشوبك مديناً للملك بستين فارساً(٢).

اختلفت مساحة الاقطاعات في مملكة بيت المقدس، وفي الامارات الفرنجية الأخرى، إلا أنه، وبشكل عام، كانت الإقطاعات العلمانية تتميز بكونها ذات مساحات شبه ثابتة، بينما كانت إقطاعات الكنيسة تزداد باطّراد عن طريق المنح والتركات التي وُهبت لها، وكذلك الحال مع إقطاعات الفرق العسكرية، التي جرى توزيعها لدوافع استراتيجية، عبر كل

(١) Chalandon, op. cit., p. 300.

(٢) حول الواجبات العسكرية المفروضة على الإقطاعات التابعة لمملكة بيت المقدس اللاتينية، انظر:

Livre des Assises de Jérusalem, T. I., pp. 422-426.

الأراضي التي يسيطر عليها الفرنج[1].

وُجِدَتْ عدة أشكال للنظام الفيودالي في كيانات الفرنج بالشام، منها: إقطاعات عينية، وإقطاعات نقدية. يلفت حنا إبلين Jean d'Ibelin إلى وجود نوعين من الإقطاعات، هما: الإقطاع العيني، والإقطاع النقدي؛ كما يشير إلى ما يؤديه الرجل من خدمة مقابل ما يتقاضاه من سيده الإقطاعي من أجر، سواء أجاء هذا الأجر من غلة الإقطاع النقدي أم من غيره[2]؛ ويذكر أيضاً أن الإقطاعات النقدية تتساوى مع الإقطاعات العقارية فيما يجب عليها أن تقدمه للسيد الإقطاعي الأعلى من خدمة وولاء[3].

وهكذا، كان التابع الذي يحظى بإيجار عيني، يجمع الحبوب والخضراوات أو الزيت من القرى التابعة للإقطاع بعد مواسم الحصاد، أو من مخازن سيده الإقطاعي في أوقات معينة من السنة.

توزعت الإقطاعات النقدية في ثلاث فئات: في الفئة الأولى تعهد السيد بأن يدفع للتابع مبلغاً ثابتاً من المال سنوياً،

(1) S. Runciman, A History, vol. II, pp. 376-379.

(2) Cf.: Livre des Assises, T. I, pp. 376-379.

(3) Ibid., pp. 633-634.



وجرى هذا العرف إلى سنة ١١٩٨ م، حيث تمتع العديد من الفرسان في عكا بهذا النوع من الحياة الإقطاعية؛ والفئة الثانية هي مصروفات سنوية تُقتطع من إيرادات القرية، أو من إيرادات مجموعة من القرى يتم تخصيصها للتابع، على أن يُمنح أحد الأفصال إيجاراً محتكراً من داخل القرية، مثل الضريبة المفروضة على الحصاد، أو الضريبة على البدو مقابل السماح لهم بنصب خيامهم بجوار الإقطاع.

أما الفئة الثالثة من الإقطاعات النقدية، فكانت تمنح لتحصيل الإيرادات التي تجمع من المدينة بواسطة أحد موظفي السيد الإقطاعي، فقد وجدت مصادر للإقطاعات الممنوحة من إيرادات الأسواق المنتشرة في المدينة، مثل: أسواق اللحوم، وأسواق الأسماك، والفواكه، والملابس، والخمور، والزيت، والآلات الموسيقية؛ فضلاً عن الطواحين، ومحلات الدباغة، ومصانع الصابون، ودُور سك العملة، ومحلات الصياغة، وكذلك من الصيارفة الذين يعملون في تبديل العملات، ومن الضرائب التي تُجبى عند الدخول أو الخروج من بوابات المدن[1].

(1) J. R. Smith, The Feudal Nobility and The Kingdom of Jerusalem (1174-1277), London, 1973, p. 6.

واللافت أن العديد من السادة الإقطاعيين امتلكوا إقطاعات نقدية، أي أنهم حصلوا على إيرادات مالية ثابتة من المدن والقرى التابعة لهم، مقابل توفير الحماية لها.

ونتيجة لحركة المد الإسلامي، والهجوم المضاد على الكيانات الفرنجية، فإن فرصة ازدياد الإقطاعات النقدية أخذت في الاطّراد في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي، وإلى نهايته، في محاولة لتعويض الخدمة العسكرية التي كانت تقدمها الإقطاعات الأخرى، التي نجح المسلمون في استردادها من الفرنج.

كان للنظام الفيودالي الفرنجي ممارسته الخاصة، منها على سبيل المثال: إمكان تبادل إقطاع السيد الإقطاعي بإقطاع أحد الأفصال، وأبرز مثال على ذلك هو ما حدث بين الملك بودوان الثالث (١١٥٢ ـ ١١٦٢ م) وبين فيليب دو ميلّي Philippe de Milly، فقد حصل الملك منه على إقطاع نابلس مقابل التنازل له عن إقطاع الكرك والشوبك.

وعلى الرغم من عمليات تبادل الإقطاعات، فإن وراثة الإقطاع ـ عموماً ـ تمثل إحدى خصائص النظام الفيودالي الفرنجي، مع وجود الاستثناءات التي تفرضها الظروف السياسية. ويرى أحد المؤرخين[1] أن الإقطاعات الفرنجية لم

(١) S. Runciman, A History, vol. II, p. 100.



تكن تعتبر وراثية في بداية الاستقرار الفرنجي المبكر؛ فقد استولى بودوان الأول على إقطاع الجليل، على الرغم من وجود الفارس جيرار Gérard، الذي كان له حق وراثة إقطاع أخيه هوغ دو سانت أومر؛ وقد أحال براور Prawer[1] هذا التصرف إلى خوف الملك بودوان الأول من مشروع تنكرد القاضي بتأسيس دولة مستقلة في الجليل، مما جعله يسرع في ضم إقطاع الجليل إلى أملاك التاج الفرنجي.

تُوضح لنا تلك الاختلافات، في أنواع الإقطاعات وفي نوعية مُلاّكها، فكرةً عن التطور المستمر في عملية منح القطاعات التي مارسها ملوك بيت المقدس وأمراء الأمارات الفرنجية. ففي بداية الاستقرار الفرنجي مُنِحَت الإقطاعات للفرسان من أجل ضمان ولائهم، ومن أجل استمرار عملية الغزو التي قاموا بها للأراضي الإسلامية المجاورة؛ إلا أنه، وبعد تنامي السلطة اللاتينية في الكيانات الفرنجية، أخذت هذه الإقطاعات في التنوع، ومُنح بعضها للبرجوازيين.

## ثانياً: العلاقات الفيودالية

لم تختلف العلاقات الفيودالية بين طبقات المجتمع

(١) J. Prawer, The Latin Kingdom of Jerusalem, London, 1973, p. 127.

الفرنسي كثيراً عن مثيلاتها في مجتمع الغرب الأوروبي القروسطي، مع وجوب ملاحظة بعض الاختلافات التي فرضتها الطبيعة التوسعية للكيان الفرنجي الجديد في الشرق الإسلامي، وما استتبع ذلك من علاقات فيودالية قائمة، أساساً، على الخدمات العسكرية في المقام الأول، وعلى استنزاف الإقطاعات من أجل تمويل خزائن مملكة بيت المقدس، وسائر الكيانات الفرنجية الأخرى لمواجهة الهجمات الإسلامية المضادة.

وهكذا، كان على مجتمع الفرنج صياغة علاقات فيودالية تحمل في طياتها بذور العلاقات الفيودالية الأوروبية، بما حدث فيها من عمليات تبديل وترتيب للأولويات، فرضها الوضع الجيوبوليتكي الجديد.

كان حجر الأساس في العلاقات الفيودالية في المجتمع الفرنجي هو عملية التعاقد، أي موافقة الطرفين (السيد الإقطاعي والفصل) على المشاركة في عقد إقطاعي يحدّد لكل منهما التزاماته وواجباته. فعلى سبيل المثال، كانت علاقات الملك الفرنجي مع أتباعه الأكثر أهمية، تتحدّد في ضوء الشروط المكتوبة في العقود الخاصة التي تمّ إبرامها مع كل منهم على حدة؛ كذلك كان الحال في علاقات ملاك الأراضي بالعديد من مستأجريهم.



لذلك، فإن المشاركة في العقد الإقطاعي كانت تقتضي أن يتمّ الارتباط بحقوق وواجبات؛ فكان على الملك الإقطاعي، أو على السيد الإقطاعي، أن يلتزم حماية أفصاله، ومنحهم نفقات معيشية، تختلف حسب شكل الاقطاع، أو الإيجارات أو الممتلكات؛ وتمكّن هذه النفقات الفصل من العيش بسلام حتى يستطيع الاضطلاع بواجباته[1].

وفي حين كان على السيد الإقطاعي ضمان حقوق أفصاله، والدفاع عنهم ضد كل ما يسبب ليم ضرراً[2]، كان على الفصل أن يدافع عن سيده إذا ما تعرض للخطر؛ فقد التزم حماية سيده، والحفاظ على شرفه، والتصدي لأية مشاريع يمكن أن تضر به؛ كما توجَّبَ عليه اتخاذ خطوات استثنائية في الأوقات التي يحتاجه فيها السيد الإقطاعي؛ فمثلاً، عندما يقع السيد في الأسر، كان على الفصل أن يُسهم في دفع الفدية بواسطة ضريبة الفرض على ممتلكاته، تبلغ ١٪ من قيمتها، أو بيع إقطاعته إذا كانت من النوع الذي لا يورث[3].

على أن أهمّ الخدمات التي كان يؤديها الفصل لسيده تتمثل في الخدمة العسكرية، ووجوب تقديم النصح

(١) Smith, the Feudal, p. 3.
(٢) Smith, Ibid., p. 8.
(٣) Smith, Ibid., p. 8.

والاستشارة. وكانت هذه الخدمة واجبة على الفصل حين يستدعيه السيد الإقطاعي، فيذهب إلى مكان الاجتماع المُحدَّد بعساكره وأسلحته وبعدد معين من الخيول؛ وربما كان الفصل يقوم بحراسة قلعة السيد الإقطاعي.

ففي مملكة بيت المقدس، كان على الفصل أن يتفرغ للخدمة العسكرية داخل حدود المملكة لمدة تمَّ تحديدها بسنة واحدة من تاريخ استدعائه، وذلك في حالة وجود الملك أو السيد الاقطاعي، أو في أثناء غيابه.

وفي إمارة أنطاكية كان فرسان إقطاعة مرقب يقومون بمهام حماية قلاع الإمارة، وكذلك فعل الأفصال في بيروت وأرسوف[1].

كان على السيد الإقطاعي أن يزوج وريثة الإقطاع حين بلوغها الثانية عشرة من عمرها؛ ونظرياً، كان للوريثة حق اختيار زوجها من بين ثلاثة مرشحين أكفَّاء لها، وربما كان والداها يرتبان لزواجها، وقد يضطران إلى عرض مبلغ من المال على السيد الإقطاعي للحصول على موافقته على زواجها من الشخص الذي وافقا عليه؛ فريموند الثالث كونت طرابلس (١١٨٧ ـ ١١٩٢ م) مثلاً، حصل على مبلغ كبير لكي يزوج

(١) Smith, the Feudal., p. 8,



وريثة إقطاع البترون إلى شخص آخر، أعظم من جيرار دو ريد فورد، بعد أن كان قد وعده بالزواج منها[1].

ونتيجة لتعدد الأسياد الإقطاعيين، وتعدد الأفصال التابعين لهم، ووجود العقد الإقطاعي بين كل سيد إقطاعي وفصله على حده، حصل الكثير من التناقضات التي لم تكن في صالح الكيان الفرنجي، وواجهت ملوك الفرنج إشكالية قانونية، مؤداها أنه عند اختلاف الملك الفرنجي مع أحد أفصاله الأمراء أو البارونات، فما موقف أفصال الأمير؟ من الطبيعي أن هؤلاء الأفصال سوف يدينون بالولاء أولاً لسيدهم الاقطاعي المباشر، حسب عملية التعاقد الإقطاعي بينهم وبين سيدهم؛ وهذا التصرف وإن كان صحيحاً من الناحية القانونية، إلا أنه ـ على المدى البعيد ـ لم يخدم توجهات ملوك الفرنج وأمرائهم.

لذلك كلّه، أصدر الملك عموري (١١٦٢ ـ ١١٧٣ م)، في أول سنة من حكمه قانونه الشهير الذي ألزم ـ بواسطة حلف يمين الولاء ـ المستأجرين الفرعيين بأن يعترفوا بالملك الفرنجي سيداً مباشراً لهم، وأن يصبح الملك مقدماً في الترتيب من ناحية الولاء على سيدهم الإقطاعي المباشر[2].

(١) Jean Richard, Feudal Regime, p. 231.

(٢) H.E. Mayer, The Crusades, Oxford, 1927, pp. 119-120.

تشجّع ما تقدم الأفصال على أن يساعد بعضهم البعض الآخر؛ من ذلك: إذا وقع ظلم ما على أحدهم من قبل السيد الإقطاعي، وَجَبَ عليهم مساعدة قرينهم، بمطالبتهم السيد باستجواب الفصل أمام المحكمة قبل أن يستولي على إقطاعه. وإذا رفض السيد الإقطاعي قرار المحكمة، فإن الأفصال يرفضون أداء ما عليهم من خدمات، وكان على الملك أن يتدخل لصالحهم، كما كان عليه أن يقوم بإقرار العدالة في محكمته (المحكة العليا) لأيّ فصل مهدد بالطرد أو السجن(١).

واستلزم التنظيم الإقطاعي الجديد وجود أتباع مقربين وبرجوازيين لكي يتركوا السيد الإقطاعي، في الحال، إذا ما عصى أمر الملك، أو تمرد عليه. هكذا جرى تفضيل السلطة الملكية؛ فكان قَسَمُ الولاء يُؤَدَّى للملك الفرنجي من قِبَل جميع الأفصال، مثلما كان حلف يمين الإخلاص يُؤَدّيه سكان المدن، والأرياف، والقلاع الموجودة في إقطاعات الملك(٢).

كان الشكل الفيدرالي في الكيانات الفرنجية في بلاد الشام على هيئة مثلث: كان الملك في القمة، وتبدأ القاعدة في الاتساع عند الهبوط إلى أسفل؛ وعلى الرغم من ربط أضلاع

(١) Jean Richard, Feudal., p. 211.

(٢) Jean Richard, Ibid., p. 211.



المثلث بعضها بالبعض الآخر عن طريق قانون الملك عموري، إلا أن ذلك لم ينف وجود طبقات إقطاعية داخل المثلث الإقطاعي نفسه؛ ووجدت هذه الطبقات منذ بداية الاستقرار في الشرق، ولم ينجح القانون السابق في إلغائها، وإن كان قد نجح في الحد من سلطاتها.

ونظراً لأن تنظيم المجتمع الفيودالي يقوم على افتراض أن الحرب حقيقة من حقائق الحياة، كان لا بد من وجود ركيزة عسكرية يمكن الاعتماد عليها، خاصة في حال وجود هذا المجتمع في قلب منطقة تحاول الانقضاض عليه. لذا، استعان الحاكم الفرنجي بطبقة النبلاء العسكريين الذين كانوا يتبعون الملك في الترتيب مباشرة؛ وعلى الرغم من وجود عدة طبقات أخرى داخل المثلث الفيودالي الفرنجي، كالطبقة البورجوازية، وطبقة رجال الدين الإقطاعيين، إلاّ أن الاعتماد الأكبر كان على طبقة النبلاء المحاربين.

## ثالثاً: الفرسان

كان معظم الفرسان من الأوروبيين، إلى جانب عدد من الفرسان من ذوي الأصل المحلي؛ وكان أكثرهم شهرةً أسرة نبيلة عرفت باسم «عربي». ظهر هذا الاسم لأول مرة في سنة ١١٢٢ م، عندما عمل Muisse Arrabi في حاشية أمير يافا.

ويصرف النظر عن أصول هؤلاء الفرسان، فقد تحولوا جميعهم إلى مسيحيين لاتين، وكان الفارس اللاتيني، فقط، هو الذي يستطيع المثول أمام المحكمة الفيودالية[1].

وقد أرغمت بعض الظروف الاستثنائية ملوك بيت المقدس وأمراءه على منح لقب فارس للعديد ممن هم ليسوا فرساناً؛ كما فعل باليان الثاني إبلين Balian II d'Ibelin في تصدّيه لهجوم صلاح الدين الأيوبي على بيت المقدس سنة ١١٨٧ م، لمنح لقب فارس للعديد من سكان المدينة، من أجل زيادة عدد القوات المدافعة عن المدينة[2].

أوضحت القوانين المبكرة لوراثة الإقطاعات، أن الفارس لم يكن ليستطيع الحصول على إقطاع فارس آخر عن طريق الوراثة، بل كان عليه أن يتخلى عن هذا الإقطاع تعاطفاً مع قريب صاحب الإقطاع الأصلي، الذي لم يتملك إقطاعاً من قبل؛ ثم حدث تعديل لاحق في القرن الثاني عشر، سمح للفارس بامتلاك عدة إقطاعات، ما دام يضمن ويكفل القيام بالخدمات المفروضة على كل إقطاع[3].

(١) Smith, the Feudal., p. 10.
(٢) Smith, Ibid., p. 11.
(٣) Smith, Ibid., p. 12.



حدث هذا التغيُّر القانوني نتيجة نمو عُرْف، قضى بأنه عندما يموت الرجل الذي يمتلك إقطاعة أو أكثر، فيجب تقسيمها بين ورثته، لكي يقوم كلٌّ منهم بأداء الخدمة الشخصية؛ كما يمكن تقسيم الإقطاعية بين الورثة إذا لم يكن هناك وريث مذكر، شريطة أن تتضمن الإقطاعية عدداً من الفرسان.

كانت طبقة الفرسان متلاحمة بواسطة القوانين الصارمة المتعلّقة بحق الوراثة؛ فقد تأثرت حقوق الوراثة في إقطاعة ما بوسائل تسلمها من مستأجرها الأخير، سواء كان ذلك بواسطة حق الوراثة العادي، أو بحق اكتساب الفارس الإقطاع من سيده الأعلى، أو بواسطة الوراثة في المنحة الأصلية[1]. وعن طريق منح الحكام اللاتين الإقطاعات للفرسان، ضمنوا ولاء هؤلاء على المستوى الشخصي، كما ضمنوا أمن الحدود الداخلية والخارجية نتيجة منحهم إقطاعات وقلاعاً تقع على تخوم الممتلكات الفرنجية مع المسلمين.

وإذا كان من السهل أن يتم مصادرة الإقطاع عند حدوث إخلال أو نقض للعهد بين السيد الإقطاعي والفصل، فإنه من السهل أيضاً أن يتم منح الإقطاع إلى شخص يعيش في مكان

(١) Jean Richard, Feudal., p. 209.

بعيد عن منطقة نفوذ السيد الإقطاعي، ما دام يقوم بأداء ما عليه من خدمات والتزامات[1].

والحقيقة أنه على الرغم من الضمانات التي كَفَلَتْ حقوق كلٍّ من السيد الإقطاعي والفصل داخل النظام الفيودالي الفرنجي، والامتيازات التي تمتع بها الأفصال، فإن مزايا النظام الفيودالي كانت تصب في النهاية في مجرى السيد الإقطاعي دائماً، وذلك لكونه الرجل الأقوى باستمرار، وإن كان من حقّ الفصل اللجوء إلى محكمة الملك.

ودلالةً على الاختلال الدائم في ميزان القوى بين السيد الإقطاعي والفصل، يمكننا أن نذكر أنه بعد استعادة صلاح الدين الأيوبي بيت المقدس، وفرضه غرامة على جميع سكانها اللاتين، لم يتمكن عدد منهم من أن يفتدي نفسه، فادَّعى بعض الأسياد الإقطاعيين أن جماعة من أفصالهم يقيمون في المدينة، وأدّوا عنهم ما عليهم من فدية، مقابل استعادة ما للأفصال من إقطاعات خارج المدينة[2].

وإذا أخلَّ السيد الإقطاعي بأحد التزاماته، كامتناعه عن

(1) Smith, op. cit., p. 5.

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م، ج ١١، ص ٥٥٠.



دفع ما للفصل من أجر متأخر، فيمكن للفصل، في الحالة تلك، أن يطلب من سيده الإقطاعي ما له في ذمته من الأجر، مرة ومرّتين، وثلاث مرات، وبعد ذلك يمكنه أن يلجأ إلى المحكمة العليا ليطلب المشورة، وعلى المحكمة أن ترسل خطاباً إلى السيد الإقطاعي، تطالبه فيه بدفع ما للفصل من مستحقات[1].

وفي حال توقف الملك عن دفع مرتبات أفصاله، ولم يكن لديهم أية موارد أخرى، جاز لهم أن يبيعوا سلاحهم، ويترتب على هذا إعفاؤهم من الخدمة العسكرية. أما إذا كان الملك ميسوراً، فينبغي عليه أن يدفع لهم أجورهم، كما أن الملك لم يكن ملزماً بدفع ما تأخر من الأجور، إذا نقصت موارده المالية بسبب غارات المسلمين، أو ضعف المحصول، أو انتشار الأوبئة. وزخرت قوانين مملكة بيت المقدس بالإشارات العديدة إلى حالات توقف فيها الملك والأسياد الإقطاعيون الكبار عن دفع مرتبات الجنود الأفصال بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، وكان الكندسطبل[2] هو المسؤول عن استخلاص حقّ الجندي المأجور عند سيده[3].

(1) Livre des Assises de Jérusalem, Tome I, p. 576.

(2) هو قائد الجيش الفرنجي.

(3) Cf.: Livre des Assises, T. I, pp. 117-118, 128, 208, 211, 658; La Monte, p. 117-118.

أما الفصل الذي يحوز عدداً من الإقطاعات عن طريق المنح أو الشراء أو الوراثة، ويتبع عدداً من الأسياد الإقطاعيين، فعليه أن يحلف يمين الولاء، ويؤدي الخدمة الشخصية والحربية لصالح سيده الإقطاعي الأول، ولو تعارض ذلك مع مصالح الآخرين؛ وإذا قامت الحرب بين هؤلاء الأسياد، وجب على التابع أن يدخل المعركة، من دون إبطاء، لصالح السيد الإقطاعي الذي منحه إقطاعه أولاً[١].

وما دمنا في معرض الحديث عن العلاقات الإقطاعية بين طبقات المجتمع الفرنجي، فيجب أن نذكر بأن هذا المجتمع لم يتكون، فقط من طبقة عليا، هي طبقة الملوك والبارونات والنبلاء، وطبقة أخرى، أقل منزلة، هي طبقة الفرسان والأفصال، بل دخل في النسيج الاجتماعي الجديد في الكيانات الفرنجية، في الشرق، روافد من طبقة بورجوازيي المدن الأوروبية، إلى جانب طبقة تجارية أخرى مثلتها الكومونات التجارية الإيطالية خير تمثيل.

كانت الخدمة العسكرية هي عصب النظام الفيودالي المطبّق في الكيانات الفرنجية؛ فهي من أبرز مظاهر العقد

(١) Livre des Assises, T. I, pp. 323, 336.



الإقطاعي، والعنصر الحيوي الذي لم يستطع الفرنج إغفاله. كما جاءت الخدمة العسكرية في الكيان الفرنجي مشابهة للخدمات العسكرية التي كان يقدمها الفرسان ـ الأفصال للنبلاء في الغرب الأوروبي، حيث كانت جيوش النبلاء في العصور الوسطى تتألف من الجيوش التي كان عمادها الأفصال الإقطاعيون؛ وكان على الفصل، بموجب العقد الإقطاعي، تلبية دعوة سيده للاشتراك في أية حروب تنسجم مع مصالحه الخاصة.

ومع مرور الوقت، أخذ الأفصال يميزون بين نوعين من الحروب، الحرب الدفاعية، والحرب الهجومية، فكان يجب عليهم مساعدة السيد الإقطاعي في الدفاع عن ممتلكاته ضد أعدائه، أما في حالة قيامه بحرب هجومية، فإن الأفصال عمدوا إلى تحديد التزاماتهم العسكرية بالخدمة، لمدة أربعين يوماً، في السنة فقط[١].

لم يكن بالإمكان تحديد مدة الخدمة الحربية في النظام الفيودالي في مملكة بيت القدس، لأن الفرنج كانوا معرضين باستمرار لغارات المسلمين المتحفزين لاسترداد بلادهم[٢].

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، أوروبا في العصور الوسطى، ج ٢، ص ٥٢.

(٢) La Monte, op. cit., p. 138.

وهنا يظهر إلى العلن مظهر آخر للنظام الفيودالي الفرنجي، يختلف في طبيعته عن النظام الفيودالي الأوروبي، تقلصت في مدة الخدمة العسكرية للأفصال إلى أربعين يوماً في السنة، وبالتحديد في الحروب الدفاعية فقط.

أما الخدمات العسكرية داخل النظام الفيودالي الفرنجي، فكانت إفرازاً طبيعياً للوضع الاستراتيجي الفريد للوجود الفرنجي في الشرق، حيث كانت الكيانات الفرنجية في حالة استنفار شبه دائم لمحاربة جيرانها المسلمين، علاوة على احتياجها الدائم لخدمات الفرسان والجنود من أجل عمليات الدفاع عن ممتلكاتها، أو التوسع على حساب الممتلكات الإسلامية المجاورة.

في مملكة بيت المقدس، على سبيل المثال، كان على الفصل أن يؤدي ما تقرر عليه من خدمة عسكرية، حيث يجهز نفسه بالمعدات اللازمة للقتال، وهي الفرس والسلاح. ويوجد في قوانين بيت المقدس ما يشير إلى كيفية تجهيز الفارس-الفصل نفسه ليكون في خدمة سيده الإقطاعي، فيذكر حنا إبلين Jean d'Ibelin أنه إذا قام أحد الأسياد باستدعاء أحد أتباعه للخدمة العسكرية من الفرسان أو المشاة لحمل السلاح في أحد المواقع، وكان الاستدعاء بصورة ملحة، ولم يكن لدى الفصل سوى جواد واحد غير جاهز، فيتعيّن عليه تجهيز جواد آخر، إن



كان هذا الأمر في وسعه، وإن لم يستطع أن يفعل ذلك، فينبغي عليه المثول أمام السيد الإقطاعي، أو من ينوب عنه، ويخبره بإمكاناته، وللسيّد أن يقرر، في هذه الحالة، إما إعفاءه من هذه الخدمة، أو أن يمهله إلى حين، حتى يستطيع تجهيز جواد آخر، لكي يلحق بالخدمة العسكرية[١].

وهكذا، كان على الأفصال أن يخدموا سيدهم بالخيول والأسلحة، وكان على الفصل تحت سن الأربعين القيام بالخدمة العسكرية؛ وإذا كان أكبر من ذلك، أو كان مريضاً أو جريحاً، فعليه أن يضع أسلحته وجواده تحت أمرة سيده، وإلاّ، فإن الملك يكون في حِلٍّ من دفع ما يستحقه الفصل من نقود[٢].

ويثبت حنا إبلين قائمة بالخدمات الحربيّة التي كانت واجبة على الأسياد الإقطاعيين في مملكة بيت المقدس، فيذكر أنه كان يجب على أمراء يافا وصيدا والجليل تقديم مائة فارس بكامل معداتهم العسكرية حين يطلبهم الملك للحرب، بينما كان يجب على إمارة شرق الأردن تقديم ستين فارساً، وقدمت إقطاعية الخليل عشرين فارساً، بينما قدّمَ كلٌّ منْ نابلس خمسة

(١) Livre des Assises de Jérusalem, T. I, p. 357.

(٢) Jean Richard, Feudal Regime, p. 208.

وثمانين فارساً، وعكا ثمانين فارساً، ومدينة بيت المقدس واحداً وأربعين فارساً، ومدينة صور ثمانية وعشرين فارساً[1].

ويذكر براور Prawer أن بارونية صور كانت تقدم للملك خدمة ثمانية وعشرين فارساً، ويرى أن هذه الخدمة كانت موجودة من سنة ١١٨٠ م، إلى سنة ١١٨٧م[2].

ويرى بونيو Beugnot أنه كان يوجد نوع من الخدمة العسكرية سماه «الخدمة الاصطحابية»، وهي نوع من الخدمات الخاصة تتصل بالحراسة الشخصية من قبل الفرسان - الأفصال للسيد الإقطاعي، الذي كان يأخذ عهداً على أحد رجاله بأن يدخل في خدمته، ويتعين على الفصل أن يصرح بموافقته على النهوض بالمهمة الموكلة إليه[3]. وكان على مستأجري أكثر من إقطاعة إحضار فرسان إضافيين للجيش الفيودالي، وكذلك محاربين مجهزين بالسلاح من بين أولئك المرشحين لرتبة فارس، الذين ارتبطوا، أيضاً، بأداء الخدمة وقت الحرب؛ وأحياناً، كان السيد الإقطاعي يستعين بالجنود المرتزقة، وينقُدهم أجرهم أسبوعياً[4].

(١) Livre des Assises, T. I, pp. 422-426.

(٢) J. Prawer, Crusaders Institutions, p. 21.

(٣) Livre des Assises, T. I, p.356.

(٤) Smith, op. cit., p. 9.



لقد ظهرت الحاجة إلى الجنود المرتزقة، لأن المدن لم يكن لديها قوة حربية خاصة بها بالمعنى المعروف، وإنما كانت تُؤدّي - في مقابل ما حصلت عليه من امتيازات، ومقابل الأراضي التي تدخل في زمامها - خدماتٍ بواسطة جنود تستأجرهم لهذا الغرض، ويعتبرون قوة احتياطية للجيش[1].

وفضلاً عن الفرسان الذين فرض عليهم أداء الخدمات العسكرية بمقتضى العقد الإقطاعي، كان هناك ما يمكن تسميته بأحداث المدن، وهم شبان، كان يتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية في الأحوال الطارئة. تشتمل هذه الفئة على جميع الرجال القادرين على حمل السلاح، سواء أكانوا يحوزون إقطاعات أم لا يحوزون؛ وشهدت مملكة بيت المقدس في أوائل عهدها حالات عديدة أسهمت فيها هذه الجماعات بنصيب كبير في القتال[2]. مثال ذلك: استجابتهم لنداء الملك بردوان الأول الذي دعا فيه جميع القادرين على حمل السلاح إلى محاصرة عكا في سنة ١١٠٤ م.

(١) السيد الباز العريني، الإقطاع الحربي عند الصليبيين، بمملكة بيت المقدس في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، نهضة مصر، القاهرة لا تاريخ، ص ١٦.

(٢) السيد الباز العريني، المرجع نفسه، ص ١٦.

ولعل السبب في استخدام شبان المدن في مرحلة تأسيس مملكة بيت المقدس اللاتينية، أنه لم يكن قد جرى حتى ذلك الحين توزيع الإقطاعات على الأسياد الإقطاعيين بشكل نهائي، فوُجِدَ الكثير من الشبان الفرسان الذين لم يكونوا قد أصبحوا أفصالاً بعد، وبالتالي أسهم الجميع في القتال من أجل استتباب الأمن في المملكة الجديدة، الأمر الذي انعكس إيجاباً عليهم، فيما بعد، عن طريق منحهم الأراضي والاقطاعات.

كذلك وُجدت فئة من الفرسان في الجيش الفرنجي ذات أصل محلي ـ فرسان التركوبولي[١] ـ وضمت هذه الفرقة العسكرية[٢] فرساناً ومشاة لهم رواتب منتظمة، ويخضعون لسلطة قائد معين هو المارشال[٣].

وهكذا، قدَّم جميع ملاك الإقطاعات ـ عن طريق أفصالهم ـ خدمات عسكرية للجيوش الفرنجية، وإن وجدت، في المدن تحديداً، بعض الإقطاعات التي لا تدين بتلك الخدمة

---

(١) التركوبولي: لفظ يوناني معناه أبناء الترك، ثم أطلقه البيزنطيون على إحدى الفرق العسكرية لديهم تلي فرقة الفرسان. انظر: ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج ٢، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ١٤٩، الحاشية الأولى.

(٢) Mayer, The Crusades, p. 164.

(٣) المارشال هو من كبار قادة جيش مملكة بيت المقدس اللاتينية.
La Monte, op. cit., pp 119-120.



العسكرية، ويمكن وصفها بالإقطاعات الحرَّة[١].

ونظراً لأن الجيوش الفرنجية لم تتألف من الفرسان وحدهم، فقد قدمت بعض المدن ومعظم الإقطاعات العديدَ من الضباط الصغار Sergeants وقدّمتْ كل من مدينتي بيت المقدس وعكا خمسمائة سرجندي، ونابلس ثلاثمائة سرجندي، وقدمت كل من صور ويافا مائة سرجندي، وقدمت عسقلان مائة وخمسين سرجندياً، وكل من أرسوف وحيفا خمسين سرجندياً، فضلاً عمّا قدّمه بطريرك بيت المقدس ورؤساء الكنائس والأديرة[٢].

## رابعاً: النظام القضائي الفيودالي

كان لا بد لتنظيم المجتمع الفيودالي في بلاد الشام من نظام قضائي يمكن الاحتكام إليه، ويكون غطاءً شرعياً وقانونياً لجميع الممارسات الإقطاعية التي تحدث بين الأفصال والأسياد الإقطاعيين، وكذلك بين الأفصال والأسياد من جهة، والملوك والأمراء من جهة أخرى. لذلك، أوجدت المملكة اللاتينية نظاماً قضائياً تكوَّن من عدة محاكم، للبتِّ في مختلف النزاعات التي تنشب بين جميع طوائف المجتمع الفرنجي.

---

(١) Jean Richard, op. cit., p. 208.

(٢) Livre des Assises de Jérusalem, T. I, PP 426-427.

تدرجت المحاكم بدءاً من المحكمة الملكية، ثم محاكم البورجوازيين، والمحاكم الإقطاعية الصغيرة التي أقامها الأسياد في إقطاعاتهم، إلى أن وصلت إلى المحاكم المحلية، وهذه الأخيرة اختصت في قضايا السكان المحليين الذين لم يكن يحق لهم عرض خلافاتهم على المحاكم اللاتينية.

وفي الواقع، فإن المحاكم الفيودالية فرضت وجودها منذ بدايات استقرار الكيانات الفرنجية في الشام. يحدثنا حنا إبلين أن غودفروا دي بوبون أسس محكمتين علمانيتين: أولاهما، المحكمة العليا التي كان غودفروا قاضيها ورئيسها. والمحكمة الثانية، وهي المحكمة البورجوازية، وكان يرأسها، نيابة عن الملك، رجل يدعى الفيكونت، وكان قضاتها من الفرسان، ومن البورجوازيين الأكثر حكمة وإخلاصاً، فكان الجميع يؤدون القسم الخاص أمام قضاة المحكمة البورجوازية الذين كانوا يحكمون بمقتضى التشريعات الموجودة في كتاب المحكمة البورجوازية[1].

وهكذا تقرر أن يكون ملك بيت المقدس وفرسانه تابعين للمحكمة العليا، بينما يتبع للمحكمة البرجوازية الذين لا يندرجون تحت تبعية المحكمة العليا، مثل جميع البورجوازيين.

(١) Livre des Assises, T. I, p. 23.



ويعد أن وضع غودفروا وخلفاؤه من الملوك تشريعات تلك المحاكم، تمت كتابة التشريعات وأوجه تطبيقها بعناية فائقة، ووضع بجوار تلك التشريعات العلامة الخاصة بالملك والبطريرك[1].

### ١ ـ المحكمة العليا

من المسائل التي يمكن المقاضاة بشأنها أمام المحكمة العليا ما يتعلق بجرائم القتل والاغتصاب، أو الأخطاء التي شابت أداء الخدمة الشخصية والعسكرية؛ كذلك، عندما يختلف السيد الإقطاعي مع أتباعه، أو يشعر هؤلاء بالظلم الواقع عليهم، كان من حقهم رفع الأمر إلى المحكمة العليا؛ كما تنظر هذه المحكمة في مسائل تتعلق بالهبات التي يثار نزاع في شأنها بين التابع وسيده الإقطاعي[2].

وهكذا، كانت المحكمة العليا تمثل قمة السلم القضائي في المجتمع الفرنجي، وكان الملك يجتمع فيها بكبار الأسياد الإقطاعيين في المملكة[3]؛ وإذا غاب الملك عن جلسات

(١) Livre des Assises, T. I, p. 25.

(٢) Ibid., T. I, p. 128.

(٣) La Monte, op. cit., p. 88.

المحكمة، ينوب عنه شخص عرف بلقب Seneschal، ويعتبر وكيل الملك.

وبخلاف القضاة الفرسان الذين تمَّ اختيارهم لهيئة المحكمة بواسطة الملك، فقد جرى تمثيل الكنيسة والفرق الدينية العسكرية، ومنها الأسبتارية والداوية، في هيئة المحكمة العليا[1]. ومن أجل الحفاظ على التوازن الاجتماعي الذي كان من أهم مهام ملوك بيت المقدس، تمَّ تمثيل القومونات الإيطالية بممثلين في المحكمة العليا، حيث وجد فيها قضاة من الجنوية والبنادقة والبيازنة[2].

أنيط بالمحكمة العليا الفصل في منازعات البارونات والأمراء لما فيه مصلحة المملكة اللاتينية، وتحوَّل دورها من تشريعي قضائي إلى سياسي، فجرى توظيف تشريعاتها ودورها القضائي في خدمة سياسة المملكة، مما دفع براور إلى القول: إن المحكمة العليا تحولت، تدريجياً، من مجرد مجلس استشاري لتصبح العامل السياسي الحاسم في المملكة اللاتينية[3].

(1) S. Runciman, A History, vol. II, p. 313.
(2) S. Runciman, Ibid., T. I, p. 300.
(3) عالم الصليبيين، ص ١٣١.



ونشأت محاكم عليا في الكيانات الفرنجية الأخرى، ومنها: الرها، وأنطاكية، وطرابلس. وكان رئيس المحكمة العليا يحيط نفسه عادة بمستشارين يمدونه بالنصائح لمساعدته في أداء واجبه. فكان رئيس المحكمة العليا يطلب أحياناً، من أحد مستشاريه أن يرافقه في أثناء مباشرة التحقيق في المنطقة التي حدث فيها النزاع، أو مساعدة رئيس المحكمة عن طريق نقل الإخطارات والإنذارات[1]، التي كانت تطلب من المتقاضين ضرورة التوجه إلى المحكمة لمباشرة النظر في قضاياهم.

ومن الطبيعي أن وجود الفرسان حول رئيس المحكمة العليا، سواء في مملكة بيت المقدس، أو باقي الكيانات الفرنجية، كان لوضع عمله القضائي في خدمة السلطة السياسية، من دون أيِّ مساس بمصالح الأمراء أو الفرسان. والدّليل على ذلك: أن فرسان أمير أنطاكية ريموند بواتو (١١٣٦ ـ ١١٤٩ م) رفضوا، في سنة ١١٤٢ م، الاعتراف بشرعية انضمام أنطاكية إلى الأمبراطور حنا كومنين (١١١٨ ـ ١١٤٣ م) وكان الأمير المذكور قد وافق على ذلك من دون موافقة أتباعه.

ويشير أسامة بن منقذ إلى أنه وقف في سنة ١١٤٠ م، أمام المحكمة الملكية في بيت المقدس التي كان يرأسها الملك

(1) Jean Richard, Feudal., p. 212.

فولك (١١٣١ ـ ١١٤٤ م)، وطالب صاحب بانياس الأمير ربد بردّ ما استولى عليه من أغنام في وقت الصلح مع المسلمين. وبعد أن تشاور الملك مع أفراد المحكمة، أمر بردّ ثمن الأغنام إلى أسامة، الذي حصل من أمير بانياس على تعويض قدره أربعمائة دينار[1].

وكان هناك جهاز للشرطة يساعد السلطات القضائية فيما يختص بالجرائم، وكان أفراد هذا الجهاز، وهم عبارة عن موظفين يسمون Placiers، يقومون بدوريات ليلية لإقرار الأمن في أحياء المدن[2].

## ٢ ـ المحكمة البورجوازية

كان للطبقة البورجوازية في المجتمع الفيودالي الفرنجي محاكم خاصة بها، مع ملاحظة أن المحكمة البورجوازية لم تأتِ نتيجة لتطور الطبقة البورجوازية، إلاّ أنه يمكن اعتبار هذه المحكمة جهازاً يختص بالحاجات الخاصة بالبورجوازيين وتعبيراً عن مظهرهم السياسي المستقل.

وهكذا، يمكن القول بأن المحكمة البورجوازية قامت في

(١) R. Smith, op. cit., p. 80.

(٢) J. Prawer, op. cit., p. 158.



كل مكان، داخل الكيانات الفرنجية، حيثما وجدت كثافة سكانية لاتينية، وذلك من أجل تلبية حاجات أتباعها؛ كما أرست المحكمة البورجوازية سلطات قضائية تامة، لتسهيل إقرار العدالة لجميع السكان البورجوازيين في كل الأمور الخاصة بحيازة الملكية البورجوازية[1].

ولئن ظهر تعبير «المحكمة البورجوازية» لأول مرة في وثيقة، سنة ١١٤٩ م، في بيت المقدس، وفي أنطاكية في وثيقة أخرى، سنة ١١٦٦ م، وفي قيسارية سنة ١١٦٧ م، وفي عكا، سنة ١١٨٤ م، فمنَ المؤكد أن حاكم المدينة لم يكن ليستطيع تعيين الفيكونت رئيساً للمحكمة البورجوازية من دون موافقة أفراد الطبقة البورجوازية، فكان من المفترض أن يأخذ بنصيحتهم فيما يتعلق بتنظيم المجتمع البورجوازي في المدينة[2].

ونظراً لأن الحجم الكبير من معاملات المحاكم البورجوازية كان في الأمور التجارية، مثل التغيرات في المُلكية فقد وجدت تشريعات تتعلّق بعمليات البيع والشراء فيما بين أفراد الطبقة البورجوازية؛ وكانت تجرى هذه العمليات داخل

(١) P. Smith, The Feudal Nobility, p. 85.

(٢) J. Prawer, The Burgesses, p. 158.

المحكمة تحت إشراف الفيكونت، أو أي شخص يأمره الملك بذلك، ويقال في عقد البيع: «تمَّ بيع هذا الميراث لذلك الشخص بأمر من الملك»[1].

وجرى تحديد الذين بإمكانهم التعامل بالبيع والشراء داخل المحكمة البورجوازية؛ فكان هذا التعامل من حقّ الرجال ممن هم فوق سن الخامسة عشرة، والنساء عند زواجهن، والأشخاص من ذوي الإرادة الحرة.[2] أما الذين كان لا يحق لهم التعامل، قانوناً، داخل المحاكم البورجوازية، فمنهم الأولاد والبنات من غير البالغين، والأشخاص الذين أودعوا السجون لأعمال شريرة، والذين هم خارج الديانة الكاثوليكية من اليهود والمسلمين، إذ أن وضع هؤلاء جميعاً لا يتفق مع القوانين والعادات السائدة في عملية البيع والشراء الخاصة بالمواريث[3].

كانت المحكمة البورجوازية تعقد برئاسة الفيكونت بمساعدة اثني عشر محلفاً من اللاتين، وذلك ثلاثة أيام في الأسبوع، هي: الاثنين، والأربعاء، والجمعة، باستثناء أيام الأعياد الدينية[4].

(١) Livre des Assises de Jérusalem, T. I, p. 255.

(٢) Ibid., T. II, p. 254.

(٣) Ibid., T. II, p. 255.

(٤) Runciman, A History, vol. II, p. 303.



## ٣ ـ المحكمة الفيودالية

بعيداً عن المحاكم ذات الصبغة الرسمية، كان للأسياد الإقطاعيين محاكمهم الفيودالية. فقد ذكر سميث أن أصحاب الإقطاعات قد استولوا على بعض اختصاصات القاضي في النظام الإسلامي. وهكذا شَرَعوا في إقامة محاكم فيودالية صغيرة في إقطاعاتهم من أجل بحث المسائل الخاصة بالأنصال، وبالفلاحين الذين يزرعون أراضيهم[1]. لذلك، كان جميع أفراد الإقطاع من مسلمين، ومسيحيين شرقيين، ولاتين يمثلون أمام المحكمة، حيث كانت كل طائفة تبرهن على صدق شهادتها عن طريق القَسَم، فكان المسلمون يقسمون على القرآن، بينما يقسم المسيحيون الشرقيون واللاتين على الإنجيل[2].

وفي ما يتعلق بإجراءات المحكمة الفيودالية، فكان يجري استدعاء الفصل للاشتراك في مناقشات المحكمة، وللمثول أمامها للتحقيق في الجرائم التي تحدث داخل حدود الإقطاعية[3]. وإذا ما تمَّ التأكد من جريمة أحد الأفصال، كان

(١) Smith, the Feudal., p. 39.

(٢) Runciman, op. cit., vol. II, p. 302.

(٣) Smith, op. cit., p. 9.

يصار إلى معاقبته بالتشويه إذا ما تمّ ضبطه متلبساً[1].

### ٤ ـ المحكمة المحلية

ومن أهم مظاهر النظام الفيودالي الفرنجي قدرته على التكيف مع ظروف البيئة التي وجد فيها. ولأن المجتمع الفرنجي كان ينظر إلى السكان المحليين بوصفهم الأدنى مرتبة في السلم الاجتماعي في الكيانات التي أنشأها في الشرق، لم يكن لهؤلاء السكان الحق في التعامل القانوني المباشر مع الملك والفرسان حيث المحكمة العليا، أو مع الطبقة البرجوازية حيث محاكمها الخاصة؛ فقد أوجد الفرنج ما يمكن تسميته بالمحاكم المحلية لكي تفصل في شؤون السكان المحليين، وفي منازعاتهم ومطالبهم.

وكانت المحاكم المحلية تختص، أيضاً، بأمور السكان الشوام المسيحيين، ولا يسكنها، في الوقت نفسه، فرض الضرائب أو جباية الأموال[2].

ولأن المحاكم المحلية كانت تنظر في الأمور العلمانية للسكان المحليين، فقد ترك الفرنج المسائل الدينية لتجد حلاً

(١) Richard, op. cit., p. 227

(٢) Smit, some Lesser officials, p. 2



لها على يد القاضي المسلم، أو الحاخام اليهودي؛ ووُجدت مجالس قضائية برئاسة حاخامات يهود في عكا وصور، وكذلك وجد العديد من القضاة المسلمين في معظم إمارات بلاد الشام[1].

## خامساً: الكنيسة اللاتينية

ونتيجة لانخراط الكنيسة الكاثوليكية في التنظيم الفيودالي للمجتمع في غرب أوروبا في العصور الوسطى، فقد استمرت الكنيسة اللاتينية في القيام بالدور نفسه في الكيانات الفرنجية في بلاد الشام؛ فكان لها إقطاعاتها الخاصة، التي تعمل من خلالها على رفع أسهمها في مواجهة السلطات العلمانية المتتابعة في الكيانات الفرنجية، وعلى تأكيد صبغتها الإقطاعية من خلال منح كبار الأسياد الإقطاعات والممتلكات للهيئات الكنسية وللأديرة، في مقابل ما يحصلون عليه من مساهمات مالية.

نشير في هذا السياق إلى أن حركة الفرنج إلى الشرق، وإن كانت إفرازاً للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي اجتاحت أوروبا في نهاية القرن الحادي عشر، فإن الكنيسة اللاتينية هي التي رفعت لواء الدعوة، وقامت باستثارة النبلاء

(١) Smith, The Feudal Nobility, p. 48.

ودعتهم إلى الاشتراك في «الحروب الصليبية»؛ في ذلك يقول أحد المؤرخين المحدثين: «إن التعبير عن مشاعر الحب تجاه الفكرة الصليبية، عبر الاشتراك في المعارك العسكرية، كان أحد عناصر أفكار كبار رجال الكنيسة في أواسط العصور الوسطى»[1].

حصلت الكنيسة اللاتينية، في الكيانات الفرنجية، على أول إقطاعاتها في العام الأول لتأسيس مملكة بيت المقدس؛ فقد قام الملك غودفروا دو بويون بمنح كنيسة القيامة إحدى وعشرين قرية داخل محيط أملاك مدينة القدس[2]، ووافق على التنازل لهذه الكنيسة عن إيراد مدينة يافا.

كما حصلت الكنائس اللاتينية على إقطاعات نقدية، فالملك بودوان الثاني (١١١٨ ـ ١١٣١ م) قدم مائتي بيزانت لكنيسة القيامة من عائدات مدينة نابلس، وفي سنة ١١٣٢ م، منح رهبان كنيسة القبر المقدس قريتين على بحر الجليل، مع حق أمير الجليل في صيد الأسماك بالبحيرة لمدة ثمانية أيام خلال الصوم الكبير[3].

---

(١) Smith, Crusading as an act of Love, in *History*, vol. 65, no 214, June 1980, p. 177.

(٢) William of Tyr, op. cit., vol. I, p. 103.

(٣) Smith, The Feudal Nobility, p. 47.



ولم تكتف الكنيسة اللاتينية بالحصول على إقطاعات من الملوك والأمراء الإقطاعيين، بل حصلت أيضاً على العديد من الإقطاعات التي أمدها بها البرجوازيون[1].

ونتيجة لتداخل الكنيسة والتنظيم الفيودالي في المجتمع الفرنجي، فقد أصبح الأسقف سيداً إقطاعياً على جميع رجال الدين داخل حدود أسقفيته، كما اعتلى البطريرك رأس الهرم الإقطاعي الكنسي في مملكة بيت المقدس[2]. وهكذا، اختلط السلّم الكنسي الكهنوتي بالسلّم العلماني الاجتماعي في إطار النظام الفيودالي في الكيانات الفرنجية.

وفي محاولة لحصر الممتلكات في بارونية صور، حاول براور إيجاد نسبة مئوية للإقطاعات الكنسية التي تركزت في حوالى أربعة عشرة قرية في دائرة حدود بارونية صور، فوجد أنها تبلغ ١٢٪ من مجموع قرى البارونية[3].

والحقيقة أن أسقفية صور كانت تمتلك ثروة كبيرة من الإقطاعات العينية والنقدية، فعلى سبيل المثال، كان رئيس

---

(١) Livre des Assises de Jérusalem, T. II, p. 136.

(٢) سعيد البيشاوي، الممتلكات الكنسية في مملكة بيت المقدس الصليبية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ١٩٨٩م، ص ١٤٩.

(٣) J. Prawer, Crusades Institutions, p. 152.

أساقفة صور يزرع في إقطاعه ما يبلغ حوالى ألفين وأربعين من شجر الزيتون[1].

والواقع أن نظام الفيودالي الأوروبي الذي أرسى دعائمه الفرنج في الشرق، هو أحد وجوه الفيودالية الأوروبية الذي كانت له صفاته المتميزة، وقسماته الخاصة به، في كل من فرنسا، منذ أن ظهر فيها هذا النظام، في القرن التاسع الميلادي؛ وفي انكلترا، منذ منتصف القرن الحادي عشر؛ وفي ألمانيا، في القرن الثاني عشر.

ولأن النظام الفيودالي هو إفراز للمجتمع الجرماني القديم، فقد حدث اختلاف في تطبيقه من منطقة إلى أخرى. فكما اختلفت صفات الفيودالية في كل من فرنسا وانكلترا وألمانيا، جاءت الفيودالية المطبقة في الشرق العربي صورة تقترب حيناً من الصور المتعدّدة للفيودالية في غرب أوروبا، وتبتعد عنها أحياناً. والسبب في ذلك هو وجود كيانات الفرنج وسط محيط إسلامي لم يَتَوانَ يوماً عن بذل ما في وسعه لطرد المحتلين، الأمر الذي فرض على المملكة اللاتينية اتخاذ عدة إجراءات داخل بنائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لمواجهة حالة التحدي الدائم من قبل الجيوش الإسلامية. من

(١) Prawer, Crusades., p. 178.



ذلك: اضطرار المملكة اللاتينية إلى الاعتماد على الأفصال الأوروبيين، إلى جانب السكان المحليين، وإلى مَنْح العديد من الإقطاعات للسكان البورجوازيين، كردة فعل على البزوغ التجاري لأفراد الطبقة البورجوازية، فأسهم في تنامي الدور التجاري للكيانات الفرنجية في الشرق.

# الفصل الرابع

## حياة الجماعات اللبنانية
## في ظل النظام الفيودالي

### أولاً: لمحة في التنظيم الفيودالي للمملكة اللاتينية

عرفت المناطق اللبنانية التي في ظل الفيودالية الفرنجية نظاماً إقطاعياً سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، واجتماعياً، شبيهاً بما يمكن تسميته بـ «الفيودالية المستوردة».

فبعد أن استتب الأمر للفرنج، أنشأوا في رقعة البلاد الإسلامية التي احتلوها ثلاثة كيانات سياسية هي: إمارة الرّها (١٠٩٨ ـ ١١٤٦ م)، وكونتية طرابلس (١١٠٩ ـ ١٢٨٩ م)، وإمارة أنطاكية (١٠٩٨ ـ ١٢٦١ م)، فضلاً عن مملكة بيت المقدس (١٠٩٩ ـ ١٢٩١ م)، التي كانت تتبع لها هذه الكيانات الثلاثة، على قاعدة النظام الفيودالي القائم في أوروبا، آنذاك.

فملك القدس، بصفته رأس الهرم الإقطاعي - كمقدم بين أسويائه - هو الرئيس الأعلى الذي يُرجع إليه في المهمات السياسية الرئيسية، وله حق السيادة على الكيانات الأخرى، وأمراؤها أفصال تابعون له، وعليهم أن يرسلوا إليه العساكر لمساعدته في حروبه[1]. لكن هذه السيادة، المحكومة بنظم وقوانين إدارية وقضائية ومالية، وأعراف إقطاعية، لم تكن فاعلة، إلاّ بقدر ما كان الملك قادراً على فرضها[2]. ومن ذلك: ما حصل سنة ١١٣١ م، عندما منع برنس، صاحب طرابلس، الملك فُولك من اجتياز أراضيه، فأنزل به الملك العقاب، وأرغمه على الإذعان لمشيئته؛ أو حين كان الملك يمد يد المساعدة لمُطالبٍ بحكم، كما حصل عندما دعم الملك بودوان الأول، عام ١١٠٩ م، برتراند الصنجيلي في وجه تنكريد ووليم جوردن، وثبَّت له حقه في ميراث أبيه في كونتية طرابلس؛ وكان من أثر ذلك تحويل الاستخلاف بالوراثة في الكونتية إلى الأعقاب بصيغة نهائية، فيتولى الابن الأكبر الإقطاع، من دون سواه من أخوته، وفقاً لما هو معمول به في النظام الفيودالي في

(١) رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، م ٢، ص ٤٨٩.

(٢) س. رنسيمان، المرجع نفسه، م ٢، ص ص ٤٧٩ - ٥٠٣؛
H. Lammens, La Syrie, I, pp. 236-254.



أوروبا خلال العصور الوسطى[1]. ثم ما عتم أن انسحب هذا الإجراء على منصب عرش مملكة القدس، فأضحى وراثياً، وكان على المحكمة العليا، وهي أعلى سلطة قضائية في المملكة، أن تتدخّل في ما يقع من اختلاف على وراثته، لا سيما وأن نظام التوريث يسوِّغ للوريث، إذا كان أنثى، أن تنقل التاج إلى زوجها، الأمر الذي زاد في شقة الخلافات بين المتنافسين على العرش، فانعكس ذلك سلباً على سلطة الملك الفرنجي داخل المملكة اللاتينية وخارجها.

وإذا كان أمراء الفرنج قد خضعوا، مبدئياً، لسلطة ملك بيت المقدس، بحكم التبعية الفيودالية، فإن المنظمات العسكرية - الدينية التي عرفتها «الحروب الصليبية»، أعلنت، منذ البدء، ولاءها للبابا، وليس للملك؛ فلم يحارب فرسانها مع جيوش الملك إلاّ على أساس أنهم حلفاء ومتطوّعون[2]. وكان لهذه المنظمات، وبخاصة فرسان الأستبارية والداوية (فرسان الهيكل)، مساهمات جُلّى في تدعيم سلطة اللاتين في الشرق، ولا سيما في كونتية طرابلس، حيث كان لصمودهم، ولشراستهم في القتال، الفضل في حفظ الكونتية من السقوط

(١) J. Richard, Le Comté, p. 46.

(٢) س. رنسيمان، تاريخ، م ٢، ص ص ٥٠٠ - ٥٠٣.

بأيدي المسلمين، في أيام نور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي. كما أنهم كانوا يجسدون الطابع الديني في جميع الإمارات والبارونيات، في الوقت الذي انصرفت فيه الجماعات الإيطالية، المقيمة على طول الساحل إلى تسخير الوجود الفرنجي لخدمة مصالحها الاقتصادية والتجارية، وجمع الثروات الوفيرة.

كانت منظمة الأسبتار أكبر المنظمات العسكرية الدينية، وأكثرها غنى، ودرجت على أن توزع على الفقراء، كل يوم، من الصدقات «ما أثار سخاؤهم بها دهشة الزائرين»[1].

تولى الأسبتار والداوية حراسة الطرق التي يسلكها الحجاج[2]، كما وجهت المنظمتان اهتماماً خاصاً إلى المواضع المقدسة للاغتسال في نهر الأردن، وقام الداوية، أيضاً، بتوزيع الصدقات، غير أنهم لم يضارعوا الأسبتارية في البذل والعطاء؛ إذ أن الأمور الحربية كانت أكثر ما جذب اهتمامهم، فما حازوه من الشهرة يرجع إلى شدة بأسهم في الهجوم، وإلى أنهم نذروا أنفسهم للحرب الهجومية[3].

---

(1) س. رنسيمان، تاريخ، م ٢، ص ص ٥٠١ ـ ٥٠٢.

(2) Cl. Cahen, Orient et Occident, p. 162.

(3) س. رنسيمان، المرجع السابق، م ٢، ص ٥٠٢.



## ثانياً: الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في ظل النظام الفيودالي

### ١ ـ سكان الأرياف

يمكن التمييز داخل المجتمع الفرنجي بين الأرستقراطية الحاكمة والسكان المحكومين. وقد حافظت الأسر الأرستقراطية على بقائها، ولو أنها في بعض النواحي كانت تدمج في المجتمع المحلي.

لقد كان الفرنج القادمون من الغرب ينقسمون اجتماعياً إلى مجموعتين: مجموعة أرستقراطية إقطاعية متحدرة من أسر متواضعة، في الغالب، غير أن وضعها الجديد كان يزيد من سلطتها؛ ومجموعة متكونة من عناصر حضرية، أو ريفية، قادتها الظروف للتجمع داخل المدن. وقد ظلت الأرستقراطية الاقطاعية متميزة من السكان المحليين حتى النهاية، مع إقرارنا بوجود حالات الزواج المختلط. والمرجح أن التداخل الاجتماعي في المدن كان أقوى. وأما سكان الريف، فقد ظلوا محليين، ولم يختلطوا بغيرهم، على الرغم من وجود بعض الحالات المحدودة للاستيطان اللاتيني.

لم يحدث النظام الفيودالي المطبق في الشرق أيَّ تغيير في أشكال ملكية الأرض، إلاّ أنه أحدث تبدلاً في علاقات

الملكية، فأحلَّ مكان المُلاّك المحليين مُلاّكاً من الفرنج، الذين احتكروا لأنفسهم الحدائق والكروم، فضلاً عن زراعة قصب السكر، وصادروا الفلاحين المحليين وفرضوا عليهم العمل في خدمة الأملاك والأراضي الزراعية التي اغتصبوها منهم[1]. فكان على هؤلاء الفلاحين أن يقدموا الولاء والتموين للأسياد الفرنج، في أيام السلم، وفقاً للأحكام والأعراف الفيودالية المعروفة بـ «الأسيز» (Les Assises)، ومما جاء فيها: «إنَّ الفلاحين والعبيد والأسرى، هم كالمواشي، يخضعون لقانون البيع والشراء»[2].

وكان من الطبيعي، والحالة تلك، أن يرتبط الفلاح في الكيانات الفرنجية ارتباطاً قسرياً بأرض الاقطاع (الدومين) الذي يعمل فيه، ولم يسمح له بمغادرتها إلاَّ نادراً، وسُمح للمسيحيين الشرقيين أن يحتفظوا بأوقافهم الدينية، ما عدا بعض كنائسهم التي حوّلها الفرنج إلى كنائس لاتينية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأوضاع القانونية لهؤلاء المسيحيين لم تكن تختلف نوعاً عن أوضاع أقرانهم المسلمين.

(1) س. رنسيمان، تاريخ، م ٢، ص ٤٧٤؛ J. Prawer, Historie du Royaume Latin de Jérusalem, I, p. 507.

(2) سعيد عبد الفتاح عاشور، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٢٣٣.



أما الفلاحون المحليون الذين لم يستبدلوا بفلاحين غربيين، فإن قسماً كبيراً منهم قد استحال قناً بفعل طبيعة العلاقات الفيودالية، بعد أن فقد حريته الشخصية واستقلاله.

ومع ذلك، فإن القرى الفرنجية، احتفظت، عموماً، في داخلها بالعديد من الفلاحين الفرنج الذين جرت معاملتهم، اجتماعياً وقانونياً، على أساس أنهم بورجوازيون يتمتعون بامتيازات ما توافرت للفلاحين المحليين.

لقد يَسَّر النظام الفيودالي للطبقة الإقطاعية أن تعيش من ناتج عمل الفلاحين؛ فقد أضحى سكان الأرياف المحليون بمثابة أقنان عند السادة، يقدمون لهم الولاء والإخلاص والتموين أيام السلم والحرب. فكان الفلاح يعمل إلى جانب القن في ظروف صعبة، متحملاً قساوة الطبيعة وضيق العيش. فكان كلاهما يقوم بعبء أثقال العمل في الأرض، كالحراثة والبذر وجمع المحاصيل، فضلاً عن شق الطرق وحفر الخنادق والترع، وإصلاح الجسور وإقامة السدود، وتشييد القلاع والحصون، بأجور بخسة حيناً، وبالسخرة حيناً آخر.

لذلك، ارتبط الفلاح في مناطق السيطرة الفرنجة ارتباطاً وثيقاً بأرضه؛ فلم يكن يسمح له بتركها إلاَّ نادراً، لئلا تتعرض الأرياف إلى خلل ديمغرافي. فكان الفلاح ينتقل مع الأرض بانتقالها من يد إلى يد، كونه مصدر الاستثمار الإقطاعي الوحيد، في المجتمع الحربي، إلى جانب التجارة.

لذا، كان يتم إلصاق الفلاح بالأرض بدلاً من تجريده منها. ويعزز ذلك ما تضمنته اتفاقية هدنة عكا المعقودة بين المماليك والفرنج عام ٦٨٣هـ ١٢٨٣م، فقد أكّدت بعض بنود الاتفاقية على ضمان ارتباط الفلاح في بلاد الجهتين ارتباطاً وثيقاً بأرضه، بصفته فلاحاً قرارياً، خشية أن تتعرض الأرياف إلى خلل ديمغرافي يؤثر سلباً في انتاجية الأرض وعائداتها[1]، وضمن الطرفان إعادة الفلاحين الفارّين من أراضي أحدهم إلى أراضي الآخر[2]، ما يعني أن العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في مجتمع العصور الوسطى اتخذت شكل علاقات السيد بالمسود، وهي علاقات متبادلة بين نوعين من الناس: يؤمّن أحدهما (السيد) الحماية للآخر (المسود)، ويمدّه بأسباب الحياة و«حق البقاء»، فيما يزود الآخر سيده بالموارد الغذائية الأساسية/ المحاصيل الزراعية، والمالية/ الضرائب والرسوم، مقدماً له الولاء والخدمات، في أيام السلم، كما في أيام الحرب[3].

(١) المقريزي، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ق ٣، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ٩٩٥.
(٢) المقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٩٩٤.
(٣) ج.و. كوبلاند و ب. جرادوف، الإقطاع والعصور الوسطى في غرب أوروبا، ترجمة محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ١٦؛
Cl. Cahen, art. «Iktaʻ», EI2, III, pp. 1115-1118.



لقد فرض النظام الفيودالي على الفلاحين المحليين، مسلمين ومسيحيين، أنواعاً مختلفة من الضرائب، على غرار ما كان معمولاً به في نظام الإقطاع السائد في المناطق الخاضعة للنفوذ الإسلامي، ومنها: ضريبة شخصية هي ضريبة الرأس[1]، وضرائب مرتفعة نسبياً على الأراضي المزروعة، اختلفت نسبتها باختلاف أنواع المحاصيل الزراعية (حبوب، كرمة، زيتون...)[2]، كما أُجبر الفلاحون، أحياناً، على دفع نسبة ثلث أو ربع محاصيلهم، فضلاً عن الضرائب المفروضة على الماشية، وقفائر النحل، والأفران، والطواحين، والمكاييل والأوزان[3]؛ في حين أن ضريبة الخراج كانت بما يعادل ثلث الغلة من الحبوب، أو العنب، أو الزيتون، بالإضافة إلى الضريبة على الماشية، و«قُفْران» النحل، ومطالب أخرى.

ويذكر ستيفن رنسيمان[4] أنه، في عام ١١٦٦ م، فرض الأسياد الفرنج على السكان ضريبة نسبتها عُشر قيمة ممتلكات من يتخلّف، لأسباب صحية، عن المشاركة في القتال. وفي

(١) J. Prawer, Histoire, I, p. 508.
(٢) س. رنسيمان، تاريخ، م ٢، ٤٧٨.
(٣) المرجع نفسه، ص ٤٧٨؛ J. Prawer, op. cit., I, p. 465.
(٤) س. رنسيمان، المرجع نفسه، م٢، ص ٤٧٨.

عام ١١٨٣ م، ألزم الأهالي دفع رسم نسبته واحد في المئة (١٪) على أملاكهم وديونهم، وضريبة أخرى نسبتها اثنين في المئة (٢٪) من قيمة عائدات مؤسساتهم الكنسية، كما فُرض على المسلمين دفع ضريبة العُشر لكنيسة اللاتين؛ وهذه الضريبة فرضت أيضاً، ولمرات عدة، على المسيحيين الشرقيين، فيما جرى تحويل العديد من الكنائس الشرقية إلى كنائس لاتينية[١]. وزيادة على المتوجبات، آنفة الذكر، فرض الأسياد على السكان المحليين مختلف ألوان أعمال السخرة، مثل: شقّ الطرق وصيانتها، وبناء القلاع والجسور وترميمها.

ويشكك جان ريشار[٢] في تكليف الفرنج الفلاحين بأعمال السخرة، متذرعاً بأن الإقطاعي لم يكن يستثمر كثيراً من الأراضي بطريقة الحرث المباشر؛ وكان الفلاح، حسب ما ذهب إليه هذا المؤرخ، «لا يصرف سوى أياماً قليلة في السنة لفلاحة أراضي السيد، اللهم إلاّ أن تكون فيها مزارع لقصب السكر؛ ومع ذلك، فإننا لا نعرف الشيء الكثير عن النظام الذي كانت تخضع له هذه المزارع».

يستند ريشار في تحليله هذا إلى أن الأرض الزراعية في

(١) J. Prawer, histoire., I, p. 507.

(٢) J. Richard, Le Comté, p. 52.



الغرب قسمت إلى قسمين رئيسيين: يختص السيد المتملك بأحدهما، ويوزع القسم الآخر على الفلاحين حصصاً، في مقابل ما يؤدّونه للسيد الإقطاعي المتملك، من أعمال الحرث، والزرع، والحصاد في الأراضي الخاصة. أما في الشرق، فيرى المؤرخ أن ليس ثمة ما يدل على أن السيد امتلك قسماً من الأراضي لنفسه، مبرراً ذلك بمشاغله الحربية المستمرة. لهذا، فإن أعمال السخرة المفروضة على الفلاح لم تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهله. إلا أن ما لا شك فيه أن العمل في الأرض الزراعية للسيد، حتى وإنْ كانت صغيرة المساحة، كان يقوم الفلاح بعبء العمل فيها (من حراثة، وبذر، وجمع للمحاصيل) زيادة على شق الطرق، وحفر الخنادق، وإصلاح الجسور، وإقامة السدود، وتشييد القلاع والحصون.

ففي الغرب الأوروبي، فإن تقديمات الأقنان غير المحدودة للأسياد، في مقابل تأمين الحماية والحد الأدنى من سبل العيش لهم، كانت تعتبر «مشروعة إلى حد ما، مقارنة مع ما كان يجري في منطقة الشرق الفرنجي، حيث اتسم الادّعاء بـ «حماية» السكان المحليين مقابل ما يقدمونه للأسياد بـ «الفجور»؛ ولم يشعر هؤلاء السكان بأنهم مهدّدون بالقهر والظلم، إلا لكون الاحتلال الفرنجي جاثماً على صدورهم.

ويذكر المستشرق زابروف عدة أمثِلَة لمدوني الأخبار اللاتين تدل على مبلغ الحقد الذي كان يكنه السكان للأسياد، وينقل عن الراهب الدومنيكاني الألماني بورخارد قوله: «صحيح أنهم (السوريون) مسيحيون، ولكنهم لا يصدقون قول اللاتين إطلاقاً».

ويروي جاك دو فيتري Jacques De Vitry الذي عاش في فلسطين ـ وكان أسقف عكا إلى عام ١٢١٧ م، ومن ثم بطريرك اللاتين في بيت المقدس (توفي عام ١٢٤٠ م) ـ أن السوريين كانوا يفضون بأسرار الصليبيين العسكرية إلى المسلمين «... فهم غالباً ما يطالبون العون ضد المسيحيين من أعداء ديننا، ولا يستحون من أن يبددوا، لما فيه ضرر المسيحية، القوى والأموال التي يجب انفاقها لمجد الرب ضد الوثنيين».

ومع ذلك، لم تقتصر موارد الأسياد الفرنج في الشرق على ما كانوا يجنونه من إقطاعاتهم فقط، بل كثيراً ما كانوا يقيمون اعتباراً، في مداخيلهم، لأعمال السلب والنهب، عن طريق الإغارة على القرى والضياع، والقوافل التجارية، وانتزاع الضرائب من البدو على قطعانهم، حتى أن أحد الأعيان الفرنج مُنح إقطاعة له مضاربَ قبيلتين بدويتين.

كانت علاقة الأسياد بالسكان محصورة، إجمالاً، بتحصيل الضرائب والرسوم المفروضة على الأرض، وعلى



الأفراد[1]، وجميع مستحقات الأسياد من المحاصيل. وتحقيقاً لذلك، عين الأسياد وكلاء عنهم من زعماء القرى والأرياف التابعة لهم يلقبون بـ «الرياس»، أو المدبرين، أو المختارين[2]، يختارونهم من رؤساء العشائر، ممن يتمتعون بين مواطنيهم بالاعتبار والاحترام، ويكلفونهم بالشؤون المحلية، ويكونون مسؤولين اتجاه المالك، أو السيد الفيودالي، ولا سيما في مجال الأداءات المالية. وبهذه الصفة، كان بوسع السيد الفرنجي أن يشرك «الريس» في محكمته الصغرى في مجتمع القرية[3].

كما أُنيطت بالريّاس المهام الأمنية في قراهم، وفضّ النزاعات بين السكان، بواسطة محاكم تولوا رئاستها بقرار من الفيكونت، وكانوا يفصلون في القضايا المعروضة عليهم، وفق قوانين الأحوال الشخصية لطوائفهم الدينية. أما الدعاوى الجرمية، فكان الفصل فيها محصوراً بالأسياد الفرنج[4].

ونظراً للمكانة الإجتماعية والإدارية للريس، فإنه كان

---

(١) J. Prawer, Histoire I, p. 465.

(٢) Bagnot, Casaux, 712.

(٣) Cl. Cahen, Le régime des Impôts en Syrie, *JESHO*, 1975; J.R. Smith, some Lesser Officials, pp. 12-14.

(٤) J. Prawer,op. cit., I, p. 466.

يحصل على نصيب من الأراضي الزراعية أكبر من نصيب أي فلاح آخر بالإضافة إلى منزل واسع ملائم لمكانته الاجتماعية[1]. كما امتلك معظم رؤساء القرى عدداً من بساتين الزيتون والكروم، مثلما حدث مع ريس قرية طورا التابعة لبارونية صور، الذي امتلك ـ بالاشتراك مع كبير أساقفة صور ـ عدة غابات من أشجار الزيتون والكروم، زيادة على نسبة ١٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، ما جعل هذا الريس يمتلك ضعف ما كان يملكه أي ريس آخر[2].

وإلى جانب الريّاس، ثمّة موظفون محليون آخرون، ومنهم: الكاتب، والترجمان، والمسؤول عن تحصيل الغلال المستحقة للسيد وإيداعها في مخازنه، والموكل بتوزيع المياه ومراقبة أقنية الري. بمعنى آخر، فإن القرية، وهي نواة المجتمع الفيودالي، كانت تدير شؤونها بنفسها بإشراف الريس، بوصفه صلة الوصل بين سكان القرية والسيد الفيودالي[3].

كان الترجمان من طبقة الفرسان، أو من البرجوازيين، واعتبرت هذه المهنة في القرى التابعة للفرسان العلمانيين ذات

(١) R. Smith, some lesser officials, p. 14.

(٢) R. Smith, The Feudal Nobility, p. 48.

(٣) R. Smith, Ibid. 53.



صبغة إقطاعية، فضلاً عما كان يقوم به الترجمان من أمور الترجمة بين السيد الإقطاعي وفلاحي قريته. كما كان الترجمان مسؤولاً عن جمع نصيب السيد الإقطاعي من المحاصيل الزراعية، والحفاظ على الأمن، وتنفيذ أوامر السيد الإقطاعي في القرى التابعة له[1].

وعلى الرغم من أن معظم أسماء المترجمين التي ذكرتها المصادر كانت لاتينية، فثمة ما يؤكد وجود العديد من المترجمين من المسيحيين المحليين[2] الذين يعرفون العربية، وتعلموا اللغات الأوروبية السائدة آنذاك.

وكان الكاتب المساعد الثاني للريس[3]؛ وإذا كان لكل قرية ريس واحد، فإن عدد الكتبة الذين عملوا عند السيد الفيودالي كان كبيراً، الأمر الذي أوجد نوعين من الكتبة: النوع الأول هم الكتبة المحليون الذين زاد عددهم في القرن الثالث عشر، والنوع الثاني هم الكتبة أو الموثقون الإيطاليون الذين كان الأسياد يستخدمونهم من أجل كتابة عقودهم وامتيازاتهم[4].

(١) J. Richard, Agriculture in Frankish, Syria, p. 258.

(٢) R. Smih, The Feudal Nobility, p. 54.

(٣) R. Smith, Ibid., pp 83-84.

(٤) R. Smith, Ibid., p 55.

وعمل العديد من السكان المحليين في مهنة «الكاتب» في القرى، حيث كان الكاتب مسؤولاً عن جمع الإيرادات، وكان عليه أن يجمع الأشخاص الذين يعيشون في منطقته عند حدوث نزاع على الحدود، وأن يكون على اطلاع وثيق على أسماء جميع الفلاحين وممتلكاتهم في القرية التي يعمل فيها(1).

أما من الناحية الاجتماعية، فكانت هناك طائفة من الكتبة تسمى Scribani حظيت بوضع مميز من باقي الكتبة، وامتلك العديد منهم وظائف في الإقطاعات، وكان بعضهم أعضاء في المحاكم البورجوازية المحلية(2).

وعلى الرغم من ثقل الضرائب المفروضة على السكان المحليين، يذكر الرحالة ابن جبير أنه، أثناء مروره بمنطقة جبل عامل (جنوب لبنان)، وهو في طريقه إلى عكا، وجد السكان هناك «وهم مع الإفرنج على حالة ترفيه»، مشيراً إلى أن الفرنج تركوا للعائلات العاملية أملاكهم وبيوتهم وحقولهم لقاء تأديتهم «نصف الغلة عند أوان ضمها، وجزية على كل رأس دينار وخمسة قراريط، ولا يعترضونهم في غير ذلك. ولهم على ثمر الشجر ضريبة خفيفة يؤدونها أيضاً، ومساكنهم بأيديهم وجميع

(1) R. Smith, The survival, p. 12.

(2) R. Smith, Ibid., p. 12.



أحوالهم متروكة لهم». ثم يردف الرحالة الأندلسي، فيقول: إن ما يدفعه هؤلاء المسلمون للفرنج هو أقل بكثير مما يدفعه «إخوانهم» في المناطق الخاضعة لسلطة المسلمين(1).

وتعليقاً على شهادة ابن جبير، آنفة الذكر، نقول: كانت أعباء القيام بالأعمال الزراعية، لتأمين الموارد الأساسية للنظام الفيودالي الفرنجي، تقوم على كاهل الفلاحين المحليين، من دون الفلاحين الأوروبيين؛ فهؤلاء الآخرون وجدوا بالمشاركة في «الحروب الصليبية» فرصة سانحة للتخلص من حالة الفقر والعبودية التي كانوا يعانون منها في ظل النظام الفيودالي في أوروبا. لذا، كان من الطبيعي أن لا يظهر الفلاحون الفرنج أي حماس للعمل في الأرض. ولحل هذه المشكلة، ارتأى الأسياد الفرنج أن يتركوا زراعة الأرض للفلاحين المحليين، ويتقاسموا معهم محاصيلها وغلالها. وهكذا كان واقع الحال في جميع المناطق التي خضعت للفرنج، وهو ما يشير إليه الرحالة الأندلسي صراحة بقوله: «وكل ما بأيدي الإفرنج من المدن بساحل الشام على هذا السبيل».

لقد أحدثت الضرائب المرتفعة المفروضة على الجماعات السكانية المحلية ردة فعل سلبية تجاه الفرنج. ويردُّ أسامة ابن

(1) ابن جبير، رحلة (نسخة بغداد)، ص ٢٥٠.

منقذ (ت ٥٨٤ هـ) الأسباب الرئيسية لحالة الكراهية، التي سادت مشاعر الأهالي إزاء الفرنج، إلى سوء المعاملة التي كانوا يلقونها منهم، وعدم ثقة الفرنج بالسكان، فاتهموهم مراراً بالتعاون مع أعدائهم من المسلمين. ويؤكّد ذلك ما ذكره جاك دو فيتري الذي اتهم المسيحيين الشرقيين بفضح أسرار الفرنج للحكّام المسلمين. بينما يردّ الأب لامنس سوء المعاملة تلك إلى حال التعصب «الكاثوليكي» التي طغت على سلوك الفرنج في علاقتهم بسكان البلاد، من المسيحيين والمسلمين[1]؛ فالفرنج رأوا في أغلبية المسيحيين الشرقيين هراطقة وملحدين لا يستحقون، في نظرهم، الاهتمام والتقدير، ولم يتورعوا، بالتالي، عن التدخل في شؤونهم الكنسية[2].

ومن ذلك، على سبيل المثال: المساعي التي قام بها الفرنج، حوالى سنة ١١٨٠ م، لربط الكنيسة المارونية بالكنيسة اللاتينية، بتشجيعهم بعض الموارنة على إعلان ولائهم لكنيسة روما، قابله رفض شديد من موارنة آخرين؛ وتفاقم الخلاف بين الفريقين محدثاً شرخاً في الطائفة المارونية، انعكس سلباً على وحدة كنيستها، واستمر إلى حين خروج الفرنج من الشرق سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م[3].

---

(١) H. Lammens, La Syrie, I, p. 169.

(٢) R. Ristelhueber, Les Traditions, pp. 52-53.

(٣) كمال الصليبي، منطلق، ص ص ٩٤ ـ ٩٥.



## ٢ ـ المحاصيل الزراعية

كانت زراعة الحبوب من أهم الأنشطة الزراعية للفرنج، وذلك للتزوّد بالمواد الغذائية التي يحتاجونها. لذلك، نشطت زراعة الحبوب في السهول القريبة من أنطاكية، وطرابلس، وصور، وطبرية، والجليل[1]. ومع ذلك، فقد عانى الفرنج المقيمون في الشرق من الفجوة التي حدثت بين إنتاج الحبوب والزيادة المطردة لعديد الفرنج، فضلاً عن الحاجة المستمرة إلى تخزين الحبوب كإجراء احتياطي لازم للصمود في وجه الهجمات المضادة، وحالات الحصار التي تعرضوا لها من قبل المسلمين، الأمر الذي دفعهم إلى استيراد الحبوب من المناطق الإسلامية المجاورة، ومن القسطنطينية، وأرمينية، وقبرص، وصقلية[2].

وحرص الفرنج على أن تزرع أراضيهم بالبقوليات، مثل: الفول، والعدس، والبسلة، التي لعبت دوراً هاماً في إطعام السكان الفرنج[3]، فهي تُعدّ محاصيل مضاعفة؛ كذلك زُرعت

---

(١) De Vitry, op. cit., pp. 11, 16 et 34.

(٢) S. Runciman, A History, III, p. 353; J. Richard, Agriculture in Frankish Syria, pp. 264-266.

(٣) J. Prawer, The Latin Kingdom, p. 258.

نباتات أخرى، مثل: الفاصوليا، والبازيلا، والحمص[1].

وزرعت أراضي الفرنج صيفاً بالسمسم، موازناً للمحاصيل الزراعية ـ ومساعداً على وجود الدورة الزراعية ـ واستخرج منه زيت السمسم اللازم للطعام[2]. كما انتشرت زراعة الخضراوات، واشتملت على نباتات مثل: الخيار، والبصل، والثوم[3].

وحينما استقر الفرنج في الشام، وجدوا زراعات قصب السكر الكثيفة حول مدن طرابلس، وصيدا، وصور، وبطول وادي نهر الأردن، وأريحا[4].

ونظراً لاحتياج زراعة قصب السكر إلى المياه الغزيرة، فقد ركز الفرنج زراعته في سهل مدينة صور، حيث مياه قناة رأس العين، وكذلك في وادي نهر الأردن، وطبرية، وأريحا[5].

---

(١) J. Prawer, the latin., p 360; J. Richard, Agriculture., p 260.

(٢) J. Prawer, Ibid., p. 362.

(٣) Ibid., p. 361; J. Richard, op. cit., p. 260.

(٤) الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص ٣٧٢؛ ناصري خسرو، سفر نامه، ص ١٣، ١١٤؛ هايد، تاريخ التجارة، ج ١، ص ١٨٩.

(٥) De Vitry, op. cit., p 30; William of Tyre, vol. I, p. 5.



ويحدثنا الراهب بورخارد عن طريقة زراعة قصب السكر، فيذكر أن القصب يقطع إلى عقل أو أجزاء صغيرة، ثم تزرع هذه الأجزاء في أراض رطبة ومبللة بالماء، في فصل الربيع، ويحين حصاده، في شهر شباط من العام التالي[1]، ويحمل إلى المعاصر للحصول على عصيره، ومن ثم استخراج السكر منه.

ونظراً لشهرة أراضي بلاد الشام بزراعة القطن، وبخاصة في مناطقها الشمالية، وحول أنطاكية، ووادي نهر العاصي، وكذلك بالقرب من صور. وقد اهتم الفرنج بهذه المنتجات لأهمية القطن في صناعة المنسوجات[2].

وتعتبر مزارع الزيتون الأكثر انتشاراً في بلاد الشام، وقد تركزت حول مدينة بيت المقدس، وفي وادي عربة، وكذلك حول مدينة طرابلس، والكورة، والبترون، وبجوار بيروت، ومناطق جبل عامل.

واشتهرت أراضي الشام بزراعة الكروم، الأمر الذي حافظ عليه الفرنج لإمدادهم بالنبيذ، فأقاموا مزارع الكروم في

---

(١) Burchard of Mount Sion: A Description of the Holy Land, p. 100.

(٢) J. Richard, op. cit., p. 261.

المناطق المجاورة لمدينة بيت المقدس، وفي سهل وقرى عكار، وبالقرب من طرابلس، وبيروت، وصيدا، وصور.

ومن الواضح أن الكنائس قد أبدت اهتماماً كبيراً بزراعة الكروم، وأشرف رجال الدين مباشرة على العمليات الزراعية، وأدركوا أن الحقول التي تزرع بالكروم حديثاً تدر محصولاً يقلّ عمّا تدرّه أشجار الكروم القديمة، فلجؤوا إلى فرض نسب مختلفة من الضرائب على الأراضي المزروعة بالكروم[1].

وعرف الفرنج الموز، وأسموه تفاح الجنة، وكانت زراعته منتشرة في منتصف المدن الساحلية اللبنانية والشامية، كما عرفوا التفاح، والليمون، والبرتقال. ووجدت في أيامهم الفواكه الأخرى، مثل: الخوخ، والرمان، والتوت، وكذلك أشجار الجميز والخروب، بالقرب من صيدا، وعلى جبل طابور، ونابلس، وعكا[2].

وتتيجة لقدوم الفرنج من منطقة مختلفة زراعياً عن المناطق الزراعية في الشرق، فقد اكتشفوا وجود عدة نباتات ومحاصيل زراعية مختلفة، لم يكونوا يعرفون عنها شيئاً. وقام الفلاحون الشوام بتعليم الفرنج أسلوب زراعة هذه المحاصيل الجديدة،

(١) J. Prawer, The Latin Kingdom, p. 372.

(٢) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص ٣٧١.



الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى انتقال العديد من النباتات والمحاصيل الشامية إلى القارة الأوروبية، ومن ذلك: الذرة، والأرز، والسمسم، والخروب، والليمون، والبطيخ، والخوخ، والمشمش، والكرز، والبلح[1].

على أن الأمر الذي لا شك فيه هو تدهور الإنتاج الزراعي للريف الفرنجي، على أثر انتصارات صلاح الدين، في عام ١١٨٧ م، وما بعده، حيث تقلصت مساحة كيانات الفرنج إلى الشريط الساحلي، وسقطت المدن الداخلية في يد السلطان، فأسهم ذلك في حركة النزوح السكاني إلى المدن الساحلية. وبسبب فقدان الكثير من الأراضي الزراعية الخصبة - وهو ما أحدث ندرة في إنتاج الحبوب في الإمارات اللاتينية - أُجبرت سلطاتها على استيراد الغلال من الداخل الإسلامي وبيزنطية.

### ٣ - سكان المدن

تكوّن سكان المدن من الأسياد الاقطاعيين الكبار والصغار، والتجار، فضلاً عن سائر السكان المحليين الذين

(١) ول. ديورانت، قصة الحضارة، ج ٤، ص ٤٦٨؛ سعيد عبد الفتاح عاشور، المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوروبية، ص ٥٨.

تعاطوا، إلى جانب التجارة وملحقاتها الحرف، والمهن الحرة، والصناعات المختلفة.

## (١) التجارة والتجار

حظيت التجارة، خلال حروب الفرنج في الشرق بنهضة لم تكن تعرفها من قبل، ولم يعد التاجر الفرنجي، لاسيما في المنطقة الخاضعة لنفوذ بني جنسه تحت رحمة أمراء من أصل وطبائع شرقية، يتعامل فيها مع سكان تختلف لغتهم وطبائعهم وعاداتهم عن طبائعه وعاداته. فقد أضحى هذا التاجر يشعر أنه في كنف سلطة أوروبية وسط سكان يسودهم العنصر اللاتيني، ويؤدون دوراً هامشياً في حركة التجارة، فيما أمسى هو يتمتع بامتيازات منحه إياها الأسياد اللاتين بصفته «مواطناً»، وباستطاعته، والحالة تلك - إذا ما أراد أن يستقر، مؤقتاً أو نهائياً، في المدينة التي يختارها مسكناً، وفي حي فيها تملكه جاليته، وتمارس فيه إدارة شؤونها وأمنها وحياتها الروحية - أن يحصل على منتجات الشرق عموماً من دون أن يتكبد مشقة القيام برحلات طويلة للفوز بها[١].

ولم يكن الحي التجاري حكراً على أبناء الجالية

(١) ف. هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، تعريب أحمد محمد رضا، القاهرة، ١٩٨٥م، ج ١، ص ١٧٥.



التجارية؛ ففي صور، مثلاً، سكن في الحي البندقي مسلمون ويهود، وتمتعوا بأمن وطمأنينة؛ وكان التجار الأجانب يجدون في هؤلاء الأخيرين عمالاً مهرة، يعملون في المرافىء في نقل السلع من السفن إلى المخازن أو العكس، فضلاً عن العمل في مكاتب الشحن والسفر[١].

ولئن شكلت التجارة المرتكز الأساسي للحركة الاقتصادية في المدن الساحلية اللبنانية الخاضعة للنفوذ الفرنجي، فإن الحصول على الربح بالنسبة إلى كافة التجار في تلك الفترة، بلا تمييز في الدين، كان يتم أساساً من خلال الفَرْق الناتج من شراء السلع من الأسواق الرخيصة وبيعها بأثمان غالية في أسواق أخرى؛ فضلاً عن أن فترة الحرب كانت مناسبة لكسب المال الوفير من تجارة الأسلحة.

وإذا كانت المبادىء والتوجهات تخضع تقريباً في كل مكان إلى الهموم ذاتها، فقد كان لكل ميناء مع ذلك قوانينه المطابقة لسياسة السلطات المعنية.

وإجمالاً، كانت تُعدُّ، عند اقتراب السفن التجارية من الموانىء اللبنانية، قائمة بأسماء الركاب والبضائع التي تُفرغ، وتُوضع في أحد الفنادق لتخزينها تمهيداً لبيعها من التجار.

(١) ف. هايد، تاريخ التجارة، ج ١، ص ص ٦٦ - ١٦٥.

وكانت العملية الرئيسية تتمثّل في تنظيم عملية واسعة من البيع بالمزاد من قبل موظفي الميناء، ويأتي، في أثناء ذلك، الوسطاء المحليون للحصول على البضائع التي يقومون بتصريفها لدى تجار المفرق بالداخل. وفي هذه الفترة، لم يكن التجار الأجانب، في الواقع، يمارسون البيع بأنفسهم داخل البلد إلا استثناء.

وحرصت سياسة الأسياد على تشجيع الاستيراد أكثر من حرصها على تشجيع التصدير، إذْ كان همهم الأول تأمين الإمداد الداخلي الذي يخص، في قسم كبير منه، طبقة الأسياد؛ فخلال عمليات البيع بالمزاد، كان على التجار الأجانب دفع الرسوم المتوجبة عليهم؛ وكانت هذه الرسوم تعلو وتهبط وفقاً لجنسيات التجار وطبيعة البضائع، فعلى سبيل المثال: كانت الرسوم مخفضة جداً بالنسبة إلى المعادن الثمينة القابلة لأن تسك نقوداً.

ويبدو أن المبدأ الأساسي السائد هو اقتطاع العشور، ويُزاد عليها ذلك تكاليف بقية الخدمات، وهو ما كان يضاعف المبلغ في أغلب الأحيان. ولم يكن ثمة فرق في ذلك، بين المسلمين وغير المسلمين إلاّ فيما يخصُّ الممتلكات الشخصية غير القابلة للتسويق.

وكانت الفنادق، في هذه الفترة، تدار من قبل الجاليات



الأوروبية، وكان لطوائف اللاتين فنادقهم بحسب جنسياتهم، وإن كان هناك اتجاه إلى توزيع الفنادق تبعاً للجنسيات الموجودة، لأن الفنادق كانت تستخدم، أيضاً، لمتطلبات الحياة الخاصة بالجاليات التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإيطاليين قد سيطروا إلى حد بعيد، على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب، خلال الوجود في الشرق، بحصولهم على امتيازات اقتصادية كبيرة في المدن الساحلية التي جرى احتلالها؛ فقد اشترطوا الحصول على ١/٣ المدن التي يشاركون في الاستيلاء عليها.

ففي عام ١١٠٠ م، رسا أسطول بندقي في ميناء يافا، وتعهد قادته للملك بأن يلتزموا بخدمته، من ٢٤ حزيران إلى ١٥ آب، لقاء تعهده بمنحهم كنيسة وموقعاً ملائماً لإقامة سوق في كل مدينة يستولي عليها الفرنج، وبمنحهم أيضاً ثلث أراضيها؛ كما اشترطوا عليه إعفاءهم من الضرائب المتوجبة على التجار في المملكة اللاتينية في بيت المقدس كلها[1].

وكان البنادقة أول من حاز على امتيازات تجارية في كونتية طرابلس. أما الجنوية فحصلوا، في عام ١١٠٩ م، على جبيل بكاملها، واستمرت بأيدي أسرة أمبرياتشي الجنوية حتى

(١) هايد، تاريخ التجارة، ج ١، ص ١٥٠.

خروج الفرنج من الشرق. ونال البيازنة حيّاً خاصاً بهم في طرابلس، وملكوا منازل كثيرة في المدينة، وإن لم تكن العلاقات طيبة بينهم وبين كونتات طرابلس، بسبب نزاعهم مع أسقف طرابلس، حين أنكر الأخير على البيازنة الإعفاءات التي حصلوا عليها، في عام ١١٨٧ م، فيما يختص بالثلث الذي كان لهم من إيرادات جمارك المدينة[١]. وشارك الإيطاليون الفرنج السكن في معظم المدن الساحلية الخاضعة لنفوذهم، في مملكة بيت المقدس، وكونتية طرابلس حيث حصلت كل جالية إيطالية على حيّ وفندق خاصّين بها، وعلى مركز قنصلي، وكنيسة، وحمام، ومسلخ، وفرن، وساحة، وقصر، وطاحون، فضلاً عن ملحقات خارجية من حدائق وأراضي، وقرى، ودساكر، خارج أسوار الحصون[٢].

ومن المفيد، في هذا السياق، أن نشير إلى أنه لم يكن ثمة شيء أكثر تعقيداً وإبهاماً من الرسوم الجمركية في الموانىء الفرنجية، وفي موانىء العصور الوسطى بشكل عام، حيث اختلفت نسبة الرسوم باختلاف نوع السلعة التجارية وجنسية التاجر، كما كانت نسبة الرسوم الجمركية تختلف من ميناء إلى ميناء آخر.

(١) هايد، تاريخ التجارة، ص ٣٢٩.
(٢) ميشال بالار، الجمهوريات البحرية، ص ٩٨.



ونتيجة لذلك، وبسبب حرصهم على توسيع هوامش أرباحهم، اهتم التجار الإيطاليون بالحصول على إعفاءات ضرائبية بهدف تسهيل سير تجارتهم، وهي اعفاءات كانت تُعرف آنذاك بـ (كومرشيوم Comerchium)، أيّ مجموعة الضرائب التجارية في العهد البيزنطي.

ومع ذلك، لم يتمتع التجار الإيطاليون بكامل الاعفاءات التي وُعدوا بها، إذ توجب على بعضهم، في كونتية طرابلس، دفع قسم من «ضرائب السلسلة» إلى نبلاء الثغور، كما اضطر، أحياناً، جميع التجار إلى أن يدفعوا الضرائب عن السلع الواردة إلى الشرق أو المصدَّرة منه. ناهيك بأن السلع الغذائية أُخضعت للوزن، وكان يزنها مكلّفون عُرفوا بالوازنين، يتقاضون بدل أتعابهم من التجار. وخضعت السلع، أيضاً، لتقدير المحتسبين وتخمينهم. وقد تخلّى كونتات طرابلس واقطاعيوها للتجار الإيطاليين عن حطام السفن في موانئهم، وعن أموال التجار المتوفين من دون ورثة، أو من دون كتابة وصية؛ كما تعهدوا بالحرص على سلامة التجار الشخصية. وكذلك تمّ تخفيض الضرائب المفروضة عليهم إلى النصف في يافا، كما تمتع الجنوية بإعفاء تام من الرسوم الجمركية والضرائب في طرابلس وجبلة، وصور، وأنطاكية. وشمل الإعفاء التام ـ أو شبه التام ـ تجار البندقية في صور، وعكا.

كانت محكمة الميناء Cour de la Port مسؤولة عن استمرار العمل في الميناء، وعن صيانته، وعن جمع الإيرادات، ودفع الإيجارات، كما كان الإشراف على مكتب الجمارك من ضمن اختصاصاتها الفعلية. وكان لدى محكمة الميناء موازين ومكاييل ومقاييس خاصة، استُخدمَتْ لتقدير الرسوم الجمركية، أمّا تعاملها مع المسائل البحرية فجرى وفقاً للقوانين البحرية المتبعة.

وكانت الأحياء الإيطالية في صور، المرفأ التجاري الهام، آنذاك، بعد مرفأ عكا، تتمتع برخاء متصل، وتكوّن فيها باسم البروفانسيين مستوطنة جديدة مؤلفة من بورجوازيي مرسيليا، ومونبليه، وسان جيل، وبرشلونة[1].

وعرفت مدينة بيروت، بتأثير من أمراء أسرة إبلين[2]، رخاء وازدهاراً لمدة قرون. وأول هؤلاء الأسياد معروف، لأنه كثيراً ما ذكر في «قوانين بيت المقدس» باسم «سيد باروت الكبير». وخلال الفترة الواقعة ما بين عام ١٢٢١ م إلى عام ١٢٢٣ م، منَحَ هذا السيّد الجنويين[3]، والبنادقة[4]،

(١) Charte du mois d'octobre 1187, in Méry et Guidon I, P. 190.

(٢) Lib. Jur. I, 665 et S. 687 et S.

(٣) Taf. et Thom. II, 230 et ss., 232 et ss.

(٤) Méry et Guidon I, 287 et s.



والمرسيليين[1] بسخاء حقوقاً وأملاكاً في مدينته؛ واتسمت علاقته بالجنويين بطابع صداقة ومودة، خاصة في شتاء عام ١٢٢٣م، وكان هؤلاء قد احترقت أملاكهم في عكا على يد البيزيين، فاشتد غيظهم لعدم حصولهم على التعويضات التي طالبوا بها، فهجروا المدينة، ورحلوا إلى بيروت التي أصبحت من بَعْدُ المرفأ التجاري الوحيد الذي يرتاده تجارهم.

### (٢) الصناعة والصنّاع

تميزت المناطق اللبنانية الخاضعة لنفوذ الفرنج ـ كما سائر مناطق الصناعات ـ باعتمادها صناعياً على المنتجات الزراعية، ومنها صناعة المنسوجات، والسكر، والصابون؛ كما اعتمدت على صناعات الأقمشة الحريرية، وصناعات الزجاج والمعادن، وعلى مواد أخرى.

انتشرت صناعة المنسوجات في معظم مدن الشام، ومنها: دمشق، وحلب، وحماه، وصور، وطرابلس، وبعلبك، وطبرية، وأنطاكية، ومنبج، والرصافة. وعُرفت صناعة الزجاج في صور، والخليل، والبورسلين؛ والصناعات الخزفية في صور، وكفرطاب، والصابون في نابلس، ويافا. أما صناعة

(١) Annal. Jan. p. 150.

الورق، فقد اشتهرت بها مدن دمشق، وحلب، وطبرية.

والحقيقة أن الفرنج لم يستحدثوا أية أساليب صناعية جديدة في بلاد الشام، بل يمكن القول إن كل ما أمكنهم عمله - بنجاح - هو امتصاص الصدمة الحضارية التي واجهتهم، ونجحوا في إدارة الصناعات الشامية بنفس كفاءتها السابقة، الأمر الذي أسهم في تقوية الاقتصاد الفرنجي، وفي تلبية حاجات السكان.

وكانت صناعة المنسوجات من أبرز صناعات بلاد الشام؛ فاشتهرت مدن صور، وطرابلس، وأنطاكية، وأنطرسوس بالمنسوجات الصوفية الملونة. كما تطورت صناعة المنسوجات القطنية والكتانية، وازدادت نسبة المبيعات منها في أسواق المدن نتيجة لتوافقها مع مناخ الشام. وعلى الرغم من وجود العديد من صناعات الملابس القطنية والكتانية في معظم المدن الشامية، فإن ملابس الكتان المصنوعة في نابلس حازت شهرة عالمية.

ويبلغ التأثير المحلي في الذوق الفرنجي شأواً كبيراً، إذ أعجب الفرنج بالملابس القطنية، وداوموا على ارتدائها لمواجهة حرارة الجو، وتقليداً للسكان المسلمين، الأمر الذي جعلهم يولون صناعات الأقمشة القطنية والكتانية اهتماماً كبيراً، ويشجعون الصناع الفرنج على تطوير صناعة المنسوجات



القطنية، وتحسين خاماتها، وتزيينها عن طريق رسم العديد من صور الحيوانات والطيور والأزهار عليها[1].

وقامت في مدن صور، وطرابلس، وأنطاكية، مراكز لصناعة الملابس الحريرية[2]، التي جرى بيعها في أسواق المدن المحلية، وتصدير الفائض منها إلى الغرب الأوروبي.

ويبلغ من نشاط صناعات المنسوجات الحريرية في الكيانات الفرنجية، أن سكان مدينة طرابلس، في القرن الثالث عشر، حسب ما ذكر هايد - اعتماداً على مذكرات الرحالة بركهارت Burkhard - زادوا من ١٤ إلى ٢٨ ألفاً، عمل منهم أربعة آلاف في صناعة الحرير[3]. وكان في الحي البندقي في صور مصانع للحرير يديرها مسلمون.

واقترنت الصباغة بصناعة المنسوجات، وأدى توافر نباتات النيلة والفُوّة والزعفران، وكذلك الأرجوان على شواطيء صور[4]، إلى ازدهار عمليات صباغة الملابس.

وامتهن العديد من اليهود الصباغة في كثير من المدن الصليبية؛ فقد احتكروا صباغة المنسوجات في مدينتي اللاذقية

(1) Assises, T. II, p. 179; Benjamin of Tudela, op. cit., p. 80; William of Tyre, op. cit., vol. II, p. 2.

(٢) ف. هايد، التجارة، ج ١، ص ١٩٠.

(٣) William of tyre, op. cit., vol. II, p. 2

(٤) Benevenisti, The Crusades, pp. 385-386.

وطرابلس. وكان الصبّاغون يقومون بنقع القماش أولاً في الماء لينكمش، ثم يجهز لامتصاص الصبغة. وبشكل عام، كان الفرنج يفضلون صبغ ملابسهم بالألوان الزاهية.

وكان في صور مصانع للزجاج المعروف بشفافيته المتقنة، ويعود هذا إلى جودة المواد الأولية التي صنع منها (البوتاسيوم المستخلص من الرماد)، وإلى الرمال الناعمة الموجودة على السواحل والأنهار، فضلاً عن مهارة الصناع، وجُلّهم، عموماً، من اليهود[1].

ونتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي شهدته المدن الفرنجية، والذي تمثل في ازدياد ثروتها وارتفاع مستوى المعيشة فيها، فقد بالغت مدن مثل: صور، وعكا، وأنطاكية، وطرابلس، في صناعة المواد الترفيهية، فانتشرت فيها صناعة الأوعية الزجاجية المرصعة بالذهب، وكذلك الأكواب، والأواني الزجاجية والأباريق، والشمعدانات، والمحابر، فضلاً عن جميع الأدوات المستخدمة في الاحتياجات اليومية[2].

وبسبب الاتقان الكبير للصناعات الزجاجية في الدويلات

(١) E., Rey, Les Colonies Franques de Syrie au XIIème et XIIIème siècles, Paris, 1883, pp. 225-226.

(٢) Benevenisti, op. cit., p. 386.



الفرنجية، قام البنادقة بتقليد الصنّاع المحليين، واهتموا بإيجاد صناعات زجاجية بالبندقية، وهناك تطورت صناعة الزجاج البندقي، فانتشرت في أنحاء القارة الأوروبية[1].

وللتأكيد على تأثير الصناعات الزجاجية الشامية في صناعة الزجاج في غرب أوروبا، يذكر أحد المؤرخين المحدثين أن الزجاج الموجود في كنيسة سان دنيس Saint Denis (شمال فرنسا)، الذي يعود إلى منتصف القرن الثاني عشر، أفضل في نوعيته من أقدم زجاج معروف في أوروبا، وهو موجود أيضاً في كاتدرائية لومانس Le Mans (شمال شرقي فرنسا)، ويعود إلى العام ١٠٩٠ م[2].

وعرف الفرنج السكر، لأول مرة، في مدينة طرابلس، بين أهم المنتجات الشامية مما جعلهم يوجهون اهتمامهم نحو زراعة قصب السكر، فكان يتم جمع المحصول من الحقول إلى المعاصر. واستخدموه غذاء للسكان، واتخذوا منه، في المستشفيات[3] مادةً تسهم في علاج المرضى. كما كان السكر من أهم المنتجات التي تمّ تصديرها إلى الغرب الأوروبي،

(١) Holmes, op. cit., p. 16.

(٢) C.R., Conder, The Latin Kingdom of Jerusalem, London 1897, pp. 241-245.

(٣) Assises, T. II, pp. 174-175; Rey, p. cit., p. 222.

طوال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين[1].

واهتم الفرنج بصناعة استخراج زيت الزيتون، وقد تركزت معاصر الزيتون في القرى المحيطة بالمدن، وقاموا باستثماره بشكل جيد عن طريق تصديره إلى المدن الإسلامية الداخلية، أو إلى أوروبا؛ كما استخدموا زيت الزيتون في صناعة الصابون، فاشتهرت بها مدن، منها: أنطاكية، وعكا، ويافا، وطرابلس، ونابلس، بصناعة الصابون[2].

واهتمت السلطات الفرنجية بصناعات استخراج النبيذ، من أجل الاستهلاك اليومي للسكان، ومن أجل استخدامه في الشعائر الدينية في الكنائس والأديرة، بالإضافة إلى عمليات تصديره إلى غرب أوروبا[3].

ومثلت صناعات النبيذ في الكيانات الفرنجية إحدى الموارد الثابتة للدخل العام[4]، وعمل الصنَّاع المسيحيون مع الفرنج في هذه الصناعة، التي انتجت النبيذ، من النوع الجيد، وعُرفت بعض الأماكن بنبيذها الممتاز، من أشهرها: أنفه

(١) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ١٨٠؛
N. Ziada, Urban Life in Syria the Early Mamlukes, p. 133

(٢) J. Prawer, Crusaders Institutions, p. 128.

(٣) Rey, op. cit., pp. 228-230.

(٤) J. Richard, Agriculture in Frankis, in setton, vol. V. pp. 260-261.



Nephin التابعة لكونتية طرابلس، وقرية Bezel القريبة من بيت لحم.

استمر تصدير النبيذ الشامي إلى أوروبا، بعد تصفية الكيانات الفرنجية في الشرق، فبلغت إحدى شحنات النبيذ الطرابلسي على متن إحدى السفن الجنوية حوالى عشرة أطنان[1]. ومما لا شك فيه أن وجود هذه الكمية الهائلة من النبيذ على متن سفينة واحدة يثبت مدى جودة النبيذ المحلي، وتفوقه على النبيذ الأوروبي، ويشي بمدى حجم الصادرات من النبيذ الشامي إلى الموانىء الأوروبية.

ونظراً لتوافر خامات الحديد في جبل بيروت[2]، حرص الفرنج على استخراجه وتنقيته، واستخدامه في صناعة الأسلحة والدروع، بشكل مكثف، لتأمين احتياجاتهم العسكرية. كما استخدم الفرنج الحديد في صناعة الأبواب والخزنات الحديدية، وفي تزيين المنازل، وصناعة المحاريث اللازمة للزراعة.

وزيادةً على ما تقدم، فقد عرفت غير مدينة لبنانية من المدن الخاضعة لنفوذ الفرنج، عدداً وافراً من الصناعات

(١) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ١٨٤.

(٢) Prawer, Crusaders Institutions, p. 128; Holmes, op. cit., p. 13.

الأخرى، وبخاصة صناعة الحلي، وأدوات الزينة، من الذهب، والفضة، والأحجار الكريمة، فضلاً عن بعض المشغولات اليدوية ذات الدلالة الدينية، ومنها: الصلبان، والقناديل، والتماثيل الدينية الصغيرة، والكتب المقدسة المرصعة بالذهب والعاج.

بشكل عام، يمكن القول إن الصناعات التي شهدتها الكيانات الفرنجية في بلاد الشام قد أسهمت في انتعاش الحركة التجارية، وساعدت على قيام عمليات التبادل التجاري مع المدن الإيطالية، وقامت الصناعات السابقة بتوفير الكثير من الإيرادات لسلطات الفرنج عن طريق فرض الضرائب عليها، أو عن طريق بيع الملك حقوق احتكاره لبعض الصناعات.

### (٣) الأسواق

مثلت أسواق المدن الفرنجية المحطة الأخيرة لرحلة البضائع الشرقية، التي كان التجار الإيطاليون والمسلمون يحضرونها من المدن الإسلامية بحراً، عبر الموانىء الفرنجية، وبراً، عبر طرق القوافل القديمة ـ الجديدة ـ وكذلك البضائع التي قامت سفن الإيطاليين بجلبها من موانىء جنوب أوروبا وغربها.

والحقيقة أن السوق في المدينة الفرنجية كان يعني الكثير



للتجار الأوروبيين، وللسكان المحليين؛ ويكفي أن تجار إيطاليا، وباقي دول أوروبا المطلة على البحر المتوسط، حصلوا على درسهم التجاري الأول من التجار الشوام، ممن كانوا يتعاملون معهم على الشواطىء الشرقية للمتوسط[١].

واتساقاً مع الوضع السياسي والاقتصادي للكيانات الفرنجية في الشرق، كان هناك نوعان من الأسواق المدينية: الأسواق الملكية، وهي الأسواق التابعة للسلطة المركزية، الممثلة في ملك بيت المقدس، (وكذا الأسواق الفيودالية التابعة لأمراء الكونتيات والبارونيات)، والأسواق الإيطالية، القائمة داخل القومونات الإيطالية، التي مثلت إحدى ثمرات انخراط المدن الإيطالية في «الحركة الصليبية».

فرض التركيب السياسي للمدينة الفرنجية فارقاً كبيراً في طبيعة أسواق الكيانات الفرنجية. ففي حين تخصصت الأسواق التابعة للملك والأمراء اللاتين في بيع وشراء المواد الغذائية والسلع الضرورية لحياة السكان الفرنج[٢]، وبخاصة الفرسان، فقد وجّه التجار الإيطاليون اهتمامهم الأكبر نحو السلع والبضائع التجارية التي كان يتم جلبها، بكميات ضخمة، من

(١) J. prawer, the latin kingdom, P. 404.

(٢) Ibid,, p. 412.

أسواق المدن الإسلامية، ومن مدن الغرب الأوروبي. وقد أدى ذلك، بالضرورة، إلى تنوع السلع والبضائع الموجودة في أسواق القومونات، وهو أمر لم يحصل في أسواق الملك والأمراء، مما انعكس ارتفاعاً في أسعار هذه السلع في أسواق الملك، بسبب النفقات المترتبة على شحنها إلى أسواق القومونات. كما أن أسواق القومونات الإيطالية، كانت تعتبر أسواقاً لبيع البضائع بالجملة، ولممارسة نشاط التصدير والاستيراد.

لذلك، سعى ملوك الفرنج حثيثاً، إلى ثني السكان عن التوجه نحو الأسواق الإيطالية، وقاموا، في الوقت نفسه، بتشجيع التجار الشوام على ارتياد الأسواق الملكية[1]. وقد فرض هذا الوضع على السكان ارتياد الأسواق بشكل مستمر، من أجل الحصول على إمداداتهم الغذائية. وفي الوقت الذي كان التجار الإيطاليون والفرنج يشترون فائض الإنتاج الزراعي[2]، هذا الفائض لدى إقطاعات الفرق العسكرية كان يتم تخزينه لمدة عام أو أكثر كإجراء احتياطي.

وكان لكل مدينة أسواقها الخاصة، التي تراوحت ما بين

---

(١) R. Smith, R. The Feudal, p. 75.

(٢) Burchaud, A Discription of The Holy Land, in *PPTS*, vol XI, London, 1896, p. 16.



الأسواق الدائمة والأسواق الموسمية. ولم يختلف الأمر بين المدن الساحلية والمدن الداخلية إلا في حركة التجارة؛ فقد حظيت المدن الساحلية بنشاط تجاري مكثف في الأسواق، بسبب وجود الموانىء وما تبعها من عمليات تصدير واستيراد، وتَمَرْكُز معظم القومونات التجارية الإيطالية في المدن الساحلية. إلا أن هذا الأمر لم يمنع المدن الداخلية من إقامة أسواقها لتلبية احتياجات السكان، وبخاصة إذا ما تمتعت المدينة بشهرة تجارية، أو دينية، كما هو الحال في القدس، والناصرة، وبيت لحم.

ونتيجةً مباشرة للدور التجاري للميناء في المدن الفرنجية الساحلية، فقد تركزت الأسواق في مدن عكا، وصور، وطرابلس، وبيروت، وأنطاكية، وغيرها. على أن أشهر الأسواق جميعاً أسواق مدينة عكا، ويعود هذا إلى المكانة التجارية الرفيعة التي حظيت بها المدينة بوصفها الميناء الأول لمملكة بيت المقدس اللاتينية، وقاعدة المملكة اللاتينية الثانية، وبخاصة بعد اتساع مساحتها، وازدياد أهميتها السياسية والتجارية.

وبشكل عام، نشطت أسواق المدن الساحلية اللبنانية نتيجة استيراد التجار الإيطاليين والفرنج السلع التجارية من المدن الإسلامية الداخلية، ومنها: دمشق، وحلب، والقاهرة؛

فجلبوا الملابس والمنسوجات والسمك المجفف من دمشق، والقاهرة؛ واستوردوا النبيذ والمنسوجات من المدن الفرنجية الأخرى، كأنطاكية، وطرابلس.

ففي مدينة طرابلس وجدت الأسواق الفرنجية في أماكن الأسواق الإسلامية السابقة نفسها، وشهدت المدينة ازدهاراً تجارياً يعود إلى نشاط الإيطاليين في الميناء، وإلى نقل هؤلاء التجار السلع الشرقية ـ عن طريق جلبها براً من حلب ـ إلى أسواق المدينة، ثم تصديرها إلى أوروبا عبر ميناء طرابلس.

واشتهرت أسواق طرابلس في زمن الفرنج، ببيع المنتجات الغذائية، كالحبوب وغيرها، فضلاً عن بيع المنتجات المحلية المعروفة بها، ومنها: الصناعات الزجاجية والحريرية، وقصب السكر[1]. فضلاً عن ذلك، فقد وجد في المدينة الأسواق التي لم تختلف عن باقي أسواق المدن الخاضعة لنفوذ الفرنج، ومنها: «سوق اللحم»، و«سوق السمك»، و«سوق الصاغة»، و«سوق الصابون»[2].

ونتيجة للامتيازات التجارية التي كان يحصل عليها تجار جنوا، والبندقية، ومرسيليا، في بيروت، امتلأت أسواق المدينة

(١) Smith, ., The Feudal. p. 96.

(٢) Ibid., P. 18.



بالمنتجات المحلية، ومنها: الحبوب، والزيوت، والخزف، والخمور، والزجاج، والصابون، ومواد الصباغة، فضلاً عن السلع الشرقية التي جلبها التجار الإيطاليون والمسلمون من دمشق إلى أسواق بيروت، ومنها: التوابل، واللآلىء، والأحجار الكريمة، والحرير، والصوف، والكتان، ونبات النيلة؛ كما أصبحت مدينة بيروت، في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، مستعمرة جنوية مزدهرة تجارياً[1].

وبشكل عام، سمح الفرنج للسكان المحليين بإقامة أسواقهم الموسمية في فصل الصيف؛ من ذلك، السوق الموسمي بالقرب من صيدا. وكان التجار وعمال الصباغة، في المناطق المجاورة، يتوجهون إلى صيدا للاشتراك في السوق، وكانوا يعودون إلى مدنهم بعد الانتهاء من بيع السلع والبضائع التي جلبوها معهم.

ويمكن اعتبار الأسواق الفرنجية مراكز اقتصادية واجتماعية، نظراً لوجود طبقات المجتمع الفرنجي ضمن عمليات البيع والشراء؛ كما يمكن القول بأن كل مدينة احتفظت بأسواقها الخاصة الدائمة، والموسمية. وفي حين انقسمت

(١) Benjamine of Tudela, The Travels of Rabbi Benjamine of Tudela, London 1848, p. 81.

الأسواق الموسمية إلى أسواق لتلبية حاجات الحجاج، أو أسواق سنوية كبرى، فإن الأسواق اليومية قامت بدور كبير في إمداد سكان الكيانات الفرنجية بالمواد الغذائية الضرورية، لدرجة أن اشتقاق أسماء الأسواق قد تأتي من نوع النشاط في السوق، مثل «سوق الحبوب»، و«سوق اللحوم».

وكما هو الحال في الأسواق الإسلامية بالشام، فقد تألف تجار الأسواق الفرنجية من ثلاث طوائف: تاجر التجزئة، وتاجر الجملة، والتاجر الأكبر الذي يحتكر لنفسه عملية تصدير السلع والبضائع. وكان لبعض التجار وكلاء عنهم في الأسواق الفرنجية والإسلامية[١]، كما اقترض بعض التجار الأموال، من تجار آخرين، لدواعٍ تجارية.

ولعل المؤرخ جعفر بن علي الدمشقي أفضل من يحدثنا عن أنواع التجار في أسواق الشام في أيام الفرنج. فهو تاجر مؤرخ، عاش في طرابلس في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. يروي الدمشقي أن تاجر التجزئة كان يذهب إلى أسواق المدن المختلفة، وبحوزته قائمة بأسعار جميع البضائع التي يختلف سعرها من بلد آخر، وقائمة أخرى بالضرائب المفروضة على البضائع في الأسواق المختلفة، وكان عليه ألا

(١) R. Smith, The Feudal, p. 68.



يتأخر في الوصول إلى أسواق المدن، حتى لا تفسد بضاعته[١].

أما تاجر الجملة فكان - وفق ما ذكره الدمشقي - يشتري السلع في موسمها، ثم يقوم بتخزينها إلى أن يرتفع ثمنها، نظراً لندرتها في الأسواق، كما كان يسارع إلى بيع بضائعه عندما يتوقع إمكان انخفاض أسعارها؛ وكان عليه أن يتتبع، باستمرار، أحوال السلع والبضائع وكمياتها في أسواق المدن الأخرى؛ ولم يكن يدفع ثمن ما يشتري من سلع مرة واحدة، بل يقوم بتقسيط ثمنها[٢].

واستخدم التجار أسلوب المقايضة، الذي عرفته الأسواق الأوروبية منذ القرن الثامن عشر[٣]، كما عرفته الأسواق الإسلامية أيضاً، بديلاً لنقص العملة، وطريقةً مُثلَى للربح المشترك؛ فكان التجار يتقايضون السلع التي جرى العرف التجاري على المقايضة بها، كالحبوب، والخيول والماشية.

وأعلن التجار عن سلعهم بواسطة المُنادين، الذين كانوا

(١) جعفر بن علي الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق البشري الشوربجي، ط ١، الاسكندرية، ١٩٧٧، ص ٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣) Lopez, The Trade of Medieval Europ In *CER*, vol. II, London 1952, pp. 25-26.

يجوبون الشوارع ليعلموا السكان بالسلع المراد تسويقها، وبمكان بيعها، لكي يصل إليها المشتري بسهولة[1]. على أن السماسرة قاموا بمهمة الإعلان عن السلع والبضائع على نسق أكثر تنظيماً، فكان عملهم يتلخص في إعلام المشتري بالسلعة وإحضاره للشراء من التاجر؛ ومن المرجح أنهم قد اهتموا كثيراً بمسألة البيع بالتجزئة[2].

وفيما يتعلق بالموازين والمكاييل المستخدمة في أسواق الشام قبيل الاحتلال الفرنجي، فقد استعمل التجار المسلمون العديد منها، مثل الموديوس Modius[3] الروماني، وكذلك الأوقية، والرطل، والصاع، والقسط[4]، وهو الأمر الذي تأكد بعد استيلاء الفرنج على مدينة صور ١١٢٤، حيث وجد هؤلاء خمسة مكاييل لوزن القمح والحبوب في المدينة[5].

ويمكن الاستنتاج أن الفرنج قد استخدموا الموازين والمكاييل السابقة، بأسمائها العربية نفسها، فضلاً عن موازينهم ذاتها المعتمدة في مواطنهم الأصلية في أوروبا.

(١) Holmes, Medieval Trade in Mediterranean world, p. 85.

(٢) Cl. cahen, Orient et Occident, p. 326.

(٣) مقياس روماني للحبوب.

(٤) Le strange, Palestine under The Muslims, Beirut, 1905, pp. 48-49.

(٥) William of Tyre, vol. II, p. 21.



ونظراً لدور الأسواق في عملية الانتعاش التجاري للكيانات الفرنجية، فقد أوجد الفرنج نظاماً صارماً لإدارة الأسواق، كان على رأسه الفيكونت Visconte[1]، لضمان حسن الإشراف على حركة السوق، وإقرار الأمن فيها[2].

كما تمَّ إيجاد محكمة السوق (Cour de la Fonde) لفض المنازعات التجارية في الأسواق.

يساعد الفيكونت في النهوض بمهمته موظف كبير يدعى المحتسب، ووظيفته مقتبسة من نظم الأسواق الإسلامية[3]. يطوف المحتسب في الأسواق صباحاً، يرافقه رجال الشرطة، لملاحظة السلع الفاسدة والحيلولة دون بيعها، ومراقبة المكاييل والأوزان[4]، وبخاصة الخبز، والنبيذ، واللحوم، والأسماك؛ وملاحقة الباعة الذين يقومون برفع الأسعار. كما كان

(١) حول وظيفة المحتسب في الأسواق الإسلامية، راجع: القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج ١، ص ص ٤٦١، ٤٦٢؛ ج ١٢، ص ٤٧٢؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط) ج ١، ص ص ٤٦٣، ٤٦٤.

(٢) راجع: R. Smith, The Feudal Nobility, p. 87.

(٣) راجع: Assises de Jérusalem, T. II, pp. 238, 243-244.

(٤) رأفت النبراوي، المسكوكات الصليبية في مصر والشام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ص ٣.

المحتسب ورفاقه يراقبون الأسواق ليلاً، لمنع حوادث السرقة والإخلال بالأمن، ويمكن أن يقوم الفيكونت نفسه، بهذا الأمر، وذلك بشكل تبادلي مع المحتسب.

## (٤) النظام النقدي

انقسم النظام النقدي الفرنجي إلى قسمين أساسيين، النقود الذهبية والفضية عالية القيمة، التي جرى ضربها تقليداً للنقود الذهبية والفضية الفاطمية عالية القيمة، ونقود برونزية ونحاسية ذات كتابة يونانية، أو لاتينية، أو فرنسية[١]. وقبل أن يكون للفرنج عملتهم الخاصة بهم، فإنهم قاموا بتقليد النقود الذهبية والنحاسية الخاصة بالخليفة الفاطمي المستنصر بالله (٤٢٧ ـ ٤٨٧ هـ/ ١٠٣٥ ـ ١٠٩٤ م)، ونقود الخليفة الآمر بالله (٤٩٥ ـ ٥٢٤ هـ/ ١١٠١ ـ ١١٣٠ م)[٢].

ومقارنةً مع الدينار الإسلامي القديم الذي احتوى على ٤,٢٥ غرام، من الذهب الخالص تقريباً، فإن الدينار الفاطمي المتأخر، الذي قام الفرنج بتقليده كان أقل قيمة، وأثقل وزناً، وأعلى من حيث حجم الذهب من العملة الفرنجية التي سميت

(١) رأفت النبراوي، المسكوكات الصليبية، ص ص ٥، ١٧، ٢٢٨.

(٢) J. Prawer, The Latin Kingdom, p. 385.



بالبيزنات الإسلامية (Bisantinus Sarracenatus)[١].

ونتيجة لعملية تقليد النقود الفاطمية، فإن البيزنت الفرنجي كان يماثل الدينار الفاطمي من حيث الشكل العام فقط، لكن الكثير من الكلمات والحروف المنقوشة لم تكن مفهومة بسبب تقاطع كلماتها، ووجود العديد من الدوائر والخطوط العمودية فيها. وكان ينقش على النقود الفرنجية الكتابات المسجلة على النقود الفاطمية، ومنها لفظ الجلالة «الله»، واسم النبي «محمد»، وأسماء الخلفاء، ودور السك الإسلامية والتواريخ الهجرية، وهي الكتابات نفسها التي كانت تنقش على النقود العربية[٢].

وقام الفرنج، أيضاً، بتقليد الدراهم الأيوبية التي أمر بضربها الظاهر غازي ابن السلطان صلاح الدين الأيوبي (١١٨٦ ـ ١٢١٦ م). وفضلاً عن ذلك، سك الفرنج عملات فضية

(١) J. Prawer, The Latin, P. 387.

ومع ذلك، فقد اضطر الفرنج، بعد حين، إلى إجراء تعديلات على الكتابات المسجّلة على النقود، باعتماد العبارات المسيحية مثل: «يتجسد الأب، والابن والروح القدس»، وذلك احتذاء بقرار البابا إنو سنت الرابع (١٢٤٣ ـ ١٢٥٤ م) الذي قضى بتحريم التعامل بالعملة الفرنجية ذات النقوش الإسلامية.

(٢) J. Prawer, op., p. 387.

ونحاسية، استخدموها في عملياتهم التجارية البسيطة[1].

ومن المفيد الإشارة، في هذا السياق، إلى أن سك النقود الذهبية كان احتكاراً لملك بيت المقدس، على الرغم من مشاركة الكونتات الكبار، أسياد طرابلس وأنطاكية والرها بسك النقود[2]، واحتفاظ البنادقة بدار للضرب في قومونتهم في صور؛ وإن العملات الفرنجية قد اعتمدت على البيزنتات الذهبية، وعلى الدنانير الفضية والنحاسية أيضاً، فضلاً عن أنصاف الدنانير؛ وقد أثّر استخدام هذه العملات في عمليات الصيرفة والائتمان ونقل الأموال، التي نشطت بفعل الازدهار التجاري لأسواق العصور الوسطى في حوض البحر المتوسط.

(١) Metcalf, Coinage of The Crusades and The Latin East in *Ashmolean Muslum*, London, 1983, p. 9.

(٢) Holmes, op. cit., P. 7.



# الفصل الخامس

## حركة النزوح والهجرة والتبشير والامتيازات الأجنبية

### أولاً: حركات النزوح السكانية:

نتج عن حالة التردي التي عانى منها الفلاحون، في المناطق الريفية نزوح سكاني كثيف من الأرياف باتجاه المدن، حيث ظروف الحياة أفضل نوعاً، وقيمة الأجر أكثر ارتفاعاً، وبخاصة في حقل الخدمات التجارية التي ازدهرت في فترة وجود الكيانات الفرنجية في الشرق، عكَسها التبادل التجاري البحري بين المدن الساحلية لضفتي المتوسط. فشهدت مدن الساحل الشامي حركة اقتصادية ملحوظة، الأمر الذي زاد من وتيرة النزوح من المناطق الريفية الداخلية والجبلية إلى السواحل.

ورافق الاحتلال الفرنجي للمناطق الساحلية اللبنانية انكفاء المسلمين عن الساحل إلى الداخل، ما أحدث فراغاً سكانياً في المدن الساحلية ملأه المسيحيون المحليون الذين لعب بعضهم

دور الوسيط التجاري بين الفرنج والداخل الشامي، حيث النفوذ الإسلامي، فاستقر المسيحيون في المدن الساحلية التجارية، ومنها: طرابلس، والبترون، وجبيل، وبيروت، وصيدا، وصور(١).

وبعد سقوط مملكة اللاتين في بيت المقدس، ولحماية السواحل من هجمات الفرنج البحرية، بادر المماليك إلى إحداث تغيير سكاني في مدن الساحل اللبناني وفي محيطه، لا سيّما في المنطقة الجبلية المشرفة على السواحل، فأسكنوا فيها قبائل عربية إسلامية (من أبرزها بنو بحتر التنوخيون)، وقبائل إسلامية غير عربية (قبائل من التركمان وغيرهم) لمراقبة السواحل من جهة، وللفصل بين الفرنج والمسيحيين المحليين. فنتج عن ذلك حضور إسلامي كثيف في مدن الساحل اللبناني، وانحسار الوجود المسيحي، عموماً، والماروني خصوصاً، عن السواحل نحو المناطق الجبلية، حيث التحق بهم بعض الفرنج ممن لم تتوفر لهم سبل الخروج من البلاد، أو الفرنج الذين ألفوا التقاليد والعادات المشرقية، فاحتموا جميعاً بالمسيحيين في جبال لبنان الشمالية، واعتنقوا المارونية بعد استيطانها الجبل، وآثروا البقاء في الشرق(٢).

(١) أحمد حطيط، تاريخ لبنان الوسيط/ دراسة في مرحلة الصراع المملوكي - الصليبي، دار البحار، بيروت، ١٩٨٦م، ص ١٠٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٦ - ١٠٧.



وفي ذلك، يقول المؤرخ فيليب حتي(١) نقلاً عن المستشرق رستاليبر René Ristelhueber(٢): «ليس غريباً، اليوم، مشاهدة عدد من الناس من ذوي العيون الزرق، والشعر الأشقر، في مدن مثل إهدن في شمال لبنان، وبيت لحم، والعريش. وهناك أُسَر أغلبها نصرانية، مثل عائلة كرم، وفرنجية، وصليبي، قد حفظت تقاليد تحدرها من أسلاف فرنج. ويقال إن أسماء بعض الأسر الأخرى، كصوايا مأخوذة من سافوا Savoie، والدويهي من ده دوي De Douai».

ويقلل المستشرق Claude Cahen(٣) من قيمة ما ذكره فيليب حتي ورينيه رستاليبر، ويرى أن بعض خصائص السحنة «الآرية» (الشعر الأشقر، والعيون الزرق)، وكذلك أسماء العائلات من أصل فرنجي، التي استند إليها المؤرخان، في ما قرّراه، لا تشكل بحد ذاتها قرائن دامغة لإثبات الأصل الأوروبي لسكان بعض المناطق اللبنانية، مؤكداً ضرورة تجنب مثل هذه المقاربات في مجال الدراسات المتصلة بالتفاعلات الاجتماعية والثقافية بين بني البشر. وعليه، فإن ما ذهب إليه

(١) فيليب حتي، تاريخ العرب المطول، ترجمة ادوار جرجي وجبرائيل جبور، ج ٢، ط ٤، بيروت، ١٩٦٥م، ص ٧٩٢.

(٢) René Ristelhueber, Traditions françaises au Liban, pp. 106.

(٣) Claude Cahen, Orient et Occident au temps des Croisades, Paris, 1983, p. 208.

كاهين، في هذه المسألة الشائعة في كتابات العديد من المؤرخين اللبنانيين، هو ما نميل إلى ترجيحه.

## ثانياً: قدوم أقوام عربية وإسلامية إلى الشام وتأثيرها في ديمغرافية المناطق اللبنانية

تمثلت أولى ردات الفعل على حركة الغرب العسكرية باتجاه الشرق، ونجاحها في إقامة الكيانات اللاتينية فيه، بوصول جماعات إسلامية، عربية، وإيرانية، وكردية، وشركسية، وتركية، إلى بلاد الشام، ومنها المناطق اللبنانية، آتية من شبه الجزيرة العربية ومن أواسط آسيا، للإسهام في مجاهدة الفرنج. وقد نجحت هذه الجماعات القبلية في القضاء تباعاً على الكيانات الفرنجية، وإزالة الوجود الفرنجي من الشرق، بعد مخاض عسير، بدأ مع عماد الدين زنكي الذي أجهز على أولى الإمارات الفرنجية في الرّها، عام ٥٩١/١١٢٨، واستمر في عهد أخيه نور الدين محمود والسلطان صلاح الدين، لتسقط الكيانات اللاتينية على يد سلاطين المماليك الثلاثة: الظاهر بيبرس، والمنصور قلاوون وولده الأشرف خليل[١].

(١) لمزيد من المعلومات حول تصفية الكيانات التي تشكلت منها المملكة اللاتينية في بيت المقدس، راجع: أحمد حطيط وآخرون، لبنان في تاريخه وتراثه، فصل «لبنان في عهد الفرنجة» (١٠٩٨ - ١٢٩١ م)، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣م، ص ص ١٩٤ - ٢٠٢.



لقد أحدث وصول أولئك الأقوام، انقلاباً في الأوضاع السياسية والاجتماعية والديمغرافية في المشرق الإسلامي، وكان من آثاره البعيدة زوال الخلافة العباسية بعد حكم دام حوالى خمسة قرون، وظهور كيانات سياسية جديدة في مصر والشام، وفي آسيا الصغرى؛ من ذلك، قيام سلطنة بني عثمان الأتراك، الذين نجحوا في القضاء على الأمبراطورية البيزنطية باحتلالهم القسطنطينية عام ١٤٥٣، ليتوسعوا، بعد ذلك، في غير اتجاه، فبسطوا نفوذ دولتهم الفتية على أجزاء واسعة من القارة الأوروبية، وبلاد الشام، والديار المصرية، والحجاز، واليمن؛ محدثين، بذلك، تحولات نوعية في البنية المجتمعية والعقدية للسكان، ومن بينهم سكان المناطق اللبنانية، ما تزال آثارها واضحة للعيان حتى يومنا هذا.

## ثالثاً: هجرات مسيحية لبنانية إلى جزيرة قبرص

بعد وصوله وجمعه إلى قبرص، عام ١٢٩٢م، حرص غي دو لوزنيان Guy de Lusignan، آخر ملوك اللاتين في بيت المقدس على توجيه حملة دعائية كبيرة في أرجاء أوروبا، وبخاصة في فرنسا، لاستجلاب اللاتين إلى قبرص، ولا سيما الفرسان، مقدماً لهم إغراءات عدة، منها ما هو ديني، يعود إلى ما في الجزيرة من مقدسات مسيحية ورفاة القديسين، ومنها ما هو دنيوي، يتمثل بوعد قطعه ملك قبرص على نفسه، ويتمثل

بمنح الأراضي المنتزعة من أرستقراطية قبرص، ومن كنيستها، للأسياد الفرنج القادمين إلى الجزيرة، مقابل التزامهم الدفاع عن أسوار المدن الرئيسية، ومنها: نيقوسيا، وليماسول، وفماغوستا، وبافوس، وكرباس، فضلاً عن مهام عسكرية أخرى[1].

وتذكر بعض الأدبيات التاريخية أن الملك غي دو لوزنيان وجه دعوة إلى مسيحيي الشام للالتحاق به في مقره الجديد، واعداً إياهم بمنحهم امتيازات شبيهة بتلك التي حصلوا عليها في مملكة بيت المقدس اللاتينية، ومن أهمها: إعفاؤهم من ضريبة الرؤوس (الجزية) ومن نصف الرسوم المتوجبة على صفقاتهم التجارية[2]. واستجابة لدعوة الملك اللاتيني، شهدت جزيرة قبرص بداية هجرات مسيحية منظمة حيناً، وبمبادرات فردية أحياناً. من هنا، يمكننا الحديث عن وجود مسيحيين على اختلاف مذاهبهم، عرفوا بـ «السوريين»[3]

(١) L. Makhairas, Recital Concerning the Sweet Land of Cyprus, Oxford, 1932, T. I, pp. 24-25; De Mas-Latrie, Histoire de Chypre, T. I, pp. 8-9.

(٢) Makhairas, Ibid., T. I, pp. 24-25 et T. II, p. 153.

(٣) يقصد بالسوريين المسيحيون التابعون للطقس اليوناني والناطقون باللغة العربية، ويعرفون، عموماً، بالملكيين. أما في الاستخدام القانوني، فيراد بهذا المصطلح، بالإضافة إلى الملكيين، طوائف النساطرة، واليعاقبة، والموارنة.



في الجزيرة، منذ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي/ السابع الهجري[1].

كما أن سياسة التضييق والملاحقة التي اعتمدها المماليك في بلاد الشام، ومنها المناطق اللبنانية، خلال القرنين السابع والثامن الهجريين/ الثالث والرابع عشر الميلاديين، التي استهدفت المسيحيين المحليين والمسلمين من غير القائلين بمذاهب أهل السنة الفقهية، أسهمت في تشجيع دفعات جديدة من الهجرات المسيحية إلى قبرص، فاستقر المهاجرون المسيحيون في القرى والدساكر وفي المدن القبرصية، وبخاصة في مدينة فماغوستا؛ ويشهد على ذلك ظهور الكنائس الشرقية، في أنحاء مختلفة من جزيرة قبرص، بدءاً من القرن الرابع عشر الميلادي/ الثامن الهجري.

لم يختلط المسيحيون الشاميون الوافدون إلى قبرص، عموماً، بالسكان المحليين، وفضّلوا، بمعظمهم، ارتياد المرتفعات الجبلية، الواقعة شمال نيقوسيا، وانتشروا في اثنتين وسبعين قرية، محتفظين بتقاليدهم وعاداتهم وعلاقاتهم

(١) M.L. De Mas-Latrie, Histoire de l'Ile de Chypre sous le règne des princes de la maison de Lusignan, Paris, MDCCCLXI, Vol. I, pp. 106-111.

الأسرية[١]. وكان من الطبيعي أن يغلب الطابع الفلاحي على هذه الجماعات، فعملوا بالزراعة، وخاصة زراعة قصب السكر التي يعود إليهم الفضل في إدخالها إلى جزيرة قبرص[٢].

إلاَّ أن ما تقدَّم من تفضيل المسيحيين السوريين السكن في الأرياف، لا يعني أنهم أنفوا من العيش في المدن القبرصية. فثمة ما يشير إلى إقامة العديد منهم في بعض المدن، ولاسيما الساحلية منها، وهي المدن التي شهدت حركة تجارية لافتة، آنذاك، بفعل العلاقات التجارية النشطة بين الشرق والغرب، وما كانت تمثله جزيرة قبرص في القرون الوسطى، وما تزال، من موقع جغرافي ممتاز في شرق المتوسط، حتى بدت مدينة فماغوستا، المركز التجاري الهام على البحر المتوسط، لكثافة سكانها السوريين الناطقين بالعربية، وكأنها مدينة شامية، حسب تعبير جان ريشار[٣]؛ ويتوافق ما ذهب إليه هذا الأخير مع ما ورد في مذكرات أحد رجال الدين الألمان الذي مر بفماغوستا وهو في طريقه إلى فلسطين، عام ١٣٤١م، فذكر أنه رأى في مرفأ هذه المدينة القبرصية، وفي طرقاتها وأزقتها، حشوداً كبيرة

(١) Revue de la Terre Sainte, années 1875-1976, pp. 111 et 118.

(٢) Jean Richard, Le peuplement latin et syrien en Chypre au XIII siècle, in: «Croisés, Missionaires et Voyageurs», p. 8.

(٣) Ibid. p. 168.



من أجناس مختلفة، وتعرَّف من بينهم إلى تجار سوريين[١]؛ ويؤكد ذلك حجم المعاملات العائدة لهؤلاء السوريين، المنجزة لدى كتّاب العدول الجنويين في المدينة، والمتعلقة بأوضاعهم وعلاقاتهم القانونية؛ فمن السوريين مَنْ عمل في التجارة، ولاسيما النساطرة، الذين جمعوا الثروات الطائلة؛ ومنهم من تعاطى الحرف، والصنائع المختلفة[٢].

ومما يدلّ على مكانة السوريين المرموقة في جزيرة قبرص أن بعض هؤلاء توصل، خلال القرن الخامس عشر الميلادي، إلى تولي المناصب الرفيعة في المملكة اللاتينية في الجزيرة: من هؤلاء: أفراد من أسرة الصلاح Les Salah، ممن تعاقبوا على رئاسة الديوان الملكي؛ كما تولى قيادة الحرس الوطني سوريون من أسرة البيبي Les Bibi، وأسرة الغول Les Goul، وأسرة دانيال Les Daniel[٣].

ويذكر المؤرخ اليوناني مكيراس Makhairas[٤] أن الأسر، آنفة الذكر، كانت موضع رعاية خاصة من البنادقة

(١) Cf. Assises de Jérusalem, T. I, pp. 53 et suiv.; De Mas-Latrie, Histoire de l'Ile de chypre, pp. 237-238.

(٢) J. Richard, op. cit., p. 168.

(٣) De Mas-Latrie, op. cit., T. II, pp. 8-9.

(٤) L. Makhairas, Recital, T. II, p. 355.

والجنوية، بوصفها عائلات إيطالية من أصول سورية (بنادقة بيض، وجنويون بيض) Des veniciens blancs et des Gênois blancs. وعرفت مدينة نيقوسيا بأنها مقر «ريس السوريين»[1]، وكان فيها، كما في فماغوستا، محكمة خاصة بالسوريين، أطلق عليها اسم «محكمة الريس». ومع ذلك، فليس لدينا ـ حسب ما وصل إليه اطلاعنا ـ ما يؤكد بصورة حاسمة استخدام مصطلح «الريس» في قبرص، وهو مصطلح شاع استخدامه في الشام، في زمن حكم الفرنج في تلك البلاد، خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى ندرة المعلومات المستمدة من المصادر المكتوبة أو الأثرية التي يمكن الركون إليها للوقوف على النشاطات الدينية للجماعات السورية المقيمة في قبرص قبل القرن الرابع عشر الميلادي. وابتداء من هذا القرن، يمكننا أن نتحدث على وجود الكنائس النسطورية والأرمنية، والملكية، واليعقوبيّة، والمارونية، في الجزيرة، فضلاً عن بعض الأديرة، ومنها دير في كوتزوفندي Koutzovendi تابع للبطريكية المارونية، وأماكن أخرى تحمل أسماؤها دلالات شرقية، مثل: سريانوخوري Syrianokhori،

(١) J. Richard, op. cit., p. 171.



وأرمينوخوري Armenokhori[1].

ويبدو أن السوريين، على اختلاف مذاهبهم، كانوا عرضة لضغوطات المرجعيات الدينية اللاتينية، كي يغادروا معتقداتهم ويعتنقوا مذهب السلطة الديني. من ذلك ما جرى عام ١٣٣٨م، حين دعا مطران نيقوسيا الجماعات المسيحية الشرقية إلى التخلي عن معتقداتها واعتناق الكثلكة، ورعى من أجل ذلك مجمعاً كنسياً، عام ١٣٤٠ م، حضره المطارنة اللاتين، واليونان، والموارنة، والأرمن، ورؤساء اليعاقبة والنساطرة، للتداول بهذه المسألة، لكن المجمع لم يسفر عن نتائج حاسمة لمصلحة الكثلكة[2].

وإلى جانب السوريين الوافدين إلى جزيرة قبرص، ثمة جماعة من التركوبول Les Tircopoles[3]، وهم مقاتلون سوريون مرتزقة، ينتمون إلى فئة الفرسان الخفيفي الحركة في جيش الفرنج ـ بعضهم من المسلمين، أو من المسلمين المتنصرين ـ انتقلوا إلى قبرص، وانخرطوا في عداد جيشها، فأقطعوا الأراضي في مقابل تأديتهم الخدمة العسكرية.

(١) J. Richard, op. cit., pp. 157 et 169.

(٢) J. Richard, La papauté et les missions d'Orient au moyen-âge, Rome et Paris, 1977, pp. 196, 199 et 370.

(٣) Delaville Le Roulx, Cartulaire génèrale de l'Ordre des Hospitaliers, T. I, Paris, 1897, pp. 275-276.

يبقى أن نشير إلى أنه بعد مضي حوالى قرن من الزمن على استقرار «الجاليات الأجنبية»، في جزيرة قبرص، فإنَّ هذه الجاليات لم تُظهر أيَّ ميل للاندماج بالسكان المحليين، على الرغم من اعتماد معظم أبنائها اللغة اليونانية، ولم يتجاوز الأمر حد التجاور والتعايش مع السكان القبارصة، على غرار ما كان قائماً في المملكة اللاتينية في الأراضي المقدسة. بيد أن ملامح الاندماج بين الطرفين ما لبثت أن لاحت في الأفق، بدءاً من النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، أي بعد أكثر من قرن ونيّف على استقرار ملوك اللوزنيان اللاتين في قبرص، وذلك على قاعدة التحول التدريجي باتجاه معتقدات الأكثرية اليونانية، على الرغم من ممانعة البابوية لانتقال الجالية اللاتينية والجماعات السورية التي تتبع الطقس الكنسي الغربي في قبرص إلى الطقس اليوناني[١].

## رابعاً: حركة التبشير

فضلاً عن الدور العسكري والديني المؤثر لمنظمات الأسبتار، وفرسان الهيكل، والتوتون في حروب الفرنج في الشرق، أو ما اصطلح على تسميته بـ «الحروب الصليبية»، فإن

(١) J. Richard, Le peuplement latin et syrien en Chypre, pp. 172-173.



قيام الكيانات اللاتينية في الشرق شجع البعثات الأوروبية على القدوم إلى الشرق للنهوض بدورها التبشيري.

بدأت حركة التبشير، أو التنصير - فيما يقال - مع شاهد عيان من مدينة نابولي، يدعى فاديو (Vadio)، عن طريق كتابه الموسوم بـ(Hystoria)، يصف فيه آخر معاقل الفرنج على شواطئ فلسطين. ويعتبر بعض الباحثين أن الممثل الحقيقي لحركة التبشير هو المستشرق الكتالوني **ريموند لول** (Raymond Lull) ما بين ١٢٣٢ - ١٣١٥ م، وقد وضع **لول** خطة جديدة للحركة «الصليبية»، ضمنها كتابه «التحرير النهائي»، أشار فيه إلى أن من الأفضل الإقلاع عن اعتماد سياسة القوة في مواجهة الإسلام والمسلمين، والاستعاضة عنها بسياسة سلمية قوامها العمل على استيعاب المسلمين واستمالتهم عن طريق حركة التبشير، وإن كانت أفكاره قد سبقها قدوم إرساليات دينية إلى الشرق الإسلامي عام ١١٥١ م، (وقيل عام ١١٥٤ م)، وتمركزت في غير منطقة من بلاد الشام وفلسطين بهدف التبشير[١].

(١) عزيز سوريال عطية، العلاقات بين الشرق والغرب، تجارية، ثقافية، صليبية، ترجمة فيليب صابر سيف، دار الثقافة المسيحية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص ٨٣ - ٨٤؛ جوليات الراسي، «التبادل الثقافي - الاجتماعي بين اللبنانيين والفرنجة»، دراسة في كتاب: المناطق اللبنانية في ظل الاحتلال الفرنجي، منشورات فيلون لبنان، بيروت، ١٩٩٧م، ص ص ١٤٦ - ١٤٧.

وبعيداً عما قيل عن بداية حركة التبشير في الشرق الإسلامي، فإن ثمة ما يؤكد أن نشأة هذه الحركة قد ارتبطت باهتمام المسيحية الغربية بالإسلام وكنائس الشرق، منذ فترة أواخر النصف الأول من القرن الثاني عشر، بعيد نجاح الغرب الأوروبي في إنشاء كيانات له في الشرق على قاعدة الغلبة. ومع ذلك، فإنَّ فكرة التنصير بدت غريبة عن اهتمامات الغرب المسيحي في الشرق الإسلامي، قبل بدايات القرن الثالث عشر، حين وطد الفرنسيسكان[1]، والدومنيكان[2]، نشاطهم التبشيري في بلاد الشام وفلسطين، بعد أن سعوا إلى نشر عقائدهم في أوساط المجتمع الإسلامي في المغرب والأندلس،

(١) الفرنسيسكان: أسسها القديس فرنسيس الأسيزي عام ١٢٠٩م، اعتمدت في استمرار وجودها على التسول، ورهبانها في الشرق يعتبرون أنفسهم «حراس الأراضي المقدسة». انصرف الفرنسيسكان إلى التعليم والتبشير في بعض مدن الشام وفلسطين ومصر، ولا سيما في القدس وبيروت وحلب وطرابلس والقاهرة ودمياط، بغية تنشيط الحياة الروحية للعلمانيين.

Nouveau Larousse Encyclopédique, Larousse, Paris, 1998, vol. I, p 645.

(٢) الدومنيكان، أو الأخوة الوعّاظ: أسسها القديس عبد الأحد ١٢٠٦م، وكان غرضها الرئيسي العمل على مواجهة البدع الشائعة، وقتذاك. بلغ عديد هذه الإرسالية الدينية، عام ١٣٩٠م، ما يقرب من عشرة آلاف منتسب، وكان لها دور مؤثر في حركة التبشير في الشرق.

Nouveau Larousse Encyclopédique, Ibid., Vol. I, p. 483.



قبل مرحلة «الحروب الصليبية» في غربي المتوسط، ولنا عودة إلى نشاط هاتين الإرساليتين الدينيتين في شرقي المتوسط فيما يلي.

ولئن نشطت حركة المبشرين إلى الشرق بعد اقتراب المغول منها، على أثر انتصارهم على سلاجقة الروم في آسيا الصغرى، عام ١٢٤٣ م، مستفيدين من إشاعة المغول حرية المعتقد داخل دولتهم المنتشرة في أرجاء واسعة من آسيا الوسطى، وإجازتهم الجماعات الدينية ممارسة طقوسها حرية تامة، بما فيها الجماعات المسيحية، فإن الكنيسة الغربية لم تكن تعير كبير اهتمام لتنصير المسلمين بقدر ما كانت مسكونة بسعيها الحثيث لتوحيد الكنائس الشرقية بقيادتها، بعد أن ضجت من كثرة المضايقات التي تعرضت لها من قبل ملوك أوروبا وأمرائها الإقطاعيين، ولتأكيد سيادتها الدينية والدنيوية في العالم المسيحي شرقاً وغرباً، وتكوين جبهة متراصة مشتركة مع المغول في مواجهة المسلمين.

ومع ذلك، فقد استفاد المبشرون من التسهيلات، آنفة الذكر، التي توفرت لهم، كي يمارسوا مهامهم، ورجحوا أن التبشير بالعقيدة الحقة سيؤدي، لا محالة، إلى ظهور الحق، ويبلغ مَن كانوا يجهلونه، إلا أن ما سعوا إليه ـ على الرغم من مما أظهره المغول من تسامح إزاء المعتقدات ـ قد اصطدم

بمرارة التجربة، فلم يُقبِل المسلمون من رعايا الدولة المغولية على عقائدهم، وفشلت حركة التنصير في صفوفهم[١].

على أن قيام الكيانات اللاتينية في الشرق شجع البعثات الدينية الأوروبية على القدوم إليه عموماً، وإلى الشام ومصر خصوصاً، للنهوض بدورها التبشيري هناك.

وتُظهر إحدى المرويات، شبه الأسطورية، أن فرنسيس الأسيزي انطلق إلى مصر للقاء الملك الكامل ابن العادل الأيوبي، فيما العمل الفاعل لأتباعه الفرنسيسكان في الشرق لم يبدأ إلا بعد وفاته. ويذكر صالح بن يحيى أن الإرسالية الفرنسسكانية وصلت إلى الشرق الإسلامي، عام ١٢٢٠ م، وأقامت مقراً لها في طرابلس، كما شيّدت ديراً لها في بيروت[٢]. وقبل ذلك، تأسست الإرسالية الكرملية في فلسطين، عام ١١٥٦ م، مستمدة اسمها من جبل الكرمل الفلسطيني، ثم انتشر نشاطها، تدريجياً، في بلاد الشام، لتستقر في بعض مدنها، وخاصة في مدينة طرابلس[٣].

(١) كلود كاهين، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة أحمد الشيخ، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٢٤١.

(٢) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص ١٠٦؛

R. Ristelhueber, Traditions, p. 74.

(٣) H. Lammens, La Syrie, Précis historique, Beyrouth, 1994, T. I, p. 260.



بدءاً من عام ١٢٣٠م، أقام الدومنيكان في دمشق، ثم انتشروا في كل من عكا، ونيقوسيا، وطرابلس، حيث شيدوا اديرتهم. ولم يمض وقت طويل حتى أُرغموا على الخروج من طرابلس، عام ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩ م، على أثر استعادة المدينة ومحيطها من الفرنج على يد السلطان المنصور قلاوون[١].

وبعد خروج الفرنج من الشرق، استمر قدوم البعثات الدينية إلى المنطقة. ومنذ العام ١٥٧٨ م، حضرت إلى لبنان بعثة يسوعية إيطالية قادمة من روما، ثم تلاحقت البعثات الدينية الإيطالية، مهيئة الظروف الملائمة لنجاح زيارة قام بها الأب جيروم دانديني (Jérome Dandini) إلى لبنان؛ وشكّل هذا الأب لجاناً متخصصة عملت جاهدة على قوننة عقائد الطائفة المارونية، وتنظيم شؤون كنيستها[٢].

ولئن كان للإرساليات الدينية الأوروبية تأثيرها الواضح في معتقدات الموارنة والأرمن عموماً في آسيا الصغرى، لا سيما بعد اعتراف رأس كنيسة كل من الطائفتين بسيادة كنيسة روما، عام ١١٩٨ م، أي بعد، سنوات قليلة من إعلان بطريرك

(١) R. Ristelhueber, Traditions, p. 75. حول تفصيل سقوط كونتية طرابلس على يد المماليك، راجع، احمد حطيط، تاريخ لبنان الوسيط، ص ص ٧٥ - ٨٣.

(٢) R. Ristelhueber, Ibid., pp. 75-76.

الموارنة تبعية كنيسته للكنيسة الغربية، على الرغم ممّا أحدث ذلك من تداعيات سلبية على وحدة الكنيسة المارونية، فانقسم أتباعها بين مؤيد لخطوة الاتحاد مع كنيسة روما وبين معارض لها، وأصبح للموارنة بطريركان: أحدهما مناهض للاتحاد مع الكنيسة الغربية، يقيم في جبة بشري، في حين كان البطريرك الآخر، المنتخب بمعرفة سيد جبيل الفرنجي، من أسرة أمبرياتشي، يتخذ من حالات مقراً له، واستمر التصدع في وحدة الكنيسة المارونية إلى حين زوال حكم الفرنج من الشرق(١)، فإن الملكيين والغريغون(٢) لم يظهروا أدنى استعداد للتأثر بنشاط الإرساليات الدينية، أو حماس للتقارب المذهبي مع الكنيسة الغربية، فكان من المتوقع، والحالة تلك، أن يُسيء الفرنج معاملتهم، لا سيما وأن هاتين الطائفتين لم تظهرا قابلية للتكيف أو لتطبيع العلاقات مع الفرنج، وحرصتا على اعتماد العربية لغة قومية، والارتباط العقدي واللاهوتي الوثيق بالكنيسة البيزنطية(٣).

---

(١) راجع، كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ص ٨٩.

(٢) طائفة مسيحية سورية ارتبطت عقدياً بتراث الكنيسة البيزنطية.
H. Lammens, La Syrie, T. 1, p. 168.

(٣) Cl. Cahen, Orient et Occident, p. 211; G. Dédéyan «Les Communautés chrétiennes Orientales», in *Arabica*, T. XLIII, Fascicule I, Janvier 1996, p. 103.



ومما فاقم من تردي العلاقة بين المسيحيين الشرقيين والغربيين، إقدام أرباب «الحملة الصليبية الرابعة» على احتلال القسطنطينية، عام ١٢٠٤ م، وما رافق ذلك من أعمال السلب والنهب، فضلاً عن المجازر التي ارتكبها الفرنج ضد سكان القسطنطينية الآمنين، لم ينجُ منها رجال الدين ودور العبادة فأدى ذلك إلى إحداث شرخ كبير في العلاقات بين المسيحيين الشرقيين والفرنج، وعمّق الهوّة بين الكنيستين الشرقية والغربية. وكان من الطبيعي أن يعيق احتلال القسطنطينية حركة الإرساليات الدينية الأوروبية في الشرق(١).

بالنسبة إلى المسلمين، لم تفلح حركة التبشير في زعزعة إيمانهم بدينهم والتخلي عن معتقداتهم. فالإسلام، دينهم الحنيف، حسب ما جاء في القرآن الكريم، هو خاتم الأديان السماوية بعد اليهودية والمسيحية، ونبيهم محمد ﷺ هو خاتم الأنبياء والرُّسل. لذلك، رفض المسلمون بشدة كل ما اعتبروه بدعاً مخالفة لتعاليم دينهم(٢).

ومع ذلك، يتحدث جاك دو فيتري (Jacques De Vitry) عن تحوّل أفراد من المسلمين إلى النصرانية، مثل بعض العبيد

---

(١) M. Kaplan et autres, Les Croisades, Le Sac de Constantinople, Paris, 1988, pp. 202-203.

(٢) Cl. Cahen, Orient et Occident, p. 213.

والأسرى المسلمين لدى الفرنج، فضلاً عن عدد من المسلمات اللواتي تزوجن من رجال فرنج اختاروا الاستقرار في الشرق[1]، كما يذكر أفراداً من المسلمين أقدموا على اعتناق المسيحية كي ينجوا من الموت[2].

وكان من غير المتوقع أن يتأثر اليهود بنشاط الإرساليات التبشيري؛ فهم لم يكونوا على علاقة جيدة مع الفرنج الذين أمعنوا في اضطهادهم مذ وطأت أقدامهم أرض الشام، وأصابهم قسطاً كبيراً من المجزرة التي ارتكبها الفرنج في بيت المقدس (في ١٥ تموز عام ١٠٩٩ م/ ٢٢ شعبان عام ٤٩٢ هـ)[3]، فنكّلوا بهم، وأجبروهم على مغادرة مناطق سكناهم إلى المناطق الإسلامية، وظلّوا مُبعدين عن ديارهم حتى عادوا إلى المدينة المقدسة، بُعيد استعادتها من الفرنج على يد صلاح الدين (٢٧ رجب عام ٥٨٣ هـ/ تشرين الأول عام ١١٨٧ م)، مستفيدين من الامتيازات التي منحها السلطان الأيوبي لأهل الكتاب[4].

---

(١) Jacques De Vitry, Histoire des Coisades, édité par M. Guizot, Paris, 1825, p. 31.

(٢) J. De Vitry, Ibid., p. 31.

(٣) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، دراسة وتحقيق سهيل زكار، دار حسان، دمشق، ١٩٨٣م، ص ٢٢٢.

(٤) Cl. Cahen, Indigènes et Croisés, un médecin d'Amaury et de Saladin, in *Syria*, 1934, pp. 351-360.



## خامساً: الامتيازات الأجنبية

عرفت العلاقات التجارية بين الشرق والغرب، في فترة «الحروب الصليبية» نشاطاً ملحوظاً، انعكس إيجاباً على موانىء مدن الساحل الشامي، ومنها موانىء طرابلس، وجبيل، وبيروت، وصيدا، وصور. فقد حتَّم رجحان كفة المصالح في التعامل الدولي - على الرغم من دقة الظروف التي سادت العلاقات بين الشرق والغرب وقتذاك - أن يحظى تجار المدن الأوروبية المتوسطية، ومنهم تجار المدن الإيطالية الثلاث: البندقية، وجنوا، وبيزا، بامتيازات تجارية في موانىء مدن شرقي المتوسط - لا سيما وأن هذه المدن كانت قد ربطت مشاركتها في «الحروب الصليبية» بهذه الامتيازات - فأقاموا فيها أحياء تجارية وقنصليات خاصة بهم من أجل السيطرة على التجارة بين الشرق والغرب، والحصول على الربح الوفير منها، وتقوية مراكزهم ووجودهم التجاري في الشرق حيث الوفرة والثروة، وحيث كانت القوافل التجارية تأتي محملة بالسلع الشرقية النفيسة الواردة إلى موانىء الشام[1].

تمثلت المدن الأوروبية في الشرق الفرنجي بجاليات

---

(١) Manfroni Camillo, Storia della Italiana dale invesione Barbariche al Trattato di Ninfeo (400-1261), T. I, pp. 136, 138.

اقتصادية، تتمتع باستقلال ذاتي، في المدن الساحلية الرئيسية، ومنها: طرابلس، وجبيل، وصيدا، وصور، وعكا، شدَّ من عَضُدِها ما توفر لها في بلدها الأم من الدعم التجاري والاقتصادي، فضلاً عن الدعم السياسي والعسكري، هذا الدعم الذي غالباً ما لجأت إليه هذه الجاليات لتعزيز قدرتها على التنافس فيما بينها في احتكار الامتيازات التجارية في بلاد الشام، من دون أن يخلو، أحياناً، من الصراع الدامي بين الأحياء التجارية للمدن الأوروبية في غير مكان من مدن الساحل الشامي.

من ذلك: ما وقع من نزاع بين جنوا وبيزا، عام ١٢٤٩م/ ٦٤٧ هـ، ونشوب القتال في شوارع عكا بينهما، عام ١٢٥٠م/ ٦٤٨ هـ، بسبب مصرع أحد التجار الجنوية على يد البنادقة، ومن ثم الخلافات بين الطرفين على ملكية كنيسة القديس سابا (Saint Sabas)، الواقعة بين الحي الجنوي والحي البندقي، وأدّت إلى حرب أهلية في عكا، هي من نتاج التسابق التجاري للسيطرة على تجارة الشرق بين الجمهوريتين الإيطاليتين[1]. ثم تجدد القتال بين الطرفين، عام ١٢٥٦ م/ ٦٥٤ هـ، فانحازت

(١) René Grousset, Eppopée des Croisades, Paris, 1936, p. 371.



بيزا إلى جنوا، وأوقعتا الهزيمة في صفوف البنادقة[1].

ومنذ القرنين السادس عشر والسابع عشر، شهدت الحركة التجارية بين شطري المتوسط ازدهاراً مطَّرداً، وطغت المصالح التجارية على الاعتبارات الدينية. وكان أن بادرت فرنسا إلى تحرير سياستها الدولية من ضغط المشاعر الدينية، فعقد ملكها فرنسوا الأول صفقة تجارية مع السلطان العثماني سليمان القانوني، عام ١٥٣٥ م، مُنح الفرنسيون بموجبها امتيازات تجارية مهمة في بلاد السلطنة. ثم توسعت دائرة الامتيازات لتشمل أوروبيين آخرين، فيما عرف بـ «الامتيازات الأجنبية»[2] (Les Capitulations). وقد حقَّقت الدول الأوروبية، بسبب هذه الامتيازات، نفوذاً سياسياً واقتصادياً واسعاً في الشرق الإسلامي، كان من نتائجه البعيدة تمادي التدخل الأوروبي في شؤون المناطق الخاضعة للسلطنة العثمانية، وبذرائع مختلفة لا يتسع المجال للتفصيل فيها في هذا المقام.

(١) س. رنسيمان، الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز العريني، م ٣، ص ٤٨٧.

(٢) Adel Ismail, Histoire des pays Arabes dans les Archives Diplomatiques, Beyrouth, 1992, T. 1, pp. XIV-XXV.

# خاتمة

أسهمت السياسة التي انتهجتها المملكة اللاتينية في بيت المقدس في عزلتها عن بيئتها الشرقية. لقد راهنت على القوة العسكرية وحدها لضمان أمنها وبسط سيادة نظامها الفيودالي في المجالات السياسية والاقتصادية والدينية، ولم تستطع، بالتالي، التآلف مع محيطها الإسلامي، ولا مع الكنيسة الشرقية المتجذرة في المنطقة، معتمدة سياسة التفرقة بين السكان المحليين، ومستبعدة، في الوقت نفسه، أية إمكانية لمشاركة هؤلاء في إدارة شؤون مؤسساتها الدينية والعلمانية. من هنا نفهم عمق الآثار السلبية للنظام الفيودالي، الذي أرساه الفرنج في الشرق، في الجماعات الدينية المحلية هناك جميعها.

واستناداً إلى ما تقدَّم، يمكننا الاستنتاج أن الجماعات الطائفية المحلية لم تكن على أحسن حال في ظل النظام الفيودالي الذي طبقه الفرنج في كياناتهم السياسية، وأن أياً من هذه الجماعات لم يحقق مكاسب خاصة في ظل الوجود

الفرنجي في الشرق. ولعل نزعة الاستعلاء والمنفعة الشخصية جعلا الأسياد الفرنج لا يحترمون عهودهم، ولا يقيمون وزناً لأيٍّ من الجماعات المحلية، فأسهموا، بذلك، في إثارة مشاعر الريبة تجاههم، وانعدام ثقة السكان بهم وبنظامهم الفيودالي.

وبعد فشل النظام الفيودالي في الشرق، بسقوط المملكة اللاتينية في بيت المقدس، لم تحدث ردَّات فعل تُذكر ضد الجماعات المسيحية المحلية، ولم تتعرض بالتالي لعمليات انتقامية، بل بقي المسيحيون في مناطق سكناهم إجمالاً، ولم يتحملوا وزْرَ أفعال الفرنج الذين ادَّعوا أن من أهم دوافعهم للقدوم إلى الشرق هو الدفاع عن المسيحية (احتلال الفرنج للقسطنطينية عام ١٢٠٤ م، خير شاهد على عدم صدقية هذه المزاعم).

ويذكر **كلود كاهين**[١] أن حرية المعتقد والمُلْكية الفردية للمسيحيين ظلتا مصانتين في المجتمع الإسلامي، حتى في لحظات احتدام الصراع مع الفرنج، وأن صلاح الدين عندما انتزع بيت المقدس من أيدي الفرنج أحسن معاملة المسيحيين فيها، واستَنَّ تشريعات منح اليهود والمسيحيين بموجبها حقوقاً وامتيازات عدة، مع الإشارة إلى أن سياسة التسامح الديني التي

(١) Cl. Cahen, Indigènes et Croisés, pp. 351-360.



اعتمدها خلفاء صلاح الدين قد اعتراها، أحياناً، حالات من الهيجان الشعبي ضد المسيحيين المحليين، كردة فعل على عمليات الفرنج العسكرية، إلاَّ أن هذا الهيجان لم يلقَ، في أغلب الأحيان، دعماً من الحكام المسلمين[١].

ومع ذلك، فإن ثمة أحداثاً جرت بين الجماعات الإسلامية والمسيحية، في بعض مناطق الشام، ومصر، في فترة الحكم الفرنجي، نذكر منها: الاضطرابات التي حصلت إبَّان وبُعيد ما سمي بـ «الحملتين الصليبيتين السابعة والثامنة» اللتين قادهما ملك فرنسا لويس التاسع (القديس لويس) على مصر وتونس.

وإزاء مُجمل الآثار السلبية للنظام الفيودالي الذي أرساه الفرنج في كياناتهم التي أقاموها في الشرق، فإنَّ «الحركة الصليبية» إلى الشرق أفسحت المجال واسعاً للتواصل الإنساني بين الجماعات السكانية في بلاد الشام وشعوب غرب أوروبا، فأُتيحت للفرنج فرصة الخروج من حالة الجهالة التي كانوا يرزحون تحتها، وتسنَّى لهم، بفعل احتكاكهم المباشر بالحضارة العربية الإسلامية الناهضة، على امتداد ما يُقارب القرنين من الزمن، أن يفيدوا من منجزات هذه الحضارة، على غير صعيد:

(١) C. Sivan, L'Islam et la Croisade, Paris, 1968, pp. 180-181.

ولا سيّما في الميادين الفكرية والإقتصادية والإجتماعية، ومن ذلك: ما اكتسبه الفرنج في الشرق من معارف متنوعة في شتى حقول العلم، ومنها: الفلسفة، والطب، والرياضيات، والفيزياء، وعلم الفلك، والعلوم الطبيعية والجغرافية، وما عرفوه في ميدان الصناعة، من ذلك: نسج الأقمشة الحريرية، وصبغها، وصناعة السجاد، والأواني الخزفية، والزجاج الملون، وصناعتا الورق والسكر.

وبسبب ازدهار التجارة بين ضفتي المتوسط، في فترات السلم، انتقلت نباتات جديدة من بلاد الشرق إلى أوروبا، ومنها السمسم، والخرنوب، والأرز، وبعض أصناف الفاكهة، كالبطيخ، والليمون، والمشمش، فضلاً عن التوابل والبهار التي احتكرها المسلمون، ونقلوها إلى الشرق الأقصى، عبر البحر الأحمر، إلى موانىء مصر والشام، ومنها إلى أوروبا بواسطة التجار الأوروبيين[1].

واتخذ الفرنج، النازلين في الشرق، لإقامتهم الخاصة، الدور الرحبة، وأحاطوها بالجنائن والأشجار لتلطيف الهواء، وأكثروا من استخدام الأثاث الشرقي في بيوتهم. واستحسنوا

(١) أحمد حطيط، الكارمية وتجارة الكارم في عصر المماليك، *مجلة الفكر العربي*، عدد 54، كانون الأول سنة 1988، ص 170.



الملابس الشرقية الفضفاضة، الواسعة الأكمام، الزاهية الألوان، كما عرفوا الآلات الموسيقية العربية وقلّدوها، كالقيثارة، والعود، والربابة، والمزمار، وأدخلوا في جوقاتهم الموسيقية الطنبور، والطبل.

واستفاد الفرنج، أيضاً، من خبرات العرب والمسلمين في فن الهندسة الحربية، في بناء التحصينات والاستحكامات خاصّة، وأخذوا عنهم وسائل نقل المعلومات العسكرية العاجلة، كالحمام الزاجل نهاراً، وإشعال النار ليلاً.

أما ما تركه الفرنج من أثر في بلاد الشرق، فتمثّل، أساساً، بالكنائس الواسعة الأرجاء، المحكمة الهندسة، على الطراز القوطي، الشائع، آنذاك، في أوروبا، فضلاً عمّا شيّدوه من قلاع، وحصون، وأبراج، على طول الساحل الشامي، وفي المراكز الاستراتيجية الداخلية، التي لمّا تزل شاهدة على روعة فن العمارة الحربية في القرون الوسطى. ومن أبرز هذه الآثار: قلعة صنجيل في طرابلس، وقلعتا البحر والقديس لويس في صيدا، وقلعة شقيف أرنون قرب مدينة النبطية، وقلعة تبنين، ثم قلعة حصن الأكراد على الطريق الداخلية الممتدة بين طرابلس وحمص، وحماه.

# الفهارس

# فهرس الأعلام والجماعات والأقوام

# فهرس الأماكن

# قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأثير، عز الدين علي، الكامل في التاريخ، بيروت، ١٩٦٧ م.
- ابن جبير، محمد بن علي، رحلة ابن جبير:
  - طبعة بغداد، ١٩٣٧م.
  - طبعة القاهرة، ١٩٥٥م.
- ابن عبد الظاهر، محيي الدين عبدالله، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، القاهرة، ١٩٦١م.
- ابن القلاعي، جبرائيل اللحفدي، حروب المقدمين، نشر بولس قرألي، المجلة البطريركية، السنة العاشرة، بيروت، حزيران ـ تموز، 1935م.
- ابن واصل، جمال الدين محمد، مفرّج الكروب في أخبار بني أيوب، القاهرة، ١٩٦٠م.

ابن يحيى، صالح، تاريخ بيروت، تحقيق فرنسيس هورس اليسوعي وكمال الصليبي، بيروت، ١٩٦٧م.

- الإدريسي، أبو عبد الله محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، بيروت، ١٩٨٩م.
- أمين، سمير، الطبقة والأمة في التاريخ وفي مرحلة الإمبريالية، ترجمة هنريت عبود، دار الطليعة، ط ١، بيروت ١٩٨٠م.
- بالار، ميشال، الجمهوريات البحرية الإيطالية والتجارة في الشام وفلسطين قبل القرن الثالث عشر، ضمن كتاب "الصراع الإسلامي الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى"، بيروت، ١٩٩٤م.
- بولس، جواد، تاريخ لبنان، نقله إلى العربية جورج حاج، بيروت، ١٩٧٣م.
- البيشاوي، سعيد، الممتلكات الكنسية في مملكة بيت المقدس الصليبية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٩م.
- حتي، فيليب، تاريخ العرب المطوّل، ترجمة ادورد جرجي وجبرائيل جبور، ط ٤، بيروت، ١٩٦٥م.
- حطيط، أحمد:



• إشكاليات كتابة تاريخ جبل عامل في العصر الوسيط جريدة *السفير* ـ العدد الصادر بتاريخ 26/ 9/ 1988م.

• تاريخ لبنان الوسيط/ دراسة في مرحلة الصراع المملوكي ـ الصليبي، دار البحار، بيروت ١٩٨٦م.

- الدبس، يوسف، تاريخ سوريا، بيروت، ١٩٠٢م.
- رنسيمان، ستيفن، تاريخ الحروب الصليبية، تعريب السيد الباز العريني، بيروت، ١٩٦٧م.
- سباين، جورج، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، مراجعة فتح الله الخطيب، دار المعارف، لا تاريخ.
- الصليبي، كمال، منطلق تاريخ لبنان، بيروت، ١٩٧٩م.
- طرخان، إبراهيم، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح:

• أوروبا في العصور الوسطى، ج ٢، دار النهضة العربية، ط ٣، بيروت ١٩٧٢م.

• تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب، القاهرة، ١٩٦١م.

- العريني، السيد الباز، الإقطاع الحربي عند الصليبيين، بمملكة بيت المقدس في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، نهضة مصر، لا تاريخ.
- عطية، عزيز سوريال، العلاقات بين الشرق والغرب، تجارية، ثقافية، صليبية، ترجمة فيليب صابر سيف، دار الثقافة المسيحية، القاهرة، ١٩٧٢ م.
- كانتور، نورمان ف.، التاريخ الوسيط، ترجمة قاسم عبده قاسم، ج ١، دار المعارف، ط ٢، مصر، ١٩٨٤.
- كاهين، كلود، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة أحمد الشيخ، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٥ م.
- كوبلاند، ج.و. وجرادوف، ب. الإقطاع والعصور الوسطى في غرب أوروبا، ترجمة محمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٥٨م.
- المقريزي، تقي الدين أحمد، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ق ٣، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٥٧م.
- مؤلف مجهول، أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس، ترجمة حسن حبشي، القاهرة، ١٩٥٨م.
- هايد، ف.، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، تعريب أحمد محمد رضا، القاهرة، ١٩٨٥م.



- وليم الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، تعريب سهيل زكار، بيروت، ١٩٩٠م.

- Bear, art, «Ismailyya», *E I 2*, Iv, pp. 215-216.
- Benevenisti, M., The Crusaders in the Holy Land, Jerusalem, 1970.
- Brese, H. et autres, Etats, Sociétés et Culture du Monde Musulam Médiéval (X-XV s), Paris, 1995.
- Cahen, Cl.:
  * Indigènes et Croisés, un médecin d'Amaury et de Saladin, in *Syria*, 1934, pp. 351-360.
  *«Note sur les Origines de la communauté Syrienne des Nusayris», in ***Revue des Etudes Islamiques***; Paris, 1970, pp. 243-249.
  Orient et Occident au temps des Croisades, Paris, 1983.
  * La Syrie du Nord à l'époque des Croisades et la Principauté d'Antioche, Paris, 1942.
- Chalandon, F., Histoire de la première Croisade, Paris, 1952.
  Conder, C.R., The Latin Kingdom of Jerusalem, London, 1897.
- Debit, R., et autres, Les Croisades, Paris, 1988.
- Delaville Le Roulx, Cartulaire générale de l'Ordre des Hospitaliers, T. I, Paris, 1897.
- De Mas-Latrie, M. L., Histoire de l'Ile de Chypre sous le règne des princes de la maison de Luisignan, Paris, MDCCCLXI.
  Dédéyan, G.. «Les Communautés chrétiennes Orientales, in *Arabica*, T. XLIII, Fascicule I, Janvier 1996.

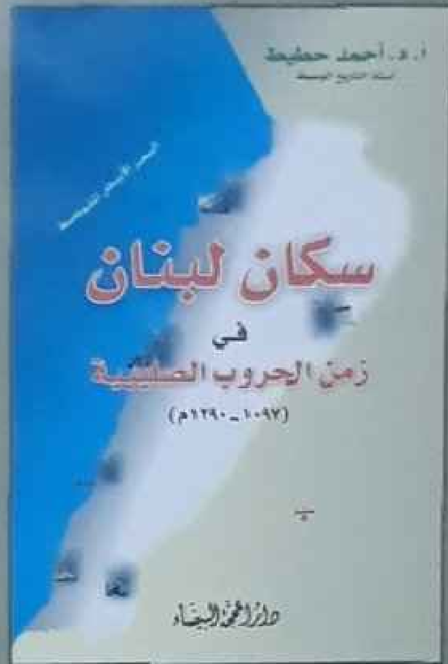
Grousset, R.:
* Eppopée des Croisades, Paris, 1936.
* Histoire des Croisades, Paris, 1936.

- Guillaume de Tyr, Le Royaume de Jérusalem (1099-1184), édité et annoté par M. Guizot, Beyrouth, 1992.
- Jacques De Vitry, Histoire des Coisades, édité par M. Guizot, Paris, 1825.
- Kaplan, M., et autres, Les Croisades, Le Sac de Constantinople, Paris, 1988.
- Makhairas, M. L., Recital Concerning the Sweet Land of Cyprus, Oxford, 1932.
- Mayer, H.E., The Crusades, Oxford, 1927.
- Metcalf, «Coinage of The Crusades and The Latin East» in *Ashmolean Muslum*, London, 1983.
- Michel Le Syrien, Chronique, édité en français par J. B. Chabot, Paris, 1905.
- Prawer, L., The Latin Kingdom of Jerusalem, London, 1973.
- E., Rey, Les Colonies Franques de Syrie au XII^eme et XIII^eme siècles, Paris, 1883.
- Richard, J.:
  * Le comté de Tripoli sous la dynastie Toulousaine, Paris, 1945.
  * Croisades et missions en Terre d'Orient, Extrait du Colloque de Lyon, organisé le 23-31 Mai, 1980, sur «Les réveils missionnaires en France".
  * La papauté et les missions d'Orient au Moyen- Age, Rome et Paris, 1977.
  * Le Royaume latin de Jérusalem, Paris, 1953.



- Ristelhueber, R., Les Traditions Françaises au Liban, Paris, 1918.
- Runciman, S., A History of The Crusades, vol. II, Cambredge 1952.
- Sivan, C., L'Islam et la Croisade, Paris, 1968.
- Smith, J. R., The Feudal Nobility and The Kingdom of Jerusalem (1174-1277), London, 1973.
- Stephenson, C., Medieval Feudalism, New York, 1942.
- Wiet, G., art. «Banu Ammār», *EI₂*, I, p. 461.
- William of Tyre, A History of Deeds Done beyond The Sea, New York, 1943.

# فهرس المحتويات







الرويس - مفرق محلات محفوظ ستورز - بناية رمال

ص ب ١٤/٥٤٧٩ - هاتف ٠٣/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١

تلفاكس ٠١/٥٥٢٨٤٧ - E-mail almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com info@daralmahaja.com